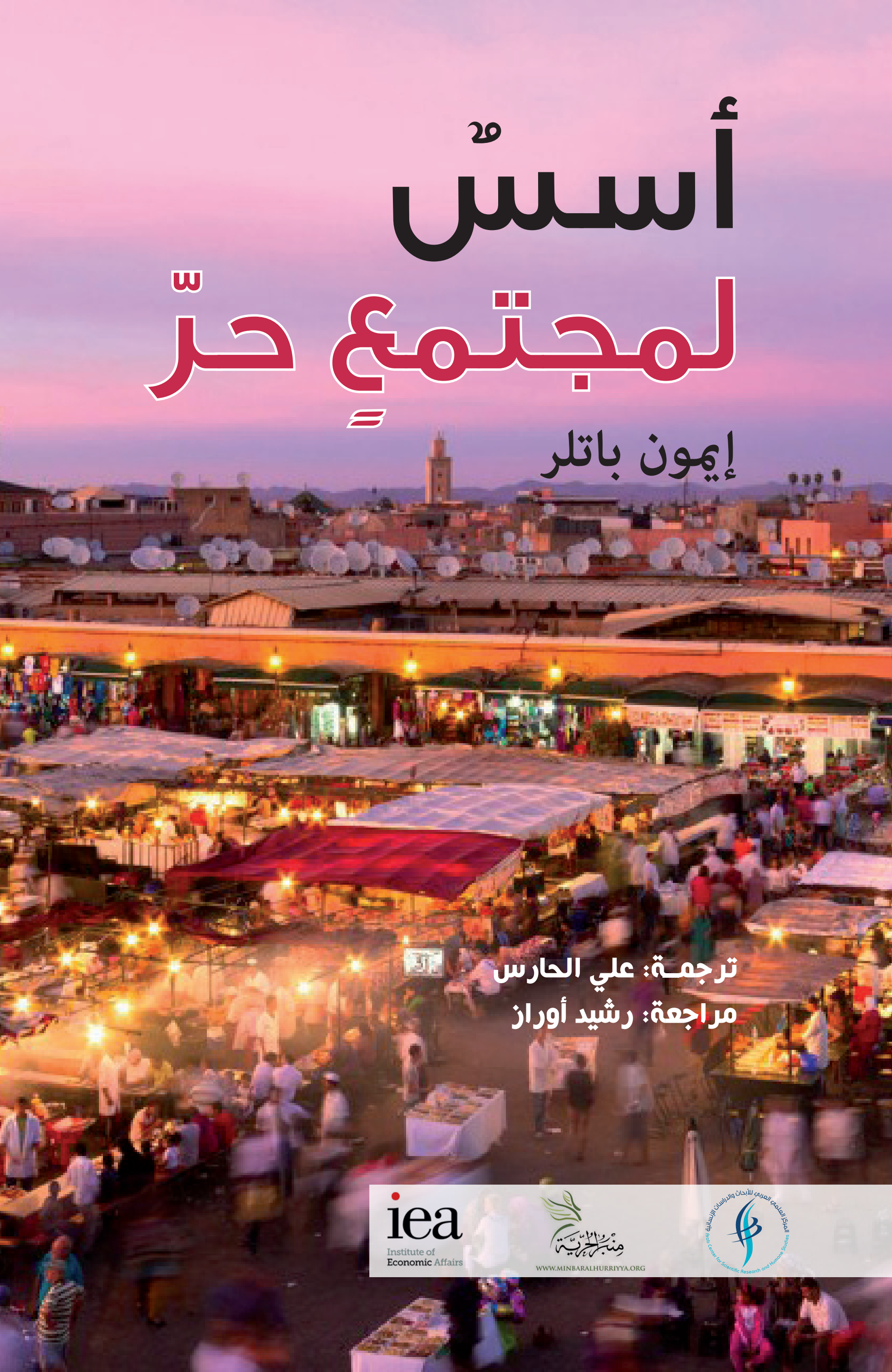


أسسٌ
لمجتمعٍ حرّ
إيمون باتلر
ترجمة: علي الحارس
مراجعة: رشيد أوراز
iea
Institute of Economic Affairs
منبر الحرية
WWW.MINBARALHURRIYYA.ORG
المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية
Arab Center for Scientific Research and Humane Studies

أسسٌ لمجتمعٍ حرّ



«المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية»

مؤسسة بحثية علمية عربية تأسست من طرف ثلة من الباحثين بغية المساهمة في إغناء الحركية البحثية في العالم العربي. ويأتي تأسيس هذا المركز في سياق التحولات التي تشهدها البنى المجتمعية في العالم العربي، وهي تحولات تتطلب المواكبة بالدرس والنقد والتحليل. كما يهدف المركز إلى تطوير ونشر المعارف الإنسانية والاجتماعية في العالم العربي، والمساهمة في النقاش العام وتقديم أفكار جديدة ومقترحات لصناع القرار والباحثين، مستلهمين المعارف الإنسانية والنماذج والتجارب الناجحة على الصعيد العالمي.

المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية
الرباط – المغرب

الطبعة الأولى
الهاتف: 212.5.37.70.79.71
الموقع الالكتروني: www.arab-csr.org
البريد الالكتروني: arabcenter@arab-csr.org

أسسٌ لمجتمعٍ حرّ

إيمون باتلر

من منشورات: معهد الشؤون الاقتصادية (IEA)

2013

ترجمة: علي الحارس

مراجعة: رشيد أوراز

فهرس

المؤلف

إيمون باتلر مدير معهد آدم سميث، وهو من مراكز الأبحاث الرائدة على الصعيد السياسي. يحمل درجات أكاديمية في الاقتصاد والفلسفة وعلم النفس. حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة سانت أندروز في العام 1978. عمل خلال السبعينيات الماضية في مجلس النواب الأمريكي، وألقى دروسا في الفلسفة في جامعة هيلزديل كوليج، قبل أن يعود إلى المملكة المتحدة ليشارك في تأسيس معهد آدم سميث. حصل في العام 2012 على شهادة الدكتوراه الفخرية من كلية إدنبرة لإدارة الأعمال. يشغل حاليا منصب الأمين العام لجمعية مونت بيليرين (Mont Pelerin Society).

ألّف عدة كتب حول أعلام الاقتصاد: ميلتون فريدمان، وفريدريك هايك، ولودفيغ فون ميزس؛ ويضاف إليها كتاب تعريفي حول المدرسة النمساوية في الاقتصاد. ألّف عدة كتب تعريفية لصالح معهد الشؤون الاقتصادية (IEA) حول آدم سميث، ولودفيغ فون ميزس، ونظرية الخيار العمومي. ألّف، بالاشتراك مع غيره، كتبا حول تاريخ ضوابط الأجور والأسعار، وسلسلة من الكتب حول اختبار الذكاء. لاقت كتبه الأخيرة (أفضل كتاب حول السوق، والدولة البريطانية المتعفنة، والبيان البديل) صدى طيبا لدى عدد كبير من القراء. له مساهمات كثيرة في الإعلام المقروء والمرئي.

تمهيد

كثيرا ما أدت الأزمات الاقتصادية والسياسية إلى الهجوم على الحرية، فخلال حقبة (الكساد العظيم) قامت جميع الاقتصادات الكبرى في العالم بالحد من حرية التجارة من خلال زيادة رسوم الاستيراد؛ ولم تقتصر آثار هذا الإجراء المتسرع على مفاقمة التوترات الجيوسياسية وزيادة المعوقات الاقتصادية، بل أدى ظهور الأنظمة الاشتراكية المتطرفة إلى اضطهاد شامل للحريات المدنية والسياسية والاقتصادية على امتداد نصف رقعة العالم.

وفي حقبة أقرب، تسببت أحداث الحادي عشر من سبتمبر والرد الأمريكي عليها إلى إطلاق سياسات ضحت بالحرية في محاولة لزيادة الأمن. وعلى نحو مشابه، تسببت الأزمة المالية العالمية التي بدأت في العام 2008، والتي انطلقت أيضا من التراب الأمريكي، باتباع إجراءات لزيادة الضوابط والتشريعات والإجراءات الحمائية. وعوضا عن الاعتماد على أسلوب التدمير الخلاق لدى السوق الحر، لجأت الحكومات على جانبي المحيط الأطلسي إلى استخدام مبالغ هائلة من أموال دافعي الضرائب لإنقاذ المشروعات الاستثمارية المتعثرة.

إن الحرية تتعرض لتهديدات متفاقمة، فقبل ربع قرن من الزمان شهد العالم اعتناق الاتحاد السوفييتي لمبدأ الغلاسنوست، ثم احتفل بسقوط جدار برلين؛ لكن التحديات الجديدة قد أطلت برأسها من خلال القومية الجديدة في أوروبا، والتطرف في الشرق الأوسط، وهما توجهان يؤديان إلى تقليص الحرية إذا لم يقف في وجههما أحد. حيث نجد في أوروبا تراجعا نحو القومية، بل حتى إلى التمييز العنصري، وذلك على الرغم من الدرجة العالية نسبيا للحرية السياسية في هذه القارة، والتي تتمثل

في وجود منظومات ديمقراطية فاعلة؛ أما في الشرق الأوسط فلن نتفاجأ كثيرا من صعود التطرف الديني، ففي هذه المنطقة يمكن القول بأن السوق والديمقراطية ليسا بخير.

وعلى الرغم من المشكلات السابقة، يمكن القول بأن إنسان القرن الحادي والعشرين أكثر حرية، في الكثير من المجالات، من سلفه الذي عاش في القرن السابق؛ حيث قامت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإزالة كافة أنواع الحواجز، فنرى في الصين، مثلا، الكاتب المرموق لي تشينغبينغ (Li Chingping)، وهو من النقاد الاجتماعيين، يكتب آراءه في موقع التدوين الخاص به (Sina Weibo) فيتابعه حوالي ستة ملايين قارئ. كما ساعدت مواقع التواصل الاجتماعي خلال الربيع العربي على إحداث تقدم سياسي واجتماعي واسع النطاق. وإذا صح القول بأن (المعلومات قوة) فإن تكنولوجيا المعلومات قامت بتقوية إنسان هذا القرن، وإذا كانت الحواجز الجغرافية لا تزال عصية على الزوال، فإنها تفقد يوما بعد يوما أهميتها كعامل مؤثر.

وفي هذا السياق يأتي كتاب إيمون باتلر في الوقت المناسب كإضافة لأسرة الكتب التعريفية في مجال الحرية؛ وتكمن مهارة الكاتب الأصيلة في قدرته على التعبير بلغة مبسطة عن أفكار معقدة عالية التأثير، كما إنه يبلي بلاء حسنا في نقض حجج المنتقدين والمعارضين بأمثلة من أرض الواقع توضح أفكاره وتدعم احتجاجاته النظرية.

ومن هنا فإن هذا الكتاب يعتبر بمثابة مقدمة يستفيد منها كل من يرغب بفهم المبادئ الأساسية للمجتمع الحر، وهو ينفع خصوصا في الدفاع عن الحرية في البلدان التي لا يزال فيها الجهل بهذه المبادئ منتشرا على نطاق واسع، كما ينتفع منه من يسعى إلى حماية الحرية في المواضع التي تتعرض فيها الحريات التقليدية إلى هجمات.

علي سلمان

المؤسس والمدير التنفيذي لمعهد الأبحاث السياسية في شؤون السوق الحر (PRIME)

إسلام آباد، باكستان

سبتمبر 2013

تنويه

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب، شأنها في ذلك شأن جميع ما يرد في منشورات معهد الشؤون الاقتصادية (IEA) تعبر عن وجهة نظر الكاتب فقط، ولا تعبر عن وجهة نظر المعهد (الذي لا يمتلك وجهة نظر جماعية)، ولا عن وجهة نظر الأمناء الإداريين، أو الهيئة الأكاديمية الاستشارية، أو كبار الموظفين. ومع بعض الاستثناءات، كما هو الحال في المحاضرات التي ينشرها المعهد، فإن كل منشورات معهد الشؤون الاقتصادية يجري تحكيمها من قبل محكمين مجهولين أكاديميين أو بحثيين اثنين على الأقل، واللذين يكونان من المختصين بالمجال المدروس.

شكر وتقدير

لا بد من توجيه شكر خاص إلى نايجل آشفورد الذي سمح للكاتب باستعارة العديد جدا من أفكار كتابه (مبادئ لمجتمع حر)؛ كما استعان الكاتب بمصادر مفيدة أخرى من بينها:

- **أخلاقيات السوق**: اللورد آكتون.
- **عن الحرية**: جون ستيوارت ميل.
- **مئة حجة وحجة في الدفاع عن الحرية**: مادسين بيري.
- **دليل المبتدئين إلى الحرية**: ريتشارد ويلينغز.
- **لماذا تنجح الحرية في التأثير**: إيرنست بين.
- **أخلاقيات الرأسمالية**: توم بالمر.

ملخص

- الحرية تخلق الازدهار؛ فهي تطلق العنان لمهارات البشر وابتكاراتهم وإبداعاتهم، مما يؤدي إلى خلق الثروة في مواضع لم توجد فيها من قبل. وقد استطاعت المجتمعات التي اعتنقت الحرية أن تجعل من نفسها مجتمعات غنية، أما المجتمعات التي لم تعتنق الحرية فاستمرت في معاناتها من الفقر.
- لا يتحقق الغنى للناس في المجتمع الحر من خلال استغلال الآخرين، كما هو شأن النخب في البلدان الأقل حرية. ولا يمكنهم أن يحققوا ذلك بإفقار الآخرين، فلا سبيل هنا إلى تحقيق الغنى إلا من خلال تزويد الآخرين بما يريدونه وجعل حياتهم أفضل مما كانت عليه.
- إن الفقراء هم المنتفع الرئيسي من الديناميكية الاقتصادية للمجتمعات الحرة؛ فهذه المجتمعات تتمتع بمساواة اقتصادية تتفوق على نظيرتها في المجتمعات اللاحرة، ومن الملاحظ أن الفقراء في المجتمعات الأكثر حرية يتمتعون بوسائل رفاهية لم يكن يحلم بها إلا القلة قبل عدة سنوات، إذ لا يتنعم بوسائل الرفاهية هذه إلا النخب الحاكمة في البلدان اللاحرة.
- والتجارة العالمية تتيح للمستثمر الريادي فرص الولوج إلى أسواق جديدة، وقد ساعدت التجارة العالمية على انتشال أكثر من مليار إنسان من براثن الفقر المدقع خلال السنوات العشرين الأخيرة؛ فالحرية هي بحق إحدى القوى الأقل خطورة والأكثر إنتاجية في تاريخ البشرية.
- إن المحاولات التي تبذلها الحكومات لتحقيق المساواة في الثروة أو الدخل هي محاولات تتسبب بالضرر لا النفع، فهي تدمر

المحفزات التي تحث على الجد في العمل والاستثمار وتثبط عزيمة الناس عن تجميع رأس المال الذي يعزز إنتاجية المجتمع بأكمله.

- المجتمع الحر مجتمع تلقائي، فهو يتشكل تراكميا من أفعال الأفراد، ويتبع القواعد التي تنادي بالتعاون السلمي، وهو لا يُفرض من الأعلى من قبل سلطات سياسية.
- للحكومة دور محدود جدا في المجتمع الحر، فهي لا توجد إلا لدفع الأذى عن المواطنين من خلال المحافظة على العدل وفرضه، وهي لا تحاول فرض المساواة المادية ولا تحظر أي نشاط لمجرد أن هنالك من يعتبره مهينا أو غير مقبول؛ ولا يمكن للقادة أن ينهبوا المواطنين لخدمة منافعهم الخاصة، أو أن يمنحوا مزايا لأصدقائهم، أو أن يستخدموا السلطة ضد أعدائهم.
- إن حكومة المجتمع الحر مقيدة بحكم القانون، وقوانينها تسري على الجميع بالتساوي، ولا بد أن تراعي كل القضايا القانونية قواعد إجرائية معينة، وأن يكون للجميع الحق في محاكمات عادلة دون أن تطول مدة الاعتقال دون محاكمة. وإذا اتهم شخص ما بارتكابه لذنب ما فيجب أن يعامل كبريء حتى تثبت إدانته؛ ويجب أن لا يتعرض الأفراد للمضايقة من خلال مقاضاتهم عدة مرات بالتهمة نفسها.
- التسامح مع أفكار الآخرين وأنماط حياتهم ينفع المجتمع، فالحقيقة ليست واضحة في جميع الأحوال، وإنما تنبثق من خضم تصارع الأفكار، ولا يمكننا أن نثق بالرقابة في مهمة قمع الأفكار الخاطئة، لأنها قد تخطئ وتقمع الأفكار وأنماط السلوك التي تنطوي على منافع عظيمة للمجتمع في المستقبل.
- تكنولوجيا الاتصالات تعسّر جهود الحكومات الاستبدادية لإخفاء أفعالها عن أعين باقي أنحاء العالم، ولهذا نلاحظ تزايدا مطردا في عدد البلدان التي تنفتح على العالم في مجالي التجارة والسياحة، كما نلاحظ انتشار أفكار جديدة. وهنالك المزيد من الناس الذين أصبحوا يرون بأم أعينهم منافع الحرية الاقتصادية والاجتماعية، فأخذوا يطالبون بها لأنفسهم.

أسسٌ لمجتمعٍ حرّ

الفصل الأول: المقدمة

الغرض من هذا الكتاب

يسعى هذا الكتاب إلى تسليط الضوء على المبادئ الجوهرية التي تحدد معنى المجتمع الحر، وتنطلق الحاجة إلى هذا التوضيح من أن الحرية الحقيقية، على المستوى الشخصي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، هي من الأمور النادرة في عصرنا الحاضر، حتى وإن كنا نتحدث عن بلدان تعتقد بأنها تتمتع بالحرية. ولا شك في أن هنالك فروقا كبيرة بين البلدان الأكثر حرية وبين نظيراتها الأقل حرية، لكننا نلاحظ في النوعين كليهما أن حياة الشعوب على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي تتعرض للتقييد والضبط من قبل السياسيين والمسؤولين الرسميين، وذلك باختلاف المدى الذي قد يصل إليه هذا التعرض ارتفاعا وانخفاضا. وما نتحدث عنه هنا من مقيدات وضوابط لم يظهر إلى الوجود بين ليلة وضحاها، فهو موجود منذ أمد بعيد، وهو يهيمن على مساحة كبيرة من الحياة اليومية إلى الحد الذي جعل منه جزءا لا يتجزأ من أي ثقافة من ثقافات العالم، حيث دأب الناس على النظر إليه باعتباره جزءا من الحياة ينتمي إليها بشكل طبيعي ولا يمكن تجنبه.

وقد نتج عن الوضع المشار إليه أن معظم سكان العالم، حتى وإن كانوا يعتقدون بأنهم يعيشون في مجتمع حر، كادوا يفقدون القدرة على تصور معنى الحرية الحقيقية، ناهيك عن فهم ما يمكن أن تكون عليه هيئة المجتمع الحر وإمكانية عمله. وعلى الرغم من ذلك فإن معظم الناس يطالبون بالحرية، فهم يطالبون بأن يكونوا قادرين على التجارة دون

الحاجة إلى الحصول على تراخيص لا تعد ولا تحصى، وهم يريدون التمتع بالحماية ضمن حدود ملكياتهم سواء كانت منازل أم مزارع أم مصانع دون أن يتهددهم خطر طردهم منها وتدميرها على أيدي السياسيين. وهم يرغبون بأن يكون لهم حق تقرير الأصلح لأسرهم دون أن يتوجب عليهم فعل ما يقرره المسؤولون في هذا المجال؛ وهم يريدون أن يستمروا بأداء شؤون الحياة دون الاضطرار إلى رشوة الشرطة والموظفين الحكوميين كي يتركوهم وشأنهم.

إن هذه هي الأسباب التي تقف خلف الأهمية العظيمة لتوضيح المبادئ الجوهرية للحرية الاجتماعية والاقتصادية؛ فالصورة الواضحة لمعنى الحرية، وكيفية عملها، تشكل الأساس الذي يمكن للناس أن يقيموا عليه بنيان مجتمع ينعم بحرية حقيقية.

ترتيب الكتاب

الفصل الثاني لا يكتفي بشرح المنافع (الاقتصادية) لوجود المجتمع الحر، وإنما يتعداها إلى المنافع (الأخلاقية) أيضا؛ فالاقتصاد الحر والمجتمع الحر يقومان على أساس من القيم العميقة، لا القيم التي تتحدى المنظومات الأخلاقية الأخرى وإنما: القيم التي تدعمها وتقويها وتحسّنها؛ فالحرية تلائم الجميع أيا كان.

والفصل الثالث يشرح كيف أن المجتمع الحر يستطيع تلبية احتياجات الناس بسلاسة وكفاءة دون الحاجة إلى حاكمين أقوياء يملون على كل شخص كيف يتصرف. وهو يشرح، في الواقع، كيف يجب على الحكومات أن تكون (محدودة) من ناحيتي: النطاق والسلطات، ويبيّن ما يبدو عليه المجتمع الحر وكيفية عمله.

والفصل الرابع يناقش التوتر الواضح بين (الحرية) و(المساواة)، فيحاجج بأن الكثير من الحرية يؤدي في الحقيقة إلى إنتاج الكثير من المساواة في كل ما له أهمية من الشؤون، لكن المحاولات الرامية إلى فرض مساواة الدخل على المجتمع تتسبب بدمار مبادئ الحرية ووقوع ضرر على المدى البعيد.

والفصل الخامس يسلط الضوء على الإطار الاقتصادي للمجتمع الحر، ويشرح كيف أن الأسواق تخلق الازدهار وتنشره عندما تتحرر من سلطة الدولة؛ كما يشرح القواعد التي يمكن اتباعها في سبيل الحفاظ على سير هذه العملية بسلاسة، والأهمية المصيرية للتجارة الحرة في تعزيز التعاون بين بني البشر.

والفصل السادس يشرح مبدأي (الملكية) و(العدل)، فيشرح كيف أن قوانين المجتمع الحر يجب أن تكون عامة تُطبّق على أرباب السلطة كما تُطبّق على المواطنين العاديين، وذلك إذا كنا نرغب بتقليص الإجبار والاستغلال إلى الحد الأدنى؛ كما يشرح أيضا كيف أن المجتمع الحر يحترم حقوق الإنسان الرئيسية.

والفصل السابع يشرح، بتفاصيل أوفى، كيف أن المجتمع الحر يعمل دون الحاجة إلى قيادة يمارسها أرباب السلطة، فيسلط الضوء على القيم (الأخلاقية) و(السلوكية) الأساسية التي تؤسس لقيام نظام اجتماعي كفوء وحر في الحين ذاته؛ كما يشدد على الحاجة إلى (التسامح)، ويشرح مشكلات إقامة المجتمع على أساس الإيثار.

والفصل الثامن يبحث في كيفية بناء مجتمع حر ضمن محيط يفتقر إلى أمثاله، فيبيّن أهمية تحسين (المحفزات) في الحياة اليومية، ويكشف حماقة محاولة فرض القرارات من الأعلى، ويوضح كيف أنه يمكن التزود حتى بالخدمات الحيوية دون تدخل الحكومة، ويشدد على أهمية (التجارة الحرة) و(السلم).

الفصل الثاني:
المنافع الأخلاقية والاقتصادية للحرية

المجتمع الحر

ماذا تعني الحرية؟

الحرية لا تعني ببساطة مجرد نفي الوقوع في حالة الاحتجاز أو العبودية، وإنما تعني امتلاك الحق بالتصرف والكلام والتفكير كما يشاء المرء دون قيود قمعية يفرضها الآخرون عليها، بما فيهم: أرباب السلطة؛ وهذا المعنى ينطبق في نطاق حياة المرء الشخصية والأَسَرية والاجتماعية، كما ينطبق على آرائه السياسية وتعاملاته الاقتصادية مع الآخرين.

و(المجتمع الحر) هو المجتمع الذي يسعى إلى التمسك بهذه المُثُل، ولقد أثبتت الحرية، ماضيا وحاضرا، بأنها تستطيع النجاح بشكل يثير الانتباه في خلق الثروة ونشرها بين المواطنين، كما أثبتت أيضا بأنها إحدى أكثر قوى البشرية إبداعا وإنتاجية، فقد حسّنت حياة البشر على امتداد المعمورة، وكان للشرائح الأشد فقرا نصيب خاص من هذا التحسين.

إن الحرية تعني زوال العقبات التي تعترض طريقك، وغياب القيود التي تمنعك من التصرف كما تشاء. إنها تعني بأن الآخرين لن يجبروك على شيء، أو يوجهوك، أو يهددوك، أو يرهبوك، أو يضغطوا عليك، أو يفرضوا عليك شيئا، أو يتدخلوا في شؤونك، أو يتلاعبوا بك. إنها تعني أن تكون قادرا على المضي بحياتك دون التعرض لأي هجوم، أو احتيال، أو سرقة، أو أذى. ولم يكن هذا المعنى ليأتي على هذا الشكل لولا انطباقه على جميع أفراد المجتمع الحر بالتساوي دون استثناء، فليس لأيّ فرد

منّا الحق بالتدخل في شؤون الآخرين، أو إعاقتهم، أو إلحاق الأذى بهم، فهذا يتنافى مع الحرية التي نتمتع بها نحن أيضا.

إذن، فالحرية لا توجد إلا إذا كان الآخرون بعيدين عن الأذى، فحقك في التلويح بقبضتك في الهواء ينتهي عند حدود أنوف الآخرين، وليس من ممارسة الحرية في شيء أن تعمد إلى تهديد الآخرين أو إجبارهم أو سرقتهم أو مهاجمتهم أو قتلهم، وهذا يدعى بمبدأ (كف الأذى): إذ أن لك الحرية في فعل ما تشاء ما دمت لا تتسبب بالأذى للآخرين.

وعلى النحو ذاته، فإنك لا تقيد حرية الآخرين عندما تقاوم عدوانهم عليك، فالحرية ومبدأ (كف الأذى) يسمحان لك بمنع الآخرين من التسبب بالأذى لك ولمن تحب. ومن المبرر لك أيضا أن تتدخل لمنع التسبب بالأذى للآخرين، بما في ذلك: الغرباء، لكن مهمة حماية المواطنين الآخرين تترك في معظم الأحيان للشرطة والسلطات القانونية الحاكمة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن مبدأ (كف الأذى) لا يسري إلا على الأذى الواقع على الآخرين، فهو يسمح لك بفعل ما تشاء لجسدك وأملاكك الخاصة بك، وذلك ما دمت لا تنتهك حرية الآخرين أثناء هذه التصرفات؛ وعلى سبيل المثال: يمكنك التخلي عن كل ممتلكاتك، أو المخاطرة بالتعرض لإصابة جسدية بأداء عمل خطر، أو الإضرار بجسدك، وذلك ما دام هذا الفعل لا يتسبب بالأذى للآخرين. وعلى الرغم من أن الآخرين قد يحاولون جاهدين تثبيطك عن إيذاء نفسك، فإنهم لا يملكون الحق بإيقافك جسديا عن المضي به، ما دام هذا الفعل خيارا اتخذته بملء إرادتك.

الحرية ودور الحكومة

ربما يبدو من القسوة أن نقول بأننا لا نمتلك الحرية بالتدخل في أفعال الآخرين حتى وإن كان التدخل يصب في مصلحتهم، لكن تنبغي الإشارة هنا إلى أنه ليس هنالك أحد يمكنه أن يعرف حقا ما يصب فعلا في مصلحة الآخرين، فكل فرد هو أفضل من يحكم في شؤون حياته، فهو يمتلك، عند المقارنة مع غيره، فهما أكثر قربا من قيمه، وظروفه، واحتياجاته، ورغباته، ومخاوفه، وآماله، وطموحاته، ولذلك فإن الفرد هو أفضل من يحكم في شؤون ما يخصه من أهداف وتصرفات.

وربما يكون الآخرون منحازين في كيفية حكمهم على غيرهم، وإذا سمحنا للناس بالتدخل في حرية الآخرين، فقد يتدخلون على نحو يعود (بشكل إرادي أو لاإرادي) بالمنفعة عليهم دون الآخرين، وهذا هو السبب الذي يجعل القرارات المتعلقة بتقييد حرية الآخرين حكرا على الشرطة والقضاء، واللذين يتمتعان (في المجتمع الحر الحقيقي على الأقل) بموضوعية أكبر في هذا الشأن.

وهكذا، وبصرف النظر عن ماهية الفرد، فإن غاياته الخاصة به لا تُلبَّى على النحو الأمثل إلا في مجتمع يتمتع فيه هذا الفرد بالحرية، وفي هذا المجتمع يتمثل دور الحكومة في حماية حرية الفرد من الانتهاك على يد الآخرين، وفي توسيعها في المجال الذي لا تتواجد فيه بشكل كامل، وفي توسيعها أينما كانت تعاني من النقصان. وعندما يجتمع الناس لتشكيل الحكومة أو أي شكل من السلطات التي تحكمهم فيجب أن لا يغيب عن أذهانهم عنصر مهم، وهو: حماية حرياتهم وتوسيعها، لا تقييدها.

لكن جرت العادة في معظم الأحيان على تشكيل الحكومات على نحو مغاير، إذ تُفرض على السكان من قبل مجموعات تنوي استخدام السلطة لمنفعة مصالحها الخاصة، وليس لتوسيع حرية الجميع. وكثيرا ما يحدث هذا الاعتداء مع الموافقة التامة من الأكثرية، والتي تربح بدورها من استغلال الأقلية؛ لكن الحرية لا تعبأ بالأرقام، ولن يكون لها من معنى إن لم تنطبق بالتساوي على جميع السكان.

وحتى الحكومات التي تمتلك فعلا النية بتحقيق المصلحة العامة فإنها كثيرا ما تقوم بإضعاف الحرية لأنها لا تحمل الفهم أو الاحترام الكامل لمبدأ (كف الأذى)، ولا هي ترى ما نتج عن تدخلها، فعلى سبيل المثال: قد تقوم الرقابة الحكومية بتحريم بعض الأفكار أو الكلمات أو الصور من أن تقال أو تذاع اعتقادا منها بأن هذه المحرمات تتسبب بإهانة عمومية، لكنها في أثناء هذه العملية تلحق الأذى بأصحاب المهارات من المؤلفين والفنانين والمخرجين والصحافيين وغيرهم من خلال تقييد حريتهم في التفكير والتعبير، وإعاقتهم عن ممارسة مهنهم وحرمانهم من ثمار عملهم وإبداعهم وذكائهم. إن مبدأ (رقابة الدولة) ما أن يحصل على القبول حتى

يصبح من السهل جدا على أرباب السلطة أن يوسعوه فيمنعوا أي انتقاد لحكومتهم أو يقمعوا أي فكرة يعتقدون بأنها تؤذيهم.

كما قد تلجأ السلطات الحاكمة ذات النوايا الحسنة إلى فرض الضرائب بغرض تحقيق مساواة الدخل، ويغيب عن بالها أن هذا الإجراء يسلب من دافع الضرائب حريته في التمتع بملكيته بشكل مشابه تماما لما يجري عند تعرضه للسرقة؛ بل إن العواقب ستكون مماثلة لعواقب السرقة العادية، فخطر تعرض الملكية للمصادرة يعتبر دافعا كافيا لمنع الناس من الادخار والاستثمار، وهذا بدوره ينطوي على تأثيرات مدمرة تلحق بأمن وازدهار السكان ككل.

وقد تدعي هذه الحكومة بأنها لم تفعل ما فعلت إلا لخدمة المصلحة العمومية، لكن السؤال الذي يجب أن يطرح عليها هاهنا: من الذي يمكنه أن يعلم أين تقع المصلحة العمومية؟ فتغاير الناس يعني تغاير مصالحهم، وكثيرا ما يقع التنافس بين هذه المصالح المختلفة، ومن يرغب بالموازنة بين هذه المصالح المتنافسة لا شك في أنه يتجشم مهمة مستحيلة؛ لكن الأفراد يبلون بلاء أفضل بكثير في معرفة مصالحهم الخاصة، والعمل على خدمتها، وذلك بالمقارنة مع أرباب السلطة البعيدين الذين يستخدمون السلطة الرسمية لتحقيق مصالح الأفراد بالنيابة عنهم.

إن الإجبار شر من الشرور، وعلى الرغم من أن بعض الإجبار (كضبط المعتدين) قد يكون شرا لا بد منه، فيجب أن نسعى مع ذلك إلى تقليص الإجبار إلى حده الأدنى؛ ويحاجج الكثير من دعاة الحرية بأن كل إنسان يمتلك "حقوقا طبيعية" (كالحق في الحياة والحق في حيازة ملكية خاصة) ترسم حدود سلطة الحكومة علينا، فإذا كنا لا نسمح للمواطنين الآخرين بسرقتنا أو الحد من حركتنا فلماذا ينبغي علينا أن نسمح للحكومة بارتكاب أفعال مماثلة ضدنا؟

وعلى الرغم مما سبق فإن البشر لم يتمتعوا بالحرية في معظم تاريخهم، فلم تتأسس الحكومات من خلال الاتفاق الطوعي بين الأفراد وإنما فرضت عليهم من قبل أطراف لا ترى بأسا في استخدام القوة، لكن الفرد الذي يتوجه بالإجبار على يد سلطة ما لا يمكن اعتباره إنسانا

كاملا، إذ لا يمكن للإنسان أن يكتمل أخلاقيا إلا إذا كان يمتلك ناصية خياراته الخاصة به، وستقل قيمته الأخلاقية إذا كان الآخرون مسؤولين عن هذه الخيارات، وحينها يفقد أهميته ولا يعد إنسانا متكامل الأركان.

المبرر الأخلاقي للحرية

الحرية تسمح للناس بأن يصبحوا كائنات بشرية متكاملة الأركان من خلال استخدام مهاراتهم وإمكانياتهم على النحو الذي يرونه مناسبا، لا من أجل أنفسهم فحسب وإنما من أجل أسَرهم ومعارفهم أيضا؛ والمجتمع الحر ليس كتلة من الأفراد المنعزلين المهتمين بمصالحهم الخاصة، وإنما هو شبكة من البشر الكاملين الاجتماعيين؛ وإن قدرته على مساعدة البشرية بأجمعها تشدد وتؤكد على البعد الأخلاقي لهذا المجتمع.

الجذور الروحية والثقافية للحرية

يرى آمارتيا سين، الخبير الاقتصادي الحائز لجائزة نوبل، بأن الحرية فكرة شاملة؛[1] وهي فكرة تكاد تمتد جذورها القوية في كل الأديان والثقافات، من الإسلام إلى البوذية، ومن آسيا إلى الغرب، حيث دعا الإمبراطور الهندي آشوكا إلى الحرية والتسامح السياسي قبل أكثر من عشرين قرنا، وفي القرن السادس عشر كان الإمبراطور المغولي أكبر يبدي ملاحظات كلاسيكية حول التسامح في حقبة من الزمن شهدت محاكم التفتيش التي اضطهدت المخالفين دينيا في أوروبا، كما كان الإسلام منذ بدايته منفتحا تجاه الحرية الاقتصادية والمبادرات الاستثمارية قبل أمد بعيد من احترام هذين الأمرين في الغرب، وكان السلاطين العثمانيون في كثير من الأحيان أكثر تسامحا عند مقارنتهم بمعاصريهم من ملوك أوروبا.

ويمكن القول بتعبير آخر: إن الحرية تتوافق بشكل كامل مع كل الثقافات والأديان العظيمة التي شهدها العالم، فهي ليست فكرة تخص

---

1 الحقائق الشاملة.. حقوق الإنسان والوهم التغريبي: آمارتيا سين (م1)؛ ص43-40.

يمكن الانتقال إلى المسرد البيبليوغرافي في نهاية هذه الدراسة للاطلاع على تفاصيل بيبليوغرافية (باللغات الأصلية) للمراجع المذكورة، وذلك بحسب الرقم الذي يلي اسم المرجع بالعربية (م1 مثلا).[المترجم]

الغرب وحده، ولا هي فكرة مادية، ولا هي فكرة تتناقض مع إقامة المجتمع على قيم اجتماعية قوية؛ ففي الواقع: يعتمد المجتمع الحر على أشخاص يقبلون بمحض إرادتهم أعرافا وقواعد مشتركة تحرّم الأذى والاحتيال والاستغلال وإساءة استخدام السلطة، وهي قواعد تساعد على خلق نظام اجتماعي متناغم يمكن للناس فيه أن يتعايشوا ويتعاونوا؛ وضمن هذا الإطار الواسع، تتيح الحرية للناس أن يقرروا قيمهم الخاصة بهم، وأن يحافظوا على ثقافتهم الخاصة بهم، وأن يمارسوا شعائرهم الدينية الخاصة بهم، فلا يجبرون على تقبل قيم وثقافة وشعائر تفرضها عليهم إحدى أجهزة الدولة.

ثقافة الثقة والتعاون

المجتمع الحر لا يعمل على أساس السلطة والمرجعية السلطوية، وإنما على أساس الثقة والتعاون؛ فالثروة تأتي في هذا المجتمع من طريق التبادل الطوعي، ومن خلال أشخاص ينتجون سلعا مفيدة ويتاجرون بها مع الآخرين؛ ولا تأتي الثروة في المجتمع الحر من خلال تكتيكات (انهب وانتزع) التي تتبعها النخب الافتراسية، فتستخدم ما بيدها من سلطة لانتزاع الضرائب من العموم أو لإعطاء الحقوق الاحتكارية والامتيازات لنفسها ولما يتصل بها من أَسَر وأتباع؛ وهذا يمثل ربما الطريق الذي تشكلت عبره الثروة خلال معظم الحقب التي شهدها تاريخ البشرية، أي: من خلال الاستغلال الذي تعضده قوة إجبارية، أما المجتمع الحر فهو يعتمد عوضا عن ذلك على محفز أسلم هو: التعاون والتبادل على نحو طوعي.

وإذا أردنا العمل في بيئة التعاون والتبادل الطوعيين فلا بد حينها من توافر (الثقة)، فلا أحد سيتاجر مع أشخاص يعتقد بأنهم غشاشون طماعون ما لم يكن مجبرا على ذلك، أو ما لم يكن مفتقرا إلى البديل (مثلا: عندما تسيطر الحكومة، أو من تحابيهم، على الإنتاج)؛ ففي المجتمع الحر يكون للناس الخيار والحرية في الانتقال باستثماراتهم إلى مكان آخر، مما يدفع المنتِج إلى العمل على إثبات موثوقيته لدى المستهلك، سواء كان مستهلكا حاليا أم محتملا في المستقبل؛ فإن عجز عن الوفاء بوعوده

سيكلفه ذلك خسارة سمعته وانهيار استثماره، ومعظم الناس يعتبرون إمكانية خسارة السمعة من الهواجس التي لا تغيب عن البال دائما.

إن المجتمع الحر لا يُوجَّه من الأعلى على يد نخب تستعمل القوة، وإنما يعمل بشكل طبيعي وتلقائي تماما من خلال التفاعل الطوعي للناس العاديين، مدعوما بثقافة من الموثوقية والاستقامة، حتى أن القواعد والأعراف التي تحرك التعاون التلقائي تصبح طبيعية جدا في المجتمع الحر إلى حد لا يتوجب معه على الناس حتى أن يفكروا فيها، فهي لا تحتاج إلى شرعية سلطوية لتجعل الناس يتحلون بالاستقامة والكفاءة، أو لتدفعهم إلى العمل بجد والتعاون مع الآخرين، فهم يقومون بذلك على نحو طبيعي منذ مطلع الشمس حتى مغيبها.

والحاجة إلى الثقة والتعاون في المجتمع الحر تجعل العلاقات بين الأفراد والمجموعات أكثر أهمية بكثير مما هي عليه في المجتمعات التي تسيِّرها القوة، حيث تتعاظم أهمية الروابط القائمة على القيم الروحية والأسرة والصداقة والوسط الاجتماعي والتراث والجوار وتعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة، والكثير من حكومات المجتمعات اللاحرة ترى في أنماط الارتباط هذه تهديدا لشرعيتها السلطوية، وطالما سعت إلى إضعافها أو تدميرها أو إلغائها، فالارتباط الطوعي يحتل موقعا شديد الأهمية لدى الناس إلى حد يجعله أقوى بكثير من ولاء الناس للسلطات الحكومية.

المصلحة الذاتية والقواعد

المجتمع الحر لا يحتاج إلى أوامر تصدر من جهات عليا، وإنما يعمل من خلال أفراد عاديين يكيّفون خططهم وأفعالهم بما يتوافق مع خطط الآخرين وأفعالهم، وهم يتمكنون من انتهاج هذا النهج بفضل مجموعة بسيطة من القواعد والقيم المشتركة، كالصدق واللاعنف، مما يحول دون وقوع النزاع بين أشخاص متغايرين يحملون مصالح متغايرة.

وهذه القواعد الأساسية والقيم المشتركة تفعل ما هو أكثر من مجرد السماح للأفراد بالعيش بسلام، فهي تقوم أيضا بإتاحة الحرية للناس

في التعاون من أجل الارتقاء بمصالحهم المشتركة، وعلى سبيل المثال: إن المجتمع الحر يترك للناس حرية التبادل التجاري في ما بينهم، وإبرام الصفقات التي يعتبرها كل من الطرفين نافعة له، وليس من مهمة أي سلطة أن تقرر ما الذي ينفع هذا الفرد أو ذاك، ولا أن تقرر ما إذا كان ينبغي الموازنة بين المصالح المختلفة، ولا أن تقرر ما الذي يجب فعله لخدمة هذه المصالح، ولا أن تجبر الناس على اتباع خطة ما. فالناس، في المجتمع الحر، هم من يقرر ما إذا كان هذا الأمر أو ذاك يقع في مصلحتهم، وهم الذين يختارون الطريقة الأمثل للارتقاء بهذه المصالح من خلال التعاون مع الآخرين، وهم يتمتعون بالحرية في الدخول في أية صفقة يختارونها ما داموا لا يتسببون بالضرر لأي أحد جراء ذلك.

ولا يستطيع بعض المنتقدين أن يتخيل كيف يمكن للمجتمع أن يعمل ويزدهر دون أن تكون له أهداف مشتركة يجبر كافة مواطنيه على العمل لتحقيقها، وهم يخشون من أن يتحول المجتمع الحر إلى ساحة للصراع المستمر المدمر العقيم بين طموحات جهات خاصة، ولذلك يجب، برأيهم، قمع هذه الطموحات كي تسود المصلحة العمومية.

لكن هذا الرأي خاطئ، فالمجتمع الحر يسلّم بأن الفرد يهتم بمصلحته الذاتية، لكنّه يسلم أيضا بأن المصلحة الذاتية تمثل محفزا تبلغ قوته حدا يستعصي معه على القمع. إن الناس ينظرون إلى «المصلحة العمومية»، بمعناها الذي يحدده السياسيون والمسؤولون الحكوميون، باعتبارها أمرا يقل عن مصالحهم الذاتية في الأهمية والضرورة، ويجب أن لا ننسى بأن المصلحة الذاتية أمر مفيد ومهم في الواقع: فإذا أهمل الفرد حاجاته الأساسية (كالطعام والشراب والمأوى والكساء) فلن يكون بإمكانه البقاء على قيد الحياة طويلا مهما كان المجتمع الذي يعيش فيه محبا للخير والإحسان.

إن المجتمع الحر يجعل المصلحة الخاصة تسلك مسارات نافعة، لكنه لا يقمعها جريا وراء أمل عبثي بخلق يوتوبيا متخيلة، وإنما هو مجموعة من قواعد لا تطلب من الناس إلا الامتناع عن فرض طموحاتهم الخاصة على الآخرين، فالناس أحرار في السعي خلف مصالحهم الخاصة، سواء

كان ذلك على المستوى الفردي أم على مستوى الاشتراك مع الآخرين، ما داموا يحترمون حرية الآخرين في التصرف على نحو مماثل، إذ لا يمكنهم إجبار الآخرين على تقبل وخدمة أهدافهم الخاصة بهم.

أما ما يخشاه المنتقدون من تحول المجتمع الحر إلى ساحة صراع مستمر بين المصالح المتنافسة فتنقضه حقيقة مفادها أن المجتمعات الحرة نسبيا تحقق الازدهار فعلا، وتكاد تتفوق في ازدهارها على كل المجتمعات الخاضعة للسيطرة، فعندما يتبع الناس مجموعة من القواعد البسيطة التي يحترمون بموجبها حريات الآخرين، يقومون في الوقت نفسه بتسيير المصلحة الذاتية في مسارات التعاون النافع.

كما نجد خطأ مماثلا في الخشية من أن يقوم الفرد في المجتمع الحر بحصر تفكيره في الارتقاء بمصلحته الخاصة دون غيرها، فالفرد يرتبط بعلاقة ألفة طبيعية مع أسرته وأصدقائه وجيرانه، ويأخذ مصالحهم بعين الاعتبار عند قيامه بأي فعل، وهو يحمل رغبة كبيرة بنيل الاحترام وحسن النية لدى أصدقائه، والسمعة الحسنة لدى جيرانه؛ ولذلك يقوم الفرد بتعديل مصلحته الخاصة كي يحتفظ بعلاقات طيبة مع الآخرين، وهو يُكافأ على هذا التصرف عندما يصبح الآخرون أكثر استعدادا لمساعدته في المقابل.

ويمكننا أن نجد ما تحدثنا عنه وهو يفعل فعله في المجتمع الأكثر حرية، فالإحسان إلى الآخرين، وإن كانوا غرباء تماما، من خلال المؤسسات الخيرية الخاصة يبلغ حجما أكبر بكثير في المجتمعات الأكثر حرية من مثيله في المجتمعات الأقل حرية، لا لأن الناس في هذه المجتمعات ينعمون بثروات أكبر، وإنما لأن المجتمعات الحرة تشدد أكثر من غيرها على الالتزامات الاجتماعية الطوعية، لا الإجبارية.

التعاون من خلال قواعد متفق عليها

إذا كان الأفراد يرغبون بالنجاح في تعاونهم فلا بد من أن يجعل كلا طرفي التعاون من أفعاله قابلة للتوقع وذات موثوقية، فالتعاون يصبح مستحيلا إذا كان الناس لا يكفون عن تغيير آرائهم، أو عن التصرف

بطرق عشوائية، أو عن النكث بالوعود. إن المجتمع الحر يسمح للناس بالسلوك كما يرغبون في نطاق حياتهم الشخصية ما داموا لا يضرون الآخرين بهذا السلوك، لكنه يشجعهم أيضا على نوع من الانسجام في السلوك لا غنى عنه في التعاون الاجتماعي.

وعلى سبيل المثال: يمتلك المجتمع الحر (قواعد قانونية) بشأن حيازة الملكية والتحكم بها ونقلها، وهذا يتيح للناس إمكانية اكتساب الملكية والاستثمار في السلع الرأسمالية (كالمنازل والمصانع والمعدات التي تساعد في تحسين الحياة المستقبلية وجعل الإنتاج أسهل وأرخص) دون خطر إمكانية التعرض للسرقة أو الاستغلال على يد الآخرين أو المسؤولين الرسميين. وهذه القواعد (أي: «حقوق الملكية») لم تصممها الحكومات، وإنما نمت وترعرعت بمرور السنوات والقرون، وجرى اختبار حدودها من خلال دعاوى لا تعد ولا تحصى في محاكم لا تعد ولا تحصى، فتراكمت كتلة من القوانين والممارسة تجعل الناس أكثر شعورا بالأمان في تعاملاتهم مع الآخرين، وبذلك تجعل التعاون أكثر سهولة وحصيلة.

كما إن المجتمعات الأكثر حرية أصبحت بمرور الوقت تتقبل الكثير من القواعد والأعراف الأخرى باعتبارها عناصر ضرورية في التعاون الاجتماعي المتناغم؛ فـ(القواعد الأخلاقية) تعيّن حدودا تساعد على جعل التفاعل الاجتماعي أمر يسهل فعله لدى الجميع؛ كما إن هنالك (معايير للسلوك الاجتماعي)، وهي معايير عامة تتعلق باللياقة الاجتماعية والكياسة وأعراف الأداء الجيد في المجال الاستثماري، تنمو تدريجيا خلال مدة طويلة من تفاعل البشر في ما بينهم. وهذه الأعراف النافعة، وإن كانت أمرا شائعا في المجتمعات الأكثر حرية، قد يكون من الصعب أو المستحيل على حكومات البلدان الأقل حرية أن تقوم بإعادة إنتاجها.

ويحظى مواطنو المجتمع الحر أيضا بـ(حقوق مدنية) أساسية معينة، وربما يختلف الشكل الدقيق لهذه الحقوق، لكن هذه الأعراف المتقبَّلة تشمل: الحرية من السخرة أو العبودية، والحرية من التعذيب أو العقوبات غير الملائمة للذنوب المرتكبة؛ كما تتضمن هذه الأعراف: حرية الرأي والاعتقاد (حرية الفرد في امتلاك آراء خاصة به بشأن الدين أو

السياسة، وحرية ممارسته لدينه الخاص به، وحرية الانخراط في الشأن السياسي دون تهديد أو ترهيب)، وحرية التعبير (حرية الفرد في التعبير عن نفسه، وحرية وسائل الاتصال، كالإذاعة والتلفزيون والصحف والمواقع الإلكترونية، في إصدار التقارير والتعليق كما تشاء)، وحرية التجمع والتعاون مع من تشاء، والحق بالخصوصية (عدم التعرض للتجسس والمراقبة من قبل الآخرين، وبالأخص من أرباب السلطة)، ويمكن القول باختصار: إن المجتمع الحر ينتظر من مواطنيه أن يتعاملوا بالتسامح مع آراء الآخرين ومعتقداتهم وأنماط معيشتهم وأفعالهم، وأن لا يتدخلوا في هذه الشؤون، وفقا لقاعدة (كف الأذى).

العدل وحكم القانون

وبالإضافة لما سبق، يمتلك المجتمع الحر (قواعد العدل)، فهنالك عقوبات تقع على من يؤذي الآخرين، وهذا الأذى لا يقتصر على الأذى الجسدي وحسب، وإنما يتضمن الغش وكل أنوع الأذى. كما إن المجتمع الحر يلتزم بـ(حكم القانون)، وربما هو العنصر الأهم من كل ما سبق، فالمشكلة الرئيسية التي يعاني منها التنظيم السياسي لا تتمثل في كيفية اختيار قادتنا، فهذا أمر سهل، وإنما في كيفية تقييدهم، فالمجتمع الحر يحد بشكل متشدد من دور وسلطة السلطات الحكومية، وهذا يضمن لنا أن السلطة الممنوحة لهم في الدفاع عن المواطنين ضد الاعتداءات ومعاقبة المعتدين لا تُستَخدم بشكل تعسفي أو لخدمة المصلحة الذاتية لمن يمسكون بزمامها.

لقد طورت المجتمعات الحرة كافة أنواع الآليات المختلفة (كقوانين الانتخاب، والدساتير، وفصل السلطات) من أجل تقييد السلطة الرسمية، لكن السبيل الرئيسي لحماية المواطنين ضد الاستغلال على يد حاكميهم يتمثل في التأكد من تطبيق القوانين على الجميع بالتساوي، وهو ما يدعى (حكم القانون)، فهذا المبدأ يقضي بأن الحكومة لا ينبغي لها، مثلا، أن تصوت على منح الأفضال والامتيازات لقبائل بعينها، ولا أن تفرض الضرائب على مجموعات بعينها من المجتمع. كما يقضي هذا المبدأ بأن القوانين يجب أن تنطبق على الحكومة نفسها بالشكل ذاته الذي تنطبق فيه على العموم.

والأمر نفسه ينطبق على فرض هذه القوانين، ففي سبيل التأكد من استخدام السلطة القضائية بشكل نزيه ودون تعسف لا بد من انطباق قواعد العدل بالتساوي في المجتمع الحر، فللمواطنين الحق في المعاملة المتساوية وتطبيق القواعد الإجرائية العدلية، وهذه الحقوق تتضمن: عدم التعرض للاعتقال التعسفي، وعدم السجن دون محاكمة، وعقد محاكمة عادلة بحسب قواعد الدليل، وإصدار الأحكام العدلية من قبل هيئة محلفين قوامها مواطنون عاديون لا مسؤولون معيّنون، وعدم التعرض للمحاكمة تلو الأخرى بسبب التهمة نفسها.

ولكل هذه الحدود تأثيرات تترتب على السياسيين والمسؤولين الحكوميين والقضاة، وهي تتمثل في: الحد من إساءة استخدام السلطة من قبل هؤلاء، والقضاء على الامتيازات الخاصة، والحد من شرور الإجبار؛ ففي نهاية المطاف، يتلخص دور الحكومة في المجتمع الحر في حماية حرية الأفراد وتوسيع نطاق هذه الحرية، لا التضييق عليها.

المبرر الاقتصادي للحرية

التحسن الكبير في المستوى المعيشي

لم تتغير الحياة البشرية بشكل عميق حتى خمسينيات القرن الثامن عشر، حيث كان الجميع تقريبا يعملون في زراعة الغذاء تحت أشعة الشمس، مع ما يكتنف هذا العمل من إجهاد وهواجس وطقس سيئ، وكانت أساليب الزراعة تكاد لا تختلف عما كانت عليه في أيام المصريين القدماء، ولم يكن لدى معظم الناس ما يلزم من المال لشراء وسائل الرفاهية (كشراء طقم إضافي من الملابس)، ولم يستطع تحمل تكلفة شراء اللحم إلا قلة قليلة، وإذا شاهدت غنيا هنا أو هناك فلا بد أنه ولد وفي فمه ملعقة من ذهب، وكان من المتعارف عليه أن الثروة تنشأ من امتلاك سلطة فرض الضرائب على المزارعين من أجل تحقيق مكاسب شخصية، أو من أن يكون المرء خادما أو صديقا لأحد ممن يمتلكون هذه السلطة.

لقد كانت الحياة التي عاشها الناس في تلك الحقبة مأساوية بكل ما في الكلمة من معنى، حيث تشير حسابات الخبيرة الاقتصادية ديريدر

ماكلاوسكي إلى أن الدخل اليومي للشخص على مستوى العالم كان يتراوح بين (5-1 دولارات)، وهو مقدار لا يكاد يسد تكلفة كوب من القهوة في معظم عواصم عالمنا المعاصر؛[2] أما اليوم فإن هذا الرقم يقترب من (50 دولارا)، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة ارتفاع هائل في مستوى الازدهار.

بل إن الرقم الذي أشرنا إليه ليس إلا قيمة وسطية للدخل آنذاك، مما يحجب عنا ما استطاعت تحقيقه بعض البلدان من ازدهار (متميزة عن غيرها)، ففي طاجكستان، وهي إحدى البلدان الأقل حرية في العالم، لم يتمكن وسطي دخل الفرد فيها أن يرتفع عن (7 دولارات) إلا بسنتات معدودة، أما في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي إحدى أكثر دول العالم حرية، فإن هذا الرقم يتجاوز المئة دولار. فبفضل منافع الحرية يتمتع المواطن الأمريكي بدخل يبلغ (14 ضعفا) بالمقارنة مع دخل نظيره الطاجكستاني، و(100-20 ضعف) بالمقارنة مع دخل الأسلاف الذين عاشوا في القرن الثامن عشر؛ ولا يختلف المشهد كثيرا في سويسرا وأستراليا وكندا وبريطانيا، وجميعها من الدول الأكثر حرية على مستوى العالم بحسب (تقرير الحرية الاقتصادية في العالم)، حيث يصل متوسط الدخل اليومي إلى أكثر من (90 دولارا)؛ إذن، فالحرية والازدهار يسيران جنبا إلى جنب.[3]

وليس من المفاجئ، بعد ما عرفناه، أن نلاحظ مغادرة الناس للبلدان الفقيرة الأقل حرية، وهجرتهم إلى البلدان الغنية الأكثر حرية؛ ففي كل عام يبلغ الفرق بين الخارجين من البلدان العشرين الأقل حرية وبين الداخلين إليها (1.12) لكل ألف نسمة، أما في البلدان العشرين الأكثر حرية فيبلغ الفرق بين الداخلين والخارجين (3.81) لكل ألف نسمة.[4] أما البلدان التي تتمتع بالحرية الاقتصادية الأكبر ضمن هذه البلدان العشرين فهي تشهد أكبر الأرقام في معدلات الهجرة الصافية، ويمكن القول وسطيا بأن البلدان التي تقع في النصف السفلي من سلم الحرية

---

2 الحرية والكرامة تفسر العالم الحديث: ديريدر ماكلاوسكي (م2).

3 التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم (2012): معهد فريزر (م3).

4 السوق الحر والرعاية الاجتماعية: غابرييل أوبنشو (م4).

هي التي تخسر المهاجرين، أما البلدان التي تقع في النصف الأعلى فهي التي تربح هؤلاء المهاجرين.

وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الناس يصوتون للحرية بأقدامهم، وهم يفعلون ذلك على الرغم من الجهود الضخمة التي تبذلها كل من: البلدان اللاحرة لمنعهم من الهجرة، والبلدان الأكثر حرية لتقييد دخول المهاجرين إليها.

الحرية والعمل الخيري

البلدان الحرة لا تحقق الغنى من خلال استغلال فقرائها، حيث يلاحظ فيلسوف الأخلاق الروسي ليونيد نيكونوف بأن العُشر الأفقر من السكان يحصل على حصة من الدخل الوطني تكاد تتماثل (وسطيا) في البلدان الأكثر حرية (2.58%) ونظيرتها الأقل حرية (2.47%)، لكن يبقى من الأفضل بكثير أن يعيش المرء فقيرا في بلد غني (يحصل فيه العُشر الأفقر على 23 دولارا في اليوم وسطيا) بالمقارنة مع أن يعيش فقيرا في بلد فقير (يحصل فيه العُشر الأفقر على 2.50 دولار في اليوم فقط).[5]

ويضاف إلى ما سبق أن الثروة في البلدان الحرة الغنية يمكن للناس النفاذ إليها بشكل أسهل بالمقارنة مع البلدان الأخرى، إذ ليست هنالك موانع أبدية تحول دون تمكن المواطنين الأشد فقرا من العمل على إثراء أنفسهم، وهو أمر ليس متاحا في البلدان الأقل حرية إلا لمن حالفه الحظ بأن يحمل الانتماء المناسب إلى عائلة أو طبقة أو عرق أو دين أو مجموعة سياسية بعينها؛ وإذا نظرنا إلى أغنى رجل في العالم، وهو بيل غيتس مؤسس شركة مايكروسوفت، فسنجد بأن مما يشتهر عنه أنه بدأ عمله في مجال البرمجيات ضمن كراج للسيارات.

كما إننا إذا أمعنا النظر في مثالنا عن غيتس، فسنجد بأنه يعمل حاليا بهدف التخلي عن ثروته بأجمعها للأغراض الخيرية، وهو أمر نمطي تماما، فالعمل الخيري الخاص أيضا يتميز بأنه أضخم بكثير في البلدان الأغنى، إذ يشير مسح لمركز (باركليز ويث) إلى أن خمسي

5 المنطق الأخلاقي للمساواة واللامساواة في مجتمع السوق: ليونيد نيكونوف (م5).

أثرى الأمريكيين يعتبرون (التبرع الخيري) أحد الأولويات الثلاث الأولى في الإنفاق.[6]

وبحسب مؤسسة (تشاريتيز أيد) البريطانية، فإن البلدان الخمسة الأولى في الترتيب من حيث استعداد مواطنيها للتبرع بالمال والوقت لأسباب خيرية هي: أستراليا وإيرلندا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية، وجميعها تحتل أيضا مراتب عليا في الحرية.[7] ويضاف أن هذه البلدان جميعها تمتلك من الثروة المتاحة للتبرع مقدارا يفوق ما يمتلكه مواطنو البلدان الفقيرة الأقل حرية.

الحرية تحول دون وقوع التمييز

ينتشر التمييز على نطاق واسع في البلدان التي لا تتمتع بالحرية، حيث قد يصعب الحصول على وظيفة جيدة، أو النفاذ إلى خدمات جيدة، إذا لم يكن المرء ينتمي إلى طبقة أو شريحة أو دين أو جنس أو عائلة تحظى بالقبول، لكن اقتصادات السوق الحر تضيق مجال حصول التمييز لأن المنتجين في المجتمعات الحرة لا يمكنهم تحمل تكلفة التمييز عند الاختيار بين من يجب الاتجار معهم، وبين من ينبغي توظيفهم.[8]

فهنالك من أرباب العمل، مثلا، من قد يكره المهاجرين، وخصوصا إذا كانوا ينتمون إلى ثقافة أو عرق أو دين مختلف، لكن مجموعات المهاجرين يمكنها، وهذا ما تفعله في كثير من الحالات، أن تستجيب لذلك بأن تقبل أداء العمل نفسه بأجر أقل، وحينها سيجد أرباب العمل الذين لا يوظفون إلا السكان الأصليين أنفسهم وهم في موقع تنافسي أدنى، وستكون فاتورة الأجور التي يدفعونها أعلى من نظيرتها لدى منافسيهم الذين لا يجدون بأسا في توظيف المهاجرين، وسيتعين عليهم القبول إما بتدني أرباحهم، وإما باللجوء إلى طلب أسعار أعلى والمغامرة بخسارة تجارتهم. إذن، فالتمييز يضر بالاستثمار، ويمكن القول ببساطة إن المصلحة التجارية لأرباب العمل تقضي بعدم ممارسة التمييز.

6 التبرع على مستوى العالم.. ثقافة العمل الخيري: مركز باركليز ويلث (م6).

7 المؤشر العالمي للتبرع (2012): مؤسسة تشاريتيز أيد (م7).

8 للاستزادة حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى: الرأسمالية والحرية: ميلتون وروز فريدمان (م8).

وحتى إذا حصرنا النقاش بالقوة العاملة المحلية، فإن اقتصاد السوق الحر يضيّق على التمييز، فعلى سبيل المثال: قد تكون هنالك معارضة ثقافية ضد خروج المرأة إلى العمل، لكن أرباب العمل الذين يمارسون التمييز ضد المرأة لن يتاح لهم حينها إلا مجال ضيق من المهارات عند المقارنة مع منافسيهم الآخرين الذين لا يمارسون التمييز. وهنالك مثال مهم آخر نستمده من التمييز بين الشرائح الاجتماعية في الهند، حيث أدى صعود الصناعات التقنية الدقيقة في المراكز الحضرية كمدينة حيدر آباد إلى توسيع كبير في فرص العمل المتاحة للعمال الهنود الذين ينتمون إلى الشرائح الدنيا، فأرباب العمل في هذه الصناعة التنافسية يحتاجون إلى رفد كفاءاتهم العلمية بأدمغة جديدة، ولا يمكنهم تحمل تكلفة التمييز على أساس الانتماء إلى شريحة اجتماعية دون غيرها، أو على أي أساس ثقافي آخر. إذن: فما عجزت عن تحقيقه قوانين مكافحة التمييز طوال عقود، أمكن تحقيقه خلال سنوات قلائل بفضل عامل بسيط هو المصلحة الذاتية لمستثمرين يعملون بحرية.

سؤال: أليست المجتمعات الحرة مادية على نحو فاقع؟

الجواب: لا. إن الحرية الاقتصادية تقدم للناس الخيارات والفرص للناس، وتوفر احتياجاتهم الرئيسية (الغذاء والمأوى والكساء) على نحو أفضل بكثير، وتمنحهم فرصا لم يحلم بها أحد قبل صعود التجارة والأسواق الحرة، وعوضا عن اضطرار الناس إلى عيش حياة ملؤها العمل الشاق المهين سمحت لهم بالتمتع بأشياء يعتبرونها أكثر سموا (كالسفر والموسيقى والفن والثقافة والأنشطة الاجتماعية)، كما مكّنتهم من تحمل تكلفة الحصول على مستوى أفضل من الرعاية الصحية والتعليم.

إن الثروة ليست إلا أداة تمنحنا القدرة على النفاذ إلى ما نشعر بقيمته فعليا، وهذا لا يقتصر على وسائل الراحة المادية فحسب، وإنما يشمل كل ما نشعر بقيمته ثقافيا واجتماعيا؛ وهذا هو السبب الذي يجعل البلدان الأكثر غنى وحرية تحفل بالمزيد من الملاعب الرياضية والقاعات الموسيقية والمسارح والجامعات والمكتبات والمتاحف.

إبداع الأحرار

من الأسباب التي تجعل الاقتصادات الأكثر حرية أغنى من غيرها: أنها تقوم باستخدام كافة المهارات المتاحة، فعندما يضعف التمييز الذي يقف في وجه هذه المهارات يصبح جميع مواطني المجتمع الحر أحرارا في وضع عقولهم وإمكانياتهم في موضع التطبيق العملي، وإذا استطاعوا أن يصنعوا ويطوروا ويقدموا منتجات تحسّن حياة الآخرين فعندها سيكافئهم هؤلاء من خلال شراء هذه المنتجات، ولهذا فإن المجتمعات الحرة أكثر إبداعا وابتكارا، ولهذا فهي تتطور بوتيرة أسرع.

إن الحرية الاقتصادية تجعل المصلحة الذاتية تسير في اتجاهات نافعة اجتماعيا، فأنت تكسب المال في هذه المجتمعات عبر إنتاج ما يحتاجه الآخرون ويبدون استعدادهم لدفع المال من أجل الحصول عليه، كما إنك ترغب بأن يعود إليك هؤلاء طلبا للمزيد، وأن يخبروا أصدقاءهم عن جودة ما لديك، ولهذا فإن المنتجين يركزون كثيرا على زبائنهم لا على أنفسهم، وإذا سألت أشهر المستثمرين في المجتمعات الأكثر حرية فسيجيب معظمهم بأنهم حققوا النجاح لمشروعاتهم عبر تلبية طلبات واحتياجات زبائنهم، وليس عبر محاولة انتزاع المزيد من الأرباح منهم.

إن هذا الواقع يختلف كثيرا عن الصورة الكاريكاتورية (للتكالب) التي يرسمها البعض للاقتصادات الحرة، فالاقتصاد الحر الحقيقي هو منظومة تعاونية إلى حد بعيد، لا تقوم على الاتجار والتبادل الإجباري، وإنما على الاتجار والتبادل الطوعي بين أشخاص أحرار.

خلق رأس المال

وبالإضافة إلى التشجيع على الابتكار وخدمة المستهلك، تصبح الاقتصادات الحرة ثرية من خلال تجميع رأس المال الإنتاجي، فصيد السمك باستخدام الشباك أسهل بكثير بالمقارنة مع الصيد باليد، لكن الصيد بهذه الطريقة يعني مقدارا أقل من الأسماك بسبب ضياع الوقت في صناعة الشبكة؛ فالامتناع عن الاستهلاك يتيح المجال لتجميع رأس المال وزيادة كفاءة الإنتاج المستقبلي.

إن هذا هو أساس الرأسمالية؛ فالناس يقومون بتجميع رأس المال (كالمنازل والمصانع والآلات) الذي يسهل حياتهم ويزيد من إنتاجية عملهم (هذه الإنتاجية تزيد على نحو كبير، ولنفكر هنا بالفارق ما بين الجهد المبذول في حراثة الأرض بالجرار عوضا عن المحراث اليدوي). كما إن هذه العملية تتصف بالتراكمية: فكل إضافة وتحسين يطرأ على تقنيات الإنتاج يؤدي إلى تعزيز الإنتاج وتخفيض الجهد المبذول أكثر وأكثر.

والمجتمع الحر قادر على مراكمة رأس المال الإنتاجي هذا والمحافظة على زيادته إنتاجيته وازدهاره لا لشيء إلا لأنه يمنح الناس القدرة على امتلاك المنازل والمصانع والآلات وغيرها من السلع الرأسمالية دون الخشية من تعرضها للمصادرة أو السرقة، فهو يدافع عن الناس ضد المصادرة، وهو يحتوي قواعد أخلاقية وقانونية لحيازة الملكية تجعل تعرضها للسرقة أمرا أقل احتمالا.

إن هذه الحماية التي تحظى بها حيازة الملكية من خلال القانون والثقافة تعتبر ميزة شديدة الأهمية من بين ميزات المجتمع الحر والاقتصاد الحر، ففي نهاية المطاف: لن يقوم إلا قلة قليلة من المزارعين بتجشم عناء نثر البذور والغرس والحراثة ورعاية المحاصيل إذا كانوا يعتقدون بأن محصولهم يقع عرضة لنهب الناهبين، وبشكل مشابه: لن يقوم إلا قلة قليلة من الموظفين بالعمل أكثر من اللازم إذا كانت الضرائب تبتلع معظم دخلهم، ولن تقوم الأسر بالادخار إذا كانت عرضة للاحتيال عبر تلك الضريبة الخفية التي تتخفى باسم التضخم، ولن يميل المستثمرون الرياديون إلى استثمار أموالهم في أي مشروع إذا كانت أملاكهم عرضة للتأميم دون تعويض، كما إن الامتيازات التي تحرف مسار السوق بهدف تحقيق المنفعة لنخب مفضلة على غيرها تجعل من المستبعد أن يحاول الآخرون إقامة مشروعات جديدة.

وكلما تفاقم هذا الاستغلال على يد اللصوص أو الحكومات، تفاقمت معه المثبطات التي تعادي العمل والادخار والتقدم. وقد كان ابن خلدون، العالم والفقيه المسلم الذي عاش في القرن الرابع عشر، يفهم هذه النقطة فهما ممتازا، حيث جاء في كتابه (المقدمة):

اعلم أنّ العدوان على النّاس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها لما يرونه حينئذ من أنّ غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم. وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السّعي في ذلك، وعلى قدر الاعتداء ونسبته يكون انقباض الرّعايا عن السّعي في الاكتساب.[9]

الملكية والتقدم

إن توفر المكفولية في حيازة المرء لملكيته يمنحه القدرة على تقرير مستقبله ومستقبل أسرته، فعلى سبيل المثال: إذا كان المرء يستطيع امتلاك منزله الخاص به (وهو ما لا يستطيعه معظم الناس في الكثير من البلدان) فهذا يعني امتلاكه لمكان آمن يدير حياته من خلاله، ويعني أيضا امتلاكه ضمانة تتيح له الاقتراض من في سبيل تأسيس مشروع يمكنه من خلاله تجميع رأس المال الإنتاجي الخاص به عوضا عن البقاء تحت رحمة النخبة الغنية إلى الأبد، كما يمنحه المرونة المالية التي تتيح له تجربة أمور جديدة (كالتخلي عن وظيفته والبحث عن وظيفة أخرى، أو تمويل مشروع استثماري جديد).

إن مكفولية حيازة الملكية تدفع إلى التخصص والتبادل التجاري، وهذا بدوره يزيد من الإنتاجية البشرية ويسهم في الثروة البشرية. ولا شك في أن حياتنا من شأنها أن تصبح فقيرة جدا لو توجب علينا أن نقوم بتأمين احتياجاتنا بأنفسنا، كأن يُضطر كل فرد إلى زراعة طعامه وجلب الماء من النهر والبحث عن الوقود وخياطة الملابس وبناء المنزل والدفاع عن نفسه ضد هجمات الأعداء؛ فليس هنالك إلا قلة قليلة تمتلك المهارات اللازمة للقيام بهذه الأشياء جميعها، كما إن ذلك يتطلب الحصول على الأدوات اللازمة التي تتيح القيام بكل مهمة على قدر من السهولة والكفاءة. أما إذا جرى احترام حيازة الأفراد للملكية فلن يتوجب عليهم أن يقوموا بكل شيء بأنفسهم، إذ يمكن لهم حينها تجميع الأدوات التخصصية التي يحتاجونها لأداء مهمة بعينها على قدر كبير من الكفاءة، ثم بيع منتجاتهم إلى الآخرين؛ وهكذا سيتمكن المزارع من استثمار ماله

9 المقدمة: ابن خلدون (م9)؛ ص354-353.

في المحاريث والجرارات، وسيتمكن الخياط من استثمار ماله في آلات الحياكة والخياطة، ويمكن لكليهما أن يحققا قدرا أكبر من الكفاءة في حرفتيهما، وأن يديرا العملية الإنتاجية على نحو أفضل، وذلك عند المقارنة مع أفضل ما يمكن لهاو أن يفعله اعتمادا على معارفه المتعددة وثقته بنفسه؛ فبفضل (تقسيم الًعمل) هذا يمكننا جميعا أن نتمتع بمنتجات ذات نوعية أفضل وتكلفة أقل وأن نحيا حياة لا تضاهى في روعتها.

لكن يجب علينا التذكير مرة أخرى بأن هذا الحال لا يمكنه التحول إلى واقع إلا إذا كان الناس يتمتعون بما يكفي من المكفولية لتجميع رأس مال إنتاجي والانخراط في التبادل التجاري وهم على ثقة بأنهم لن يتعرضوا إلى السرقة أو الاحتيال. أما البديل من هذا الحال فهو مشهد مظلم يصفه ابن خلدون بقوله:

> فإذا قعد النّاس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتفضت الأحوال وابذعرّ [تفرّق] النّاس في الآفاق من غير تلك الإيالة [الدولة] في طلب الرّزق في ما خرج عن نطاقها.
>
> وهذا المشهد ليس هنالك أوضح منه في عصرنا الراهن إذا نظرنا إلى الهجرة التي تحصل من البلدان اللاحرة إلى البلدان الأكثر حرية.

خلق الثروة دون إفقار أحد

يتخيل البعض أن ملكية المرء لا يمكن أن تتأتى إلا على حساب الآخرين، لكن هذا ليس صحيحا، فالاقتصاد الحر يقوم في الواقع (بخلق) الملكية و(إضافة القيمة) إلى الملكية الموجودة.

إن القيمة لا تحدد النوعية المادية للأشياء، وإنما هي ما (يعتقده) الناس حول الأشياء، فالبائع يتخلى عن سلعه لأنه يقيّمها بقيمة أدنى من تقييمه لنقود الزبون، والزبون يتخلى عن نقوده لأنه يقيّم السلع التي يشتريها بقيمة أعلى من تقييمه للنقود التي يدفعها لشرائها؛ بل إنه حتى الأطفال يتبادلون ألعابهم في المدارس عندما يرى أحدهم بأنه ينتفع من

تبادل لعبة سئم منها مقابل لعبة يرغب بها. إن هذا التبادل هو الذي يخلق القيمة، فليس هنالك من أصبح أسوأ حالا بسبب هذا التبادل، بل إنه ما كان لأحد من طرفي التبادل أن يقدم عليه أصلا لو أنه كان يعتقد بأنه سيخسر بسببه.

وعلى نحو مشابه، فإذا قام أحدهم بنثر البذور وزراعة المحاصيل في مكان لم يزرع به أحد، وكان الآخرون مستعدين للدفع مقابل منتجاته، فإنهم جميعا يخلقون قيمة من شيء لم يكن منتِجا في ما مضى؛ وهكذا تُخلق الثروة دون الحاجة إلى سرقة أحد.

وعلى نحو مشابه أيضا، إذا قام مستثمر ريادي ببناء مصنع للأحذية أو الملابس أو السيارات أو بعض الاختراعات الجديدة التي يبدي الناس استعدادهم لشرائها (وكسب المال جراء هذا العمل)، فهل يمكن القول بعدها أن هنالك من تعرض للسرقة؟ فالمستثمر الريادي ربما تمكّن من تجميع الثروة لكنه لم يقم أبدا بسرقة أحد، وإنما على العكس من ذلك، فقد خلق ونشر قيمة لم تكن موجودة في السابق.[10]

المجتمع الحر ليس مجتمع (رأسمالية المحسوبية)

يحاجج البعض بأنه في ظل النظام الرأسمالي يتعرض الفقراء للاستغلال على يد مصالح الشركات الثرية، ويقوم السياسيون بسرقة الثروة من الجماهير عبر منح أصدقائهم من المستثمرين حقوقا احتكارية وامتيازات وهبات ودعما ماليا. لكن المجتمع الحر الحقيقي يجعل من المستحيل ممارسة الاستغلال و(رأسمالية المحسوبية)، ففيه يعتمد وجود الاستثمارات على الزبائن، وإذا لم تتمكن هذه الاستثمارات من تقديم خدمة جيدة فإن هؤلاء المستثمرين سيهجرونها إلى مزودين آخرين، وسيكون هنالك دائما مزودون آخرون لأن الحكومات في المجتمع الحر لا تمتلك سلطة خلق الاحتكارات أو حماية شركات بعينها أو الحيلولة دون إنماء استثمارات جديدة. إن المجتمع الحر الحقيقي ينتج التنافس، وهذا بدوره يجعل للمستهلكين اليد العليا على المنتجين: فسيتوجب على

10 أجاد المستثمر البريطاني السير إيرنست بين في طرح هذه النقطة في كتابه: لماذا تجدي الحرية نفعا (م10).

الشركات أن تخسر عملها إذا هي لم تنتج ما يحتاجه الناس من منتجات ذات قيمة قابلة للتبادل مقابل المال. ومن الشركات ما ينمو حقا إلى أحجام هائلة (كما هو الحال مثلا في صناعة السيارات التي تتطلب استثمار رأس مال كبير)، لكن ذلك لا يمنع استمرارها في مواجهة منافسة حقيقية أو متوقعة من قبل جهات استثمارية كبيرة أخرى تعتقد بأنها أفضل منها في الأداء، ولا تبرز أي مشكلة في هذا المجال إلا عندما تبادر السلطات إلى إعاقة التنافس وتثبيط أو إيقاف المنافسين الجدد من الدخول إلى ميدان التنافس.

ولا شك في أن التنافس المفتوح الحقيقي أمر تصعب المحافظة عليه، فحتى في أكثر المجتمعات حرية في عالمنا المعاصر يقوم السياسيون بفرض قواعد وضوابط تؤدي إلى إضعاف التنافس (وكثيرا ما يكون ذلك دون تعمّد)، مما يتسبب بإضعاف سلطة المستهلكين على المنتجين؛ كما إن المنتجين يميلون في معظم الأحيان إلى التآمر لتحقيق ذلك، وعلى سبيل المثال: ربما تلجأ بعض الشركات الراسخة إلى الضغط على السياسيين لصياغة تشريعات تتعلق بنوعية المنتجات ومعايير التصنيع، فتحدّد ما ينبغي إنتاجه وكيفية الإنتاج، وقد تحاجج هذه الشركات بأن هذه القواعد لازمة لحماية العموم من السلع الرديئة، لكن النتيجة الحقيقية المتوخاة تتمثل في حماية استثماراتهم ضد المزودين الجدد أو الصغار الذين قد ينتجون سلعا مبتكرة بطرائق مبتكرة لا تذكرها لوائح الضوابط؛ أو قد يتدخل السياسيون لاستخدام المال العمومي في دعم الصناعات التي تواجه الإفلاس أو يتهددها التنافس مع جهات أجنبية، متذرعين في ذلك بحاجة الوظائف المحلية إلى الحماية، بل إنهم قد يلجؤون إلى حظر استيراد المنتجات الأجنبية لحماية الصناعة المحلية، مما قد يريح العاملين في هذه الصناعة بشكل مؤقت، لكن التكلفة يتحملها دافعو الضرائب والعموم، والذين سيكون أمامهم عدد أقل من الخيارات وسيتوجب عليهم دفع أكثر مما ينبغي مقابل سلع ذات نوعية أدنى.

إن المجتمع كلما ابتعد عن الحرية، وأصبح يمنح السلطة الاقتصادية للجهات الحاكمة، كلما أصبح يفسح المجال أكثر للمنتجين والسياسيين كي يتآمروا لاستغلال الناس لمنفعتهم الخاصة؛ ويمكننا أن نجد آثارا لرأسمالية المحسوبية هذه في كل مكان، لكن المشكلة تصبح أسوأ بكثير في الاقتصادات ذات المستويات الأدنى من الحرية، ففي كثير من الحالات يجري التسليم ببساطة بأن من يمتلك زمام السلطة سيستخدمها لإغناء نفسه وأسرته وأصدقائه، حتى أن هنالك من سيعتبر إحجامه عن فعل ذلك بمثابة مؤشر على ضعفه.

أما في المجتمع الحر الحقيقي فإن السلطات لا يُسمح لها باستخدام سلطتها في التشريع أو استخدام أموال دافعي الضرائب لمنح امتيازات اقتصادية خاصة للجهات المحسوبة عليها، فهنالك قواعد صارمة تحدد كيفية ممارسة السلطة وكيفية إنفاق الأموال العمومية، ولا يمكن للمنتجين أن ينجحوا في أي مسعى للضغط على أرباب السلطة بهدف الحصول على دعم الحكومة وحمايتها، وذلك لأن سلطة منح هذه الامتيازات غير موجودة أصلا.

وفي نهاية المطاف يمكن القول: إن ما يمنح الشركات والسياسيين سلطة استغلال الناس العاديين هو الافتقار إلى الحرية، لا الرأسمالية التنافسية.

انتصار الحرية

على الرغم من أن الحرية الاقتصادية وحرية التبادل التجاري نادرا ما يتحققان بشكل كامل، فقد استطاعا أن يتدبرا أمر انتشال حوالي مليارين من البشر من مستنقع الفقر المدقع خلال السنوات الثلاثين الماضية، وهو إنجاز لم تتمكن من تحقيقه أبدا أي حكومة من الحكومات المركزية القوية التي حكمت روسيا والصين وبلدان جنوب آسيا مع أنها قضت نصف قرن وهي تحاول فعل ذلك. لكن، ومع انهيار الجدران والمعوقات التي تقف بوجه التبادل التجاري فقد استطاع المزيد والمزيد من البلدان أن يدخل إلى منظومة التجارة العالمية، وانتشرت الثروة بفعل ذلك، وكان هذا الانتشار يمس خصوصا الأشخاص والبلدان الأشد فقرا

ممن اعتنقوا المبدأ الجديد الذي يقضي بحرية التبادل التجاري على مستوى العالم؛ فهل يمكن القول بعدها بأن هنالك مبدأ يتفوق على الحرية في إنتاجيته وخلوه من الأخطار؟!

ثالثا:
مؤسسات المجتمع الحر

المجتمع من دون الدولة

الحرية والثقافة

في المجتمع الحر يعيش جزء كبير من الناس حياتهم في ظل الغياب الكامل للحكومة، وهذا ليس مجرد تطبيق للطرفة الهندية القديمة التي تقول: «الاقتصاد ينمو في الليل لأن الحكومة تكون نائمة في هذا الوقت»، وإنما لأن الحكومة ليس لها أي دور أبدا في معظم الأنشطة التي تهم الناس بشكل فعلي.

إن الناس في المجتمع الحر ليسوا أفرادا منعزلين عن بعضهم، وإنما هم على العكس من ذلك: مخلوقات اجتماعية تسعى إلى صحبة الآخرين، وتحاول التعاون مع الآخرين بطرائق كثيرة؛ فقد يكون الناس في المجتمع الحر أعضاء فاعلين في مجموعات دينية، وقد يتزاملون ضمن نوادٍ وجمعيات مع غيرهم ممن يشاطرونهم استمتاعهم بالأمور ذاتها كالغِناء أو القراءة أو الطبخ أو صيد السمك أو ممارسة الرياضات أو مشاهدتها أو تجميع بعض الأشياء. إنهم يتزاملون ويشكلون مجموعات مع غيرهم ممن يشبهونهم سواء كانوا شيبا أم شبابا أم أصدقاء دراسة أم آباء جدد أم أشخاصا مصابين بإعاقات متشابهة، وقد يتزامل هؤلاء للعمل على إدارة مطابخ خيرية أو دور لإيواء المشردين؛ وبعبارة أخرى: إن ما أسلفنا الحديث عنه هو ما يدعى (المجتمع المدني).

وعلى الرغم من حرية التصرف والحركة التي يتمتع بها الناس

في المجتمعات الأكثر حرية، فإن مواطني هذه المجتمعات يتشاطرون ويحترمون في الأعم الأغلب قيما وثقافات وتقاليد مشتركة. إن الأفراد الأحرار، وخصوصا الشباب منهم، ربما يقدمون في بعض الأحيان على تحدي الطرائق القديمة، وهذا التصرف هو بالتحديد الذي يشرح كيفية اكتشاف طرائق جديدة لأداء الأمور وتحقيق التقدم؛ لكن الحرية ليست عدوا للثقافة، فحتى المهاجرين الذين لا يتشاطرون ثقافة بعينها يجب عليهم على الأقل أن (يحترموا) الثقافة السائدة إذا كانوا يرغبون بأن يتقبلهم المجتمع، وذلك قد يفرض عليهم تعلم لغة هذا المجتمع إذا كانوا يرغبون بالحفاظ على وظائفهم، وقد لا يستطيعون في أول الأمر أن يفهموا التقاليد والمبادئ الأخلاقية لبلدهم الجديد، لكنهم سيتمكنون من ذلك سريعا بسبب رغبتهم في تحقيق الازدهار وتجنب التعرض للإهانة. إن هذا لا يعني بأنهم سيتعرضون للتمييز على نحو فعلي، ففي المجتمع الحر يجري التعامل مع الجميع بالتساوي، لكن ذلك لا يوجب على أي شخص من السكان الأصليين، أو غيرهم، أن يسعى إلى رفقة أشخاص آخرين لا يتفق معهم في الآراء، أو لا يحترم طريقة عيشهم، أو لا يستطيع التواصل معهم بشكل مناسب.

إن نفس الكائن البشري تواقة إلى صحبة الآخرين، وهي تحتاج إليها كطريقة لكفالة الفرص وتعزيز المصالح، ولذلك فإن موقع (الغريب عن الآخرين) لا تخدم مصالحه؛ وإذا كان أفراد المجتمع الحر لا يتشاطرون القيم جميعها، فإن المنطق البشري البسيط يقضي بأن التسامح مع قيم الآخرين أمر يصب في مصلحة المرء، فحرية الفكر والكلام والتصرف التي يتمتع بها أفراد المجتمع الحر تؤدي بالضرورة واجب الاحترام تجاه الثقافة والأخلاق والتقاليد السائدة.

من يحتاج الحكومة؟

إن هذه الشبكة اللارسمية من المصالح المتبادلة والتعاون والواجبات والثقة والاعتماد تؤدي إلى تحسين حياتنا بشكل كبير، لكنها لا تحتاج الحكومة في عملها، فنحن نتعاون مع بعضنا ونحقق الازدهار من خلال عضوية المجموعات المختلفة دون انخراط أي جهة حكومية.

وحتى في المجال القانوني، والذي يرى البعض بأنه لا جدال في كونه من وظائف الحكومة، نجد بأننا نقرر معظم الأمور المتعلقة به في ما بيننا، فالعقود في المجتمع الحر لا تصَمَّم أو تفرض من قبل الدولة، وإنما تصوغها الأطراف المعنية التي تحدد الشروط التي لا مانع لديها من القبول بها، وتوافق عليها بشكل طوعي. وفي كثير من الأحيان يوافق المتعاقدون على التحاكم في النزاعات التي قد تنشب إلى هيئة تحكيمية مستقلة عوضا عن المحاكم التي تديرها الدولة، والتي قد تكون أبطأ بكثير، وأكثر كلفة بكثير، وأقل نزاهة عند المقارنة مع البديل التحكيمي الخاص.

إن أمثال هذه العلاقات الاجتماعية اللارسمية التعاونية يمكن إقامتها بشكل أسهل إذا كان السكان متجانسين بشكل جيد، فعندما ينتمي معظم السكان إلى العرق نفسه أو إلى الديانة نفسها فإنهم سيتشاركون حينها قيما متشابهة ويسهل عليهم الدخول في الاتفاقيات بثقة، لكن هذا الأمر لم يساعده ما قامت به الأنظمة الاستعمارية والمؤتمرات الدولية التي انعقدت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي أعادت رسم الحدود التقليدية وصنعت كتلا مشوهة من إلصاق مجموعات إثنية مختلفة ببعضها، ونرى اليوم كيف أن العديد من البلدان (كسوريا وليبيا ولبنان والعراق) تمزقها اليوم صراعات لم تكن موجودة قبل قرن من الزمان، فهي صراعات صنعها السياسيون، لا الشعوب. وقد ارتكب البريطانيون الأخطاء نفسها في أفريقيا وشبه القارة الهندية، فصنعوا كتلا مشوهة من خلال إلصاق مجموعات قبَلية أو إثنية بعضها ببعض ممن كانت تقطن كل وحدة إدارية استعمارية.

ولا عجب بعدها أن نلاحظ هذا العدد الكبير من الدول الهشة التي لا تتمكن حتى من حماية أرواح وممتلكات مواطنيها، وهي تمثل أرضية مليئة بالعقبات يصعب تنمية مجتمع حر واقتصاد حر عليها، فليس من السهل إعادة خلق أي ثقافة تعاونية إذا تحطمت وزالت معها روابط الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة اللذين يتأسس عليهما التعاون بين الناس. وأفضل ما يمكن أن نأمله في هذه الحالة هو أن تتمكن المجموعات المختلفة من

التوصل إلى تسويات تسمح لها بالتعايش حتى وإن كانت لا تتعاون في ما بينها على نحو مناسب. لكن التعايش والتعاون بين المجموعات المختلفة سيكون دائما من الأسهل بكثير تحقيقهما إذا كانت شروط المجتمع الحر ناجزة، بما في ذلك من آفاق المنفعة المتبادلة التي تنبثق منه.

لماذا يجب على الحكومة أن تكون محدودة؟

ما هي مهمة الحكومة؟

لا يعتقد إلا القليلون في يومنا هذا بأن الحكومة يجب أن تسيطر على كل جوانب حياتنا، إذ نعتقد جميعا بأن دور الحكومة يجب أن يكون محدودا بطريقة ما، ومعظم الناس يقبلون فكرة الحاجة إلى الحكومة لتقرير أو فعل الأمور التي يجب تقريرها أو فعلها على نحو جماعي، على أن لا تتدخل في الأمور التي يمكننا أداؤها بأنفسنا على نحو جيد، ومعظم الذين يفكرون في هذا الطرح يصلون إلى نتيجة مفادها أنه لا بد من فرض قيود على قادتنا لمنعهم من تخطي نطاق مسؤولياتهم.

إن هذه القضية لا تتعلق كثيرا بـ(حجم) الحكومة، وإنما يدور مدارها حول (ماهية) الأمور التي يجب تقريرها وفعلها، و(كيفية) هذا التقرير والأداء. وبما أن الاقتصاد يقوم في المجتمع الحر على أساس الثقة، فإن مواطني هذا المجتمع ينتظرون من حكومتهم بشكل طبيعي أن توفر لهم الحماية ضد الاحتيال والسرقة، لكننا لا نرغب بأن تقوم السلطات بسجن أحدهم لأنه تهرب من دفع أجرة الحافلة، أو أن تنصب كاميرات المراقبة في جميع المنازل كي تضبط كل من يقوم بتحميل الموسيقى خلسة من أحد مواقع تشارك الملفات؛ فأفعال الحكومة يجب أن تتناسب مع المشكلة التي تعالجها.

وهنالك سبب آخر يدعو إلى اشتراط محدودية نطاق الحكومة، وهو أن القرارات التي يتخذها الأفراد (حول الاتجار بسلعة ما مثلا) هي قرارات طوعية تماما، أما القرارات التي تتخذها الحكومة (منع الناس من الاتجار بسلعة ما مثلا) تحتاج إلى استخدام القوة كي تكون فاعلة، واستخدام القوة هو شر من الشرور، حتى وإن كانت الضرورة هي

من تدفع إلى استخدام القوة أحيانا. وعندما نقوم باتخاذ القرارات في المجال السياسي لا بد من الموازنة بين منافع هذه القرارات والشر الناتج عن استخدام القوة لتطبيقها، وعلينا أن لا نسارع إلى السعي خلف المنافع دون التفكير بما تنطوي عليه من أذى.

إن الحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية يحتاجان إلى الحرية في نموهما، فهما يتطوران من خلال عملية تدريجية تعتمد على نوع ضيق النطاق من نمط (التجربة والخطأ)، وهنالك عدد لا يحصى من المستثمرين الذين يجرّبون الكثير من الأفكار المختلفة (أحد المنتجات الجديدة، أو أسلوب جديد في التعليم، مثلا)، فالأفكار التي تنجح يجري التخلي عنها سريعا، أما التي تحسن الحياة فيجري استنساخها ونشرها على يد أشخاص آخرين؛ لكن سيطرة الحكومة على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لا تترك أي مجال للابتكار، فتتباطأ عملية (التجربة والخطأ) التدريجية المستمرة.

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة عندما تتدخل تفعل ذلك على نطاق واسع، فتتخذ القرارات نيابة عن السكان بأجمعهم في قضايا تتعلق بتحديد ما ينبغي صناعته من المنتجات أو ما ينبغي تبنيه من أساليب التعليم، ولا مفر من أن يؤدي ذلك إلى إبطاء الابتكار والتقدم أيضا، وعندما ترتكب الحكومة الأخطاء (ولا شك في أنها ستفعل ذلك) فإن أخطاءها ستكون أخطاء ضخمة وكارثية.

لماذا توجد الحكومة أصلا؟

على الرغم مما سلف الحديث عنه، تبقى هنالك أسباب جيدة لتكليف الحكومة بأداء مهمات بعينها، إذ ربما تبرز الحاجة إلى سلطة ما تقرر وتفرض بعض القواعد الضرورية حول كيفية تصرفنا، كأن تقرر الاتجاه الذي ينبغي أن تسلكه السيارات على الطرق، أو تضمن احترام الناس لما يوقعونه من عقود.

وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون هنالك بعض المشروعات التي يصب القيام بها في مصلحة الجميع، لكن يُستبعد القيام بها أصلا (أو القيام

بها على نحو جيد) على يد الأفراد، وتعرف هذه المشروعات بمصطلح (السلع العمومية)، ومن أمثلتها: جهازا الدفاع والشرطة، فالجميع ينتفع من تحسن الحالة الأمنية، لكن ما الذي يفرض على أي أحد أن يتطوع فيهما؟ ومن أمثلتها أيضا: تلوث الهواء الذي يخنق المدن في كثير من البلدان النامية، فاستخدام الوقود اللادخاني في التدفئة، وتركيب (المحولات الحفازة) في السيارات، وتركيب مصفيات النفايات في مداخن المصانع، جميعها أمور قد تساعد على معالجة هذه المشكلة وتحسين الحياة في كل مكان، لكن الناس لن يقدموا طوعا على هذه الإجراءات إذا كانوا يعلمون بأن الآخرين يمكنهم "الانتفاع المجاني" بكل بساطة من تضحياتهم والاستمتاع بهواء أنقى على حسابهم. ولذلك ربما نقرر التعامل مع هذه القضايا، عوضا عن ذلك، على الصعيد السياسي، فنجبر الجميع على كبح جماح ما يتسببون به من تلوث، أو نفرض الضرائب على الجميع لدفع تكاليف الشرطة والأجهزة الأمنية، وعندها نتمكن من إنجاز الأمور التي تنتج المنافع ذات الانتشار الواسع والتي لا يمكن للأسواق أن تحققها.

ومن أنصار الحرية، ولندعهم هنا "الليبرتاريين"، من يحاججون بأننا لا نحتاج إلى الحكومة إطلاقا، إذ يرون بأن المجتمعات الحرة ماهرة جدا في إيجاد طرائق جديدة للتعاون ولتقديم المنافع للجميع، وذلك من خلال: العطاء الخيري، أو إيجاد طرائق ذكية لتثبيط الانتفاع المجاني عبر حصر المنافع بمن يدفع ثمنها، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. كما إنهم لا يقتنعون حتى بفكرة الحاجة إلى الحكومة لفرض العقود أو حماية حياتنا من الاعتداء أو ممتلكاتنا من السرقة، فهم يعتقدون بأن الأفراد أو المجموعات يمكنهم أداء هذه المهام بأنفسهم على نحو مناسب.

ومن أنصار الحرية، ولندعهم هنا "الليبراليين الكلاسيكيين"، من يحاججون بأننا نحتاج على الأقل إلى شيء من عملية صنع القرار السياسي وشيء من السلطة الحكومية من أجل حمايتنا ولفرض الاتفاقيات والتزويد بالسلع العمومية، لكن الأمر يجب أن لا يتعدى هذه الوظيفة. أما الليبرتاريين فيخشون دائما من أنك إذا أعطيت الحكومة

سنتيمترا واحدا فستأخذ كيلومترا كاملا، فمن الملاحظ أن جميع حكومات العالم قد أوجدت لنفسها قواعد تتجاوز إلى حد بعيد هذه الوظائف الجوهرية، وذلك على حساب العموم.

وجهات نظر حول الحرية الشخصية والحرية الاقتصادية

إن اتخاذ قرار بشأن الحد الذي قد يصل إليه الدور الحكومي ليس مجرد مسألة بسيطة يختلف حولها «اليسار» و«اليمين»، فالناس لا يقفون في اختلافهم عند مجرد ما إذا كان هذا القرار أو ذاك ينبغي اتخاذه من قبل (الأفراد) أو من قبل (الكيان الجماعي)، وإنما يختلفون أيضا حول ما إذا كان ذلك ينبغي أن يطبق على كل من قراراتنا (الشخصية) وقراراتنا (الاقتصادية)؛ ويمكننا في هذا المجال أن نورد أربعة وجهات نظر مختلفة:

1. الفردانيون: يعتقدون بأن الأفراد ينبغي أن يكونوا أحرارا في اتخاذ قراراتهم الخاصة على الصعيدين (الشخصي) و(الاقتصادي) معا.

2. السلطويون: وهم على النقيض تماما من الفردانيين، فهم يدعون إلى السيطرة الجماعية على السلوكين (الشخصي) و(الاقتصادي) معا.

3. المحافظيون (هذا المصطلح قد يختلف معناه باختلاف الثقافة): وهؤلاء يدعون إلى حرية الفرد على صعيد القرار (الاقتصادي) وإلى السلطة الجماعية على خيارات الناس في ما يتعلق بحياتهم (الشخصية)، وهذا الخليط من الحرية الاقتصادية والسيطرة الاجتماعية يعتبر من السمات الشائعة في الكثير من البلدان الآسيوية.

4. أما المجموعة الرابعة فهي ترغب بالسيطرة الجماعية على الحياة (الاقتصادية) مع ترك الأفراد أحرارا في إدارة حياتهم (الشخصية).

ومن الصعب خصوصا أن نجد اسما مناسبا للمجموعة الأخيرة، ففي الولايات المتحدة يدعى هؤلاء بـ(الليبراليين)، لكن استخدام مصطلح (الليبرالية) بهذا الشكل يؤدي إلى تضليل كبير، ففي معظم البلدان

الأخرى يتساوى معنى (الليبرالية) مع (الليبرالية الكلاسيكية)، وهي الفكرة التي تعتقد بالحاجة إلى إطار ما للقواعد الحكومية على أن تترك معظم القرارات الاقتصادية والشخصية بيد الأفراد. وفي الواقع لقد تعرض مصطلح (الليبرالية) للسرقة على يد مجموعة من السياسيين والمفكرين الأمريكيين الذين يؤمنون بالحرية الشخصية لكنهم يريدون للحكومة سيطرة أكبر على الحياة الاقتصادية.

إن ما أوردناه من مصطلحات ليست إلا محاولات غير دقيقة لوصف أمر هو في الحقيقة طيف من وجهات النظر المتعلقة بقضايا اقتصادية واجتماعية، بل إن هنالك نطاقا واسعا من وجهات النظر ضمن كل مجموعة من تلك المجموعات، فعلى سبيل المثال: تتراوح مجموعة (الفردانيين) من (الليبرتاريين) الذين يؤيدون الحرية الكاملة إلى (الليبراليين الكلاسيكيين) الذين يعتقدون بوجود دور محدود للحكومة؛ كما إن مجموعة (السلطويين) تتراوح من (التوتاليتاريين) الذين يؤمنون بالسيطرة الكاملة للحكومة إلى (الدولانيين) الذين يعتقدون بوجود دور محدود لعملية صناعة القرار على الصعيد الشخصي.

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن وجهات النظر السياسية لا يمكن وصفها على نحو كاف بمجرد عرضها على طيف الآراء (من اليمين إلى اليسار) لأن هذه الطريقة تؤدي إلى الجمع بين أشخاص يحملون أفكارا شديدة الاختلاف حول المجتمع، ولذلك فإن من الأجدى التفكير في هذه المسألة من ناحية ما يعتقده الناس حول مقدار الحرية الذي يمكن التمتع به ضمن جانبين مختلفين من جوانب الحياة: الجانب الاقتصادي، والجانب الشخصي.

سؤال: أليس من المؤكد أنه لا بد من وجود الحكومة لتوفير بعض الأمور كالدفاع؟

الجواب: لا؛ فعلى الرغم من وجود بعض الأمور التي ينبغي (اتخاذ القرار) بشأنها على المستوى الجماعي، كقرار إعلان الحرب مثلا، فإن هنالك القليل جدا من الأشياء التي لا يمكن (توفيرها) على المستوى الشخصي؛ فالعديد من الدول تؤدي جزءا على الأقل من وظيفتها الدفاعية من خلال عقود مع شركات خاصة تقوم بصناعة العربات والسفن والطائرات وغيرها من المعدات العسكرية، وتبني المعسكرات وتشرف على صيانتها، وتؤمّن الغذاء والخدمات اللوجستية.

ولم يمضِ أمد بعيد على الوقت الذي كنا نعتقد فيه بأن الحكومة وحدها من يستطيع تقديم الخدمات البريدية، وإدارة المنظومة الهاتفية، وتشغيل خطوط السكك الحديدية، والتزويد بالمياه والوقود والكهرباء، وتشييد الطرق والمستشفيات والسجون، أو حتى إنتاج الفولاذ وصناعة السيارات؛ أما في يومنا هذا فإن الشركات الخاصة هي من يقوم بهذه المهمات جميعها، وبما أنها تواجه التنافس فإن نوعية منتجاتها أفضل مما كانت تقدمه الحكومة.

الخيار الفردي.. لماذا؟

هنالك أسباب قوية تدفع إلى تفضيل الحرية في كل من الجانب الاقتصادي والجانب الشخصي للحياة؛ وتجدر الإشارة قبل كل شيء إلى أن الناس يعرفون احتياجاتهم الشخصية أفضل بكثير مما للحكومة البعيدة عنهم من معرفة بها، فهم يشعرون قبل غيرهم بأمانيهم ومخاوفهم وأحلامهم ورغباتهم واحتياجاتهم وطموحاتهم، وهم أكثر إدراكا لظروفهم ولظروف أصدقائهم وأسرهم وأوساطهم الاجتماعية التي يرعونها ويسعون إلى مساعدتها، وهم يملكون دراية أفضل بالفرص المتاحة لهم وبالمشكلات التي قد تنتج عن الأفعال المختلفة، ولذلك فإنهم يتبوءون الموقع الأفضل لاتخاذ القرارات بشأن حياتهم ومستقبلهم.

وهنالك أيضا نقطة أخلاقية تتمثل في أن الأشخاص الذين يجري اتخاذ قراراتهم الخاصة بهم من قبل غيرهم إنما هم أشخاص يفتقرون إلى المكانة الإنسانية الكاملة وليسوا إلا مجموعة من العبيد؛ وبما أنهم لا يتحملون أي مسؤولية شخصية عما يحدث فإنهم لن يتعلموا أبدا من نجاحاتهم وإخفاقاتهم. وقد يعاني هؤلاء من أذى السياسات السيئة التي تتبعها السلطات لكنهم لا يمتلكون أي وسيلة للحيلولة دون تكرر الأذى، ولذلك فلن يروا أي جدوى من المحاولة. أما الأفراد الذين يتمتعون بثمار نجاحاتهم، ويعانون من تكاليف أخطائهم، فهم يمتلكون محفزات قوية تدعوهم إلى تكرار النجاحات وتفادي الأخطاء.

التنوع يحقق التقدم

وهنالك أيضا المنفعة التي تتحقق بفضل التنوع، فعندما يكون الناس أحرارا في اتخاذ قراراتهم الخاصة بهم فإنهم سيقومون بذلك وفق مجموعة متنوعة من الطرائق المختلفة، ويمكنهم أن يختاروا الأفعال التي يعتقدون بأنها مناسبة لظروفهم، ويمكنهم أن يجرّبوا أنماطا مختلفة للحياة، أو ما دعاه الفيلسوف الإنكليزي جون ستيوارت ميل «تجارب العيش» في مقالته الشهيرة (عن الحرية) التي كتبها في العام 1859.[11] ومن هذه الأنماط ما ينجح ومنها ما يفشل، لكننا نستطيع التعلم من النوعين كليهما، وأن نحرك عجلة تقدمنا من خلال المضي في انتهاج الأنماط الناجحة وتفادي انتهاج الأنماط الفاشلة.

أما في المجتمع السلطوي فليس هنالك إلا طريقة واحدة لأداء الأمور، والسبب هو أن القرارات يجري اتخاذها بشكل جماعي، فأي خطأ يمكنه أن يتسبب بتأثيرات كارثية على الجميع، وحتى إذا كانت المقاربة الرسمية ناجحة فليس من المسموح لنا أن نجرّب مقاربات أخرى قد تحقق نتيجة أفضل. إن عملية صناعة القرار في هذه البيئة أبطأ وأكثر بيروقراطية من غيرها، ولا مجال فيها لحدوث التقدم إلا على نحو بطيء ومؤلم في كثير من الأحيان.

إن المنتجين يحصلون في بيئة الاقتصاد الحر على معلومات مستمرة

11 عن الحرية ومقالات أخرى: جون ستيوارت ميل (م11).

بشأن زبائنهم، ففي كل لحظة من لحظات الحياة يقوم الناس باختيار المنتجات التي يفضلونها على غيرها، وهم لا يكفون عن التفضيل بين الأسعار والموثوقية والمقاس والشكل واللون وغيرها من جوانب النوعية في كل ما يشترونه، وهذه التفضيلات المتنوعة يجري بثها باستمرار إلى المنتجين فيعلموا ما الذي حظي برضى المستهلك وما الذي امتنع عن شرائه، وبما أن هؤلاء المنتجين يعلمون أيضا بأن منافسيهم يفعلون الأمر نفسه فسيسارعون إلى إنتاج المزيد مما يريده الناس، وإلى الإقلال من إنتاج ما لا يريدونه، كما إنهم سيتحفزون لتجربة تقديم منتجات جديدة ومختلفة يأملون بأن تستحوذ على المزيد من رضى المستهلك.

لكن النقيض من ذلك هو الذي يجري في البيئة التي تتولى فيها السلطة اتخاذ القرارات الإنتاجية، وليس من المهم هنا ما إذا كانت هذه الجهات تسيطر على الاقتصاد بأكمله أو على مجرد أجزاء منه كما هو الحال الشائع، فاتخاذها للقرار بشأن ماهية الإنتاج وكيفيته هي عملية تعاني من البطء والتلكؤ، ففي أفضل الأحوال لا يمكن للمستهلك أن يعبر عن خياراته إلا كل عدة سنوات، أي: عند الانتخابات، لكنه لن يقوم حينها بالتصويت لمنتجات أو نوعيات بعينها، لأنه إذا أراد أن يختار فليس له إلا أن يصوت على حزمة كاملة من السياسات التي قد تتضمن مجموعة كاملة من البنود تتراوح من الدفاع والتعليم المدرسي والرعاية الصحية إلى الري والزراعة والنقل الريفي. وليس لدى السلطات في هذه البيئة ما يشبه تلك المعلومات التحفيزية المتدفقة باستمرار التي يحصل عليها المزودون من المستهلكين في اقتصاد السوق، وليس هنالك ضغط كبير يدفع السلطات إلى الابتكار، كما إن المستهلكين لا يحصلون على ما يريدونه حقا.

التأثيرات المثبطة للتدخل الحكومي

ليس هنالك اليوم إلا القليل من البلدان التي تقوم فيها الحكومة بإدارة (أو بمحاولة إدارة) العملية الإنتاجية بأكملها في البلاد؛ فالشائع أكثر هو أن تسيطر الحكومة على قطاعات بعينها (وخصوصا على القطاعات التي تعتقد بأنها ضرورية كالرعاية الصحية أو التعليم أو الزراعة أو الشرطة)،

أو أن تحاول تسيير عجلة الإنتاج على نحو أكثر إجمالا من خلال الدعم الحكومي وسقوف الأسعار والضوابط المفروضة على الاستثمارات.

وحتى إذا حاولت الحكومات إدارة بضعة قطاعات وحسب، فإن ذلك لا يحول دون أن تعاني عملية صناعة القرار من مشكلات البطء والتلكؤ، وذلك خصوصا في القطاعات التي تتصف بأهمية مصيرية كبرى، وعلى سبيل المثال: قد تكتفي الحكومة بإدارة عملية إنتاج الغذاء، لكنها إذا فشلت في إنتاج ما يكفي الغذاء الذي يحتاجه الناس فقد ينتج عن هذا الفشل مجاعة واسعة النطاق.

وعلى النحو ذاته، فإن جهود الحكومة لتوجيه دفة الإنتاج بشكل أكثر إجمالا تتسبب بالتطابق الخاطئ نفسه بين العرض والطلب، وعلى سبيل المثال: ربما يحاول السياسيون المحافظة على انخفاض أسعار بعض السلع والخدمات (كالغذاء أو الرعاية الصحية أو أسعار الفائدة) من خلال فرض سقوف للأسعار عليها، لكن هذا الإجراء سيتسبب حينها بانخفاض ما يكسبه المنتجون من التزويد بهذه الأمور، ولن يكون السعر الذي يستلمونه مناسبا للجهود التي ينفقونها في الإنتاج، ولذلك فسيعمدون إلى تخفيض الإنتاج أو إلى ترك القطاع المعني بشكل كامل.

أما النتيجة النهائية فهي أزمات الشح، فالأسعار المنخفضة المصطنعة التي يفرضها القانون ستدفع المنتجين إلى تخفيض المقدار المعروض، لكن المستهلكين سيطالبون بشراء المزيد، فقد يكون الغذاء رخيصا على الصعيد الرسمي لكنه لن يتوفر على رفوف المتاجر، وقد تكون أسعار الفائدة منخفضة لكنك لن تجد من يقرضك المال، وقد تكون الرعاية الصحية مجانية لكنك ستجد نفسك مجبرا على انتظار دورك في الطابور من أجل الحصول عليها.

وهنالك مشكلات مشابهة تنشأ عندما تحاول الحكومة توجيه عجلة الإنتاج من خلال دعم إنتاج سلع أو خدمات بعينها، وعلى سبيل المثال: لقد دأب الاتحاد الأوروبي منذ مدة طويلة على دعم وحماية القطاع الزراعي، مفترضا بأن هذا الإجراء يضمن قوة واستمرار عملية التزويد بالغذاء، لكن ما حصل في الحقيقة هو أنه حمى المزارعين الأوروبيين

غير الكفوئين من التنافس العالمي (واشترى دعم هذه المجموعة المهمة سياسيا). إن الدعم الحكومي يشجع على الإفراط الهائل في الإنتاج، فتتراكم "جبال" من الزبدة التي لا يريدها أحد، و"بحيرات" من الخمر الذي لا يشتريه أحد.

لكن هنالك عواقب أخرى أقل وضوحا لعين الناظر مما ذكرناه، فأكبر الرابحين من الدعم الأوروبي للزراعة هم كبار مالكي الأراضي، وليس أشد المزارعين فقرا، ويضاف إلى ذلك انتشار الفساد بسبب مطالبة المزارعين بالدعم الحكومي لغذاء لم ينتجوه قط. وهنالك ما لا يعد ولا يحصى من القصص المشابهة على امتداد العالم ومن التجارب التاريخية أيضا، حيث يذكر الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) الذي ألفه في العام 1776 شكواه من أن قوارب صيد سمك الرنكة يجري تجهيزها على نحو يضمن لها الحد الأقصى من الدعم، وليس من أجل زيادة كمية ما تصيده.[12]

إن تقديم الدعم الحكومي لأي شكل من أشكال الإنتاج يؤدي إلى توجيه الموارد نحو هذا القطاع وحرمان القطاعات الأخرى التي ربما يمكن توظيف الوقت والجهد ورأس المال فيها على نحو أفضل، وعلى سبيل المثال: تقوم الكثير من الحكومات حاليا بتقديم الدعم الحكومي لقطاع مكلف هو قطاع توليد الطاقة من الرياح والشمس، وذلك باستخدام أموال حصلت عليها من أفراد واستثمارات، وهي أموال كان يمكنها العثور على طرق لاستثمارها بقدر أكبر من الجدوى الاقتصادية، وهذه الظاهرة تقف عائقا في وجه النمو الاقتصادي فهي تتسبب بتثبيط الازدهار العمومي على المدى البعيد.

اتخاذ القرارات من قبل القلة

هنالك سبب آخر يدعو إلى تفضيل قيام الأفراد بصناعة القرار عوضا عن السلطات، وهو أن الخيارات يجري اتخاذها من قبل الكثيرين، وليس من قبل قلة قليلة تتمتع بالسلطة. ولا شك في أن السلطات التي تقوم باتخاذ القرارات نيابة عن الجميع تحتاج إلى امتلاك السلطة اللازمة

12 ثروة الأمم: آدم سميث (م12)؛ الباب السادس، الفصل الخامس.

لتفعيل قراراتها، إلا أن هذه السلطات تتكون من بشر في نهاية المطاف، وهم يعانون من عبء ثقيل في مقاومة إغراء استخدام السلطة للدفع بمصالحهم الخاصة ومصالح أفراد أسرهم أو أصدقائهم أو جيرانهم أو قبيلتهم أو حزبهم السياسي، وهكذا يجري منح العقود وحقوق الاحتكار إلى أصحابهم، ويذهب جزء من الإنفاق العمومي إلى مناطق كبار السياسيين على نحو لا يتلاءم مع استحقاقاتها، ويجري ملء الوظائف في سلك الحكومة والشرطة والقضاء على أساس المحسوبية، لا الجدارة.

أما إذا انخفض عدد القرارات التي يجري اتخاذها سياسيا، وارتفع عدد القرارات التي يجري اتخاذها على صعيد الأفراد بأنفسهم، فسيضيق المجال أمام هذا النوع من الفساد، حيث يمكن جعل الحكومة تركز على دورها الرئيسي المتمثل في تقليص الإجبار إلى حده الأدنى، لا الانتفاع من هذا الإجبار.

وفي بعض الأحيان يحدث هذا الاستغلال على نحو لا تمكن ملاحظته بالعين المجردة، حيث يقول آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد الحديث: "ليس هنالك فن تتعلمه الحكومة من أخواتها بأسرع من تعلمها لاستنزاف المال من جيوب الناس"،[13] وعلى سبيل المثال: يمكن للحكومة أن تلجأ إلى الاقتراض للإنفاق على مشروعات تجعلها تفوز في الانتخابات وتغني مؤيديها بينما يتحمل الآخرون تكلفة ذلك، كما يمكنها أيضا أن تنقل التكلفة إلى كاهل الجيل القادم، وإذا وصل الدين إلى درجة مخيفة يمكن للحكومة بكل بساطة أن تطبع المزيد من النقود وتدفع للدائنين نقودا ذات قيمة منخفضة؛ لكن هذه السرقة، سواء كانت مكشوفة أم خفية، تثبط الناس عن تجميع الثروة، إذ يصبحون أقل استعدادا لبدء استثمارات جديدة وتجميع رأس المال الإنتاجي، ويصبح المجتمع بأكمله أسوأ حالا.

إن الحكومة في المجتمع الحر الحقيقي لا يُسمح لها بالاقتراض إلا في أوقات الشدة، وحتى إن حدث ذلك فسيكون محدودا، كما إنها لا تمتلك حق احتكار العملة وليست قادرة على طباعة المزيد من النقود عند الحاجة. إن الضرائب في المجتمع الحر منخفضة وتفرض على قاعدة

---

13 المصدر السابق؛ الباب الخامس، الفصل الثاني، القسم الثاني، ملحق بالفقرتين 1 و2.

عريضة دون تجميعها ضمن دائرة المعارضين السياسيين أو الأقليات كشريحة «الأغنياء»، فالضرائب ستتصف بالبساطة والشفافية وسهولة الدفع وإمكانية التوقع، ولن يجري جمعها على يد وكالات عمومية أو خاصة ذات مصلحة في زيادة مقدار ما تنتزعه من جيب دافع الضرائب.

الحجة (الأبوية)

من وجهات النظر الشائعة جدا لدى النخب الحاكمة أنها مجبرة على اتخاذ القرارات كافة لأن العموم، كما الأطفال، عاجزون عن اتخاذ القرارات بأنفسهم، لكن هذا الطرح يناقض نفسه، فهو يقلل من مكانة «الشعب» الذي تستمد النخبة الحاكمة سلطتها منه، كما إنه ليس من المنطقي الإيحاء بأن الناس يمتلكون الحكمة الجماعية الكافية لانتخاب الحكومة المناسبة، وأن يقرن ذلك بعدم امتلاكهم ما يكفي من الحكمة الفردية لتولي شؤون حياتهم.

ولا شك في أن هنالك حالات ينتفع فيها المجتمع بأكمله من تحسن سلوك الناس بمقدار ما، لكن هذا الأمر يدخل في نطاق القضايا الأخلاقية التي لا يمكن للقانون أن يتدخل في فرضها. وإذا كان من الجائز لنا أن (نحث) الناس أخلاقيا على فعل أمور تفيد الآخرين، فإن الحكومة في المجتمع الحر لا يمكنها (جعلهم) يفعلونها، فالسلطة الممنوحة لها تقف عند الحيلولة دون وقوع الأذى على الآخرين، وليس إجبار الناس على تحقيق النفع للآخرين. وهناك حجة (السلع العمومية) التي تساق لتبرير جعل الناس يساهمون في مشروعات جماعية بعينها (كالدفاع)، لكن الحالات نادرة على هذا الصعيد.

ولا جدال في أن الناس يبدون في كثير من الأحيان لامبالاة تثير الدهشة حيال قضايا معينة (كمقدار الكفاءة في أداء وكالة حكومية بعينها للخدمات المطلوبة منها)، لكن السبب في ذلك يتعلق في العادة بأن الشكوى ليست إلا مضيعة للوقت عندما لا يكون هنالك مجال للتغيير، وإذا تبين للناس بأن إحدى القضايا قد تحسنت بسبب انخراطهم في شؤونها فسيؤدي ذلك إلى زيادة انخراط الناس في الشؤون المماثلة.

سؤال: إننا ملزمون ببعض المسؤوليات تجاه الحكومة، أليس كذلك؟

الجواب: لا، ففي المجتمع الحر تكون الحكومة هي الملزمة بمسؤوليات تجاهنا. وفي بعض الأماكن كانت القوة هي وحدها من أدى إلى تأسيس الحكومات وبقائها على سدة الحكم، لكن هذا النوع من الحكومة يفتقر إلى الشرعية؛ أما حكومة المجتمع الحر فهي الحكومة التي يشكلها الناس كجهاز موكل باتخاذ القرارات أو الإجراءات المتعلقة بقلة من الأمور التي يجب التعامل معها على نحو جماعي (كالدفاع) أو حيادي (كالعدل)، فالحكومة لم توجد إلا لخدمة الناس، لا العكس.

سبل الحد من نطاق عمل الحكومة

الديمقراطية

في الحالات النادرة التي لا مفر فيها من اللجوء إلى القرارات الجماعية، لا بد في المجتمع الحر من استشارة السكان بأكملهم، وذلك لأن محصلة هذه القرارات ستؤثر عليهم جميعا، وبعبارة أخرى يمكن القول: إن المجتمع الحر يشتمل على نوع من أنواع من الديمقراطية.

ولا شك في أن ذلك لا يستلزم جمع السكان بأجمعهم لدى اتخاذ كل قرار، فهي عملية شديدة الصعوبة وتحتاج إلى الكثير من الوقت، حيث جرت العادة على أن يقوم السكان بانتخاب ممثلين ينوبون عنهم في اتخاذ القرارات، وهؤلاء الممثلون ليسوا مجرد مندوبين يعكسون وجهات نظر من انتخبهم دون تدخل، وإنما يقومون باستخدام تقييمهم الخاص في عملية صناعة القرار.

إن الديمقراطية والشعبوية ليسا وجهين لعملة واحدة، فالأكثرية قد تعتقد بوجوب قتل الأقليات الدينية أو العرقية، لكن حكومة المجتمع الحر لا يمكنها أن تفعل ذلك، وهي إنما توجد (للحيلولة) دون وقوع الأذى على الآخرين، لا الإعانة عليه؛ وهنالك طرفة قديمة تصف الديمقراطية بأنها

أشبه باجتماع ينعقد بين ذئبين وخروف لمناقشة ما سيتناولونه على مائدة الغداء، أما في المجتمع الحر فإن هنالك حدودا لسلطات الأكثرية بهدف حماية الأقلية.

إن المشكلة الأكبر لا تتمثل في كيفية اختيار الحكومة وإنما في كيفية تقييدها، فهي تتكون من كائنات بشرية عادية قد تتعرض للفساد بسبب السلطة الممنوحة لها، وإذا أردنا وقاية الحرية فلا بد من وجود آلية لإزالة الحاكم من منصبه، ولذلك فإن الانتخابات في المجتمع الحر ليست مجرد وسيلة لاختيار الحاكم، وإنما هي أيضا وسيلة للتخلص منه.

ويحاجج بعض أنصار الاستبداد بأن الانتخابات لا تؤدي سوى إلى انعدام الاستقرار لأن هذه العملية تؤدي إلى الاستمرار في التناوب على سدة الحكم بين حكومات مختلفة قد ينادي بعضها بسياسات تختلف اختلافا جذريا عن غيرها، لكن محدودية سلطة الحكومة في المجتمع الحر تقلص إمكانية حدوث أي انعدام في الاستقرار، فإذا كان الناس ينظرون إلى الحكومة بأنها تمتلك الشرعية اللازمة فسيؤدي ذلك إلى تقليص احتمال تعرض البلاد للتزعزع بسبب انعدام الاستقرار، وذلك بالمقارنة مع ما يحدث عند افتقار الحكومة للشرعية في نظر الناس. ويمكن للحكومة الفاقدة للشرعية أن تظل على سدة الحكم لمدة طويلة بقوة السلاح، لكن البديل الوحيد لها يبقى معلقا بين خيارين اثنين: الانتخابات السلمية الدورية، أو الثورات الدموية بين حين وآخر؛ والمجتمع الحر يفضل خيار الانتخابات، فهو يحد من إمكانية الإجبار والعنف، ويتيح للتغيير والتقدم أن يتحققا بسرعة أكبر.

ولا بد من توفر شروط بعينها من أجل القبول بشرعية الانتخابات، فعلى سبيل المثال: يجب أن يكون هنالك اختيار حقيقي بين مجموعة من الأحزاب، والانتخابات لا تكون حرة إذا لم يكن هنالك غير مرشح وحيد للاختيار، أما في المجتمع الحر فإن هنالك دائما مجموعة متنوعة من وجهات النظر، وهذا يعني بدوره أن المرشحين المختلفين يجب أن يتمكنوا من التعبير عن آرائهم ونشرها، وأن يكونوا أحرارا في انتقاد غيرهم من المرشحين والأحزاب. ويضاف إلى ما سبق أن الناس يجب أن يكونوا

أحرارا في التصويت لمرشحهم المفضل دون خوف من تعرضهم للانتقام، ولتحقيق هذه الغاية يجب أن يكون الاقتراع سريا. وفي بعض البلدان توجد حدود للإنفاق على الحملات الانتخابية كي لا يكون غنى المرشح أو الحزب نقطة في صالحه. ومنها ما يفرض فترات ذات مدد محددة تفصل بين كل انتخاب وآخر، وذلك كي لا تتمكن الحكومة القائمة من اتخاذ قرار بشأن مواعيد إجراء الانتخابات.

عملية صناعة القرار العمومي

لقد جاءت الحكومات في معظم البلدان اللاحرة إلى سدة الحكم باستخدام القوة، ومنها ما بقي في سدة الحكم باستخدام القوة على الرغم من أن الكثير منها وجد سبلا لإسباغ مظهر من مظاهر الشرعية على حكمها، وذلك من خلال تنصيب أنفسها بمنزلة الراعي الأول للتراث الديني أو الثقافي (مثلا)؛ أما في المجتمع الحر فإن الحكومة لا توجد إلا لغايات محدودة جدا ومن خلال موافقة العموم.

وحتى في هذه الحالة فإن الحكومة تجمح في كثير من الأحيان وتخرج خروجا واضحا على غاياتها المتمثلة في كف الأذى والتحقيق الجماعي لما لا يمكن تحقيقه فرديا، وعلى سبيل المثال: كثيرا ما تحتكر الحكومات عملية التزويد بالسلع العمومية، فعلى الرغم من أن القرارات المتعلقة بتحديد السلع العمومية التي يجب تزويدها ربما يجب أن يجري اتخاذها بشكل جماعي، فإن ذلك لا يمنع من أن يبقى التزويد بها أمرا يمكن القيام به، كليا أو جزئيا، من قبل وكالات خاصة، فالجمعيات الخيرية (مثلا) يمكنها تقديم الرعاية للفقراء والمرضى. وفي ما يتعلق بكف الأذى عن الآخرين (كتأثيرات التلوث مثلا) فإن درجة الأذى قد يصعب قياسها، وربما لا يكون التدخل الحكومي أمرا مبررا بالكامل من الناحية الفعلية.

وإذا كان لا بد من اتخاذ بعض القرارات جماعيا فما هي القواعد التي يجب أن تُتَّبع في ذلك؟ إن الطرح المثالي يقتضي الإجماع، إذ يجب على الجميع أن يشاركوا في صناعة القرار وأن لا يقوم أي أحد بأي تصرف ما لم يوافق الجميع عليه، وبما أن من المستبعد تصويت الناس لصالح تصرف جماعي يعتقدون بأنه يتسبب بالأذى لهم فإن هنالك بالتالي احتمال ضئيل بأن يتعرض أي شخص أو مجموعة إلى الأذى

بسبب القرارات الجماعية.

لكن الإجماع أمر يصعب تحقيقه، فقبل كل شيء: لا شك في أن من المضيعة الهائلة للوقت أن يقوم كل شخص ببذل الوقت اللازم لدراسة كل مقترح والتصويت عليه، ومن هنا جاءت الحاجة إلى انتخاب ممثلين عن الناس عوضا عن ذلك، ولذلك فإن القرارات الجماعية (سواء جاءت عن طريق الانتخابات الشعبية أم الاستفتاءات أم التصويت في المجالس التشريعية) تجري صياغتها من قبل الأكثرية بشكل عام، وربما تكون هذه الأكثرية بسيطة (50% + 1) أو مشروطة (الثلثين مثلا)، وهذا التدبير يؤدي إلى التقليل من صعوبة عملية صناعة القرار، كما يضمن في الوقت نفسه صناعة القرارات من قبل الجزء الأكبر من السكان، لا على يد نخب صغيرة.[14]

المصلحة الذاتية للناخب

هنالك قصة تروى حول إمبراطور روماني طُلِب منه أن يكون حكما في المرحلة النهائية من مسابقة للغناء، فاستمع لأحد المتسابقين النهائيين وأعطى الجائزة للمتسابق الآخر دون أن يستمع إليه مستندا إلى الافتراض بأنه لا يمكن أن يكون أسوأ من سابقه. وفي يومنا هذا نجد الناس يميلون إلى الاعتقاد بأنه أينما كنا لا نشعر بالرضى مما ينتجه المجتمع الحر والاقتصاد الحر فإن الفعل الحكومي لا بد أن يؤدي إلى تحسن الأمور، فإذا فشلت الأسواق في تقديم السلع العمومية (كالدفاع أو الرعاية الاجتماعية مثلا) فإن الحكومة لا بد أن تقوم بتقديمها عوضا عنها، أو إذا تسبب أحد المصانع بتلويث الهواء فإن الحاجة ماسة للفعل الحكومي من أجل إيقاف هذا التلوث، لكن هذا الافتراض ليس واجب التحقق على أرض الواقع.

ربما تخفق الأسواق حقا في تلبية حاجاتنا أحيانا، لكننا إذا تحدثنا عن "إخفاق السوق" فيجب أن لا ننسى بأن هنالك "إخفاق الحكومة" أيضا، فحتى في المجتمعات الحرة نسبيا لا يمكن اعتبار الحكومة بمثابة

14 يمكن الرجوع إلى كتابنا (مدخل إلى مقاربة الخيار العمومي؛ م13) لقراءة ملخص بتفاصيل أوفى حول هذه النقطة وما يليها.

قوة موضوعية وحذرة ونزيهة وحريصة على المصلحة العمومية، فالحرص على المصلحة الذاتية يسري في أوصال الحكومة من القمة إلى القاعدة.

والناس يتخيلون بأن الانتخابات وسيلة لتحديد "المصلحة العمومية" ووضعها موضع التطبيق، لكن المجتمع الحر يضم الكثير من المصالح المختلفة، وهذه المصالح تتضارب في ما بينها، فالناخبون الذين يريدون تخفيض الضرائب تتضارب مصالحهم مع نظرائهم الذين يرغبون بالمزيد من الإنفاق العمومي، والذين ينتفعون من إنشاء طريق سريعة جديدة يعارضون أولئك الذين سيستلزم إنشاء هذه الطريق هدم منازلهم، ولذلك فإن هؤلاء يقومون، بكل بساطة، بالموازنة بين مصالحهم العديدة المتنافسة، ويجري اتخاذ القرارات الجماعية على أساس هذا التضارب.

المصلحة الذاتية للسياسيين

وكما أن للناخبين ما يخدمونه من مصالح ذاتية تخصهم، فإن الأمر نفسه يصدق على السياسيين، فالعديد منهم ينظر إلى المنصب السياسي باعتباره طريقة للإثراء أو الإساءة إلى أعدائهم، بل إن هنالك من السياسيين من يشعر بالضعف إذا لم يستغل منصبه على هذا النحو؛ ومن الملاحظ أيضا بأن الفساد ربما يمثل مشكلة حتى في المجتمعات الأكثر حرية.

وحتى إن كان السياسيون يرغبون حقا بخدمة العموم فلا بد عليهم أولا أن يصلوا إلى كرسي السلطة، ولذلك سيحتاجون إلى تجميع ما يكفي من الأصوات لانتخابهم، لكن هذا لا يعني بأنهم سيعكسون الرأي العمومي العريض، إذ ربما سيحصلون على المزيد من الأصوات من خلال استمالة أقليات صغيرة ليس لها من يمثلها في السلطة التشريعية.

إن المجموعات الصغيرة ذات المصالح القوية تهيمن على العملية السياسية لأنها تمتلك بالتحديد ما تكسبه من تطبيق سياسة تفضلها على غيرها (كالدعم الحكومي لصناعاتها)، وبما أنها صغيرة الحجم وعالية التحفز فمن السهل عليها أن تتنظم ومن المرجح لها أن تبذل الجهود لشن الحملات السياسية وتحشيد الضغط السياسي، أما المجموعات

الأوسع (كالمستهلكين أو دافعي الضرائب)، والذين تتصف آراءهم بأنها أقل تحديدا، فمن الأصعب عليهم أن يتنظموا، كما إنهم أقل تحفزا لأن التكاليف التي تتسبب بها السياسات التفضيلية (كالدعم الحكومي لصناعة بعينها) تتوزع عليهم جميعا بمقادير ضئيلة.

التحالفات والتخادم

وتتعاظم هيمنة آراء الأقلية أكثر عندما تقوم المجموعات المصلحية بعقد صفقات مع غيرها في سبيل تجميع قواها التصويتية، فعندما يتشكل تحالف من مجموعات مختلفة للتهديد بعزل مرشح ما فإن هذا التحالف يمتلك تأثيرا على هذا المرشح أكبر مما تمتلكه كل واحدة من المجموعات التي تشكله.

كما إن هذا السعي إلى رضى المجموعات المصلحية الخاصة يحدث في المجلس التشريعي أيضا، فالسياسيون الذين يحملون رغبة عارمة بأن تحصل مناطقهم على مشروعات يمولها الإنفاق العمومي تجدهم يتبادلون أصواتهم مع نظرائهم الذين يحملون رغبة عارمة بمشروعات مماثلة في مناطقهم هم، لكن ظاهرة "صوّت لصالح مقترحاتي وسأصوت لصالح مقترحاتك" هذه، أو ما يدعى بمصطلح (التخادم)، تتسبب في تمرير الكثير من المقترحات المماثلة مما يؤدي إلى نمو الحكومة إلى حد يتجاوز ما يريده الجميع فعليا.

وعندما تأخذ هذه المقترحات طريقها إلى التطبيق فإن المزيد من المصلحة الذاتية يفعل فعله أيضا، فالمسؤولون الحكوميون المخولون بالإشراف على التطبيق يمتلكون مصالح تخصهم أيضا، وبما أن مكاناتهم ورواتبهم تعتمد جزئيا على امتلاك كادر كبير العدد فإنهم قد يتسببون، مدركين أم غير مدركين، بزيادة تعقيد العملية البيروقراطية من أجل تبرير ضخامة عدد كادرهم، وهي عملية تدعى (بناء الإمبراطورية). وهنا أيضا قد يتعرض هؤلاء المسؤولون لتحشيد الضغط السياسي من قبل المجموعات المصلحية الصغيرة على نحو يتفوق على ما يقوم به العموم، ولذلك فإنهم قد يستسلمون أكثر للمجموعات المصلحية الخاصة، بل إنهم قد يأخذون الرشوة منها.

وضع القواعد المناسبة

تلخيصا لما سبق نقول: في اختيار الحكومات وصناعة القوانين وتطبيقها يكون للأقليات والمجموعات ذات المصالح المركزة دور أهم من دور الأكثرية ذات الآراء المشتتة، وإن القرارات المصنوعة على أساس سياسي لا يمكنها أن تعكس بشكل جيد النطاق العريض لآراء العموم، والقطاع الحكومي يمتلك ميلا جوهريا للنمو إلى حد يتجاوز كثيرا ما يريده معظم الناس، ويتجاوز الحد المنطقي، ويتجاوز الحد الذي يستلزمه الحفاظ على المجتمع الحر، بل إنه قد يصل إلى حد تتعرض فيه الحرية إلى الانحسار الفعلي.

إن المجتمعات الأكثر حرية تتبنى قواعد متنوعة في محاولة منها للحد من نشوء هذه المشكلات، والانتخابات تقع في الصميم من هذه القواعد، لكنها لا تقيد السياسيين والمسؤولين الحكوميين إلا بشكل ضعيف، فهي نادرة الحدوث، وتهيمن عليها الأحزاب الكبرى في كثير من الأحيان، مما يبطئ عملية التغيير، ولذلك نحتاج إلى قيود أقوى.

الاتفاق الدستوري

من السبل الشائعة لتقييد العملية السياسية: أن يصار إلى تبني دستور ينال موافقة الجميع، أو موافقة الأكثرية الكاسحة، والذي يضع القواعد التي بموجبها تُعقد الانتخابات وتُصنع القرارات السياسية؛ فعندما يتفق الجميع على هذه القواعد يصبح من المستحيل على الحكومة أن تفرض قواعد مصممة لخدمة مصالحها، كأن تعمد الحكومة إلى منع المعارضين من الترشح، أو تفرض ضرائب غير متناسبة على ناخبي المعارضة.

ويمكن تقييد العملية السياسية أكثر باعتماد مبدأ (فصل السلطات)، فعوضا عن امتلاك شخص واحد أو هيئة واحدة لعملية صناعة القانون فإن هذه الفكرة تقضي بفصل السلطة الشرعية بين مؤسسات مختلفة تستطيع كلٌّ مؤسسة منها أن توقف أو تعدّل أو تقيد ما يمكن للمؤسسات الأخرى أن تفعله، ولهذا السبب تدعى هذه الفكرة أحيانا بمنظومة (الضوابط والتوازنات).

وإذا كان لهيئة واحدة، كالمكتب السياسي لحزب ما أو المجلس التشريعي، السلطة الكاملة فإن الأكثريات السياسية والمجموعات المصلحية الخاصة ستحاول بالتأكيد أن تسيطر على هذه الهيئة لمنفعتها الخاصة؛ أما إذا كان الدستور يقسّم السلطة بين قسمين مختلفين من الحكومة، فإن ذلك يعسّر على المجموعات المصلحية محاولتها للحصول على السلطة، وإذا كان هذا القسمان يجري انتخابهما بطرائق مختلفة فسيكون من الأصعب على المجموعات المصلحية نفسها أن تسيطر على القسمين كليهما، وإذا كان يمكن لأحد القسمين أن يوقف أو يعدّل القرارات التي يتخذها القسم الآخر فإن ذلك يجعل (التخادم) واستغلال الأقليات أمرا أصعب بكثير.

وكتدبير احترازي في منظومة (الضوابط والتوازنات) هذه تقوم الكثير من دساتير المجتمعات الأكثر حرية أيضا بتعيين رئيس كممثل للشعب بأجمعه، والذي يمكنه (كما هو المأمول) أن يترفع عن الجدل السياسي وأن ينقض التشريعات التي تؤذي الأقليات.

وهنالك تدبير احترازي آخر يجري اللجوء إليه للحيلولة دون الاستغلال، وهو (السلطة القضائية المستقلة)، والتي تعتبر من التدابير التي لا غنى عنها في المجتمع الحر؛ حيث يجب على القاضي أن لا ينتمي إلى أحد التوجهات السياسية، وأن يكون قادرا على نقض القوانين التي تتعارض مع الدستور وتستغل الأقليات، وأن يفعل ذلك دون الخشية من تعرضه لانتقام السياسيين.

وفي بعض الأحيان تقوم الدساتير بوضع قيود أخرى على نشاطات الحكومة، ومنها: شرط (توازن الموازنة) الذي يصر على توازن الموازنة ضمن مدة محدودة (ثلاث إلى خمس سنوات مثلا)، ووضع (حدود للموازنة) على الاقتراض السنوي وإجمالي الدين العمومي؛ ومن الدساتير ما يقوم حتى بوضع حد للنسبة التي تنفقها الحكومة من الدخل الوطني، وذلك لكبح جماح ميلها الطبيعي إلى التنامي. ويضاف إلى ما سبق (حدود الولاية) التي تمنع بقاء السياسيين في مناصبهم لمدد طويلة، و(فقرات الإنهاء) التي تمنع الوكالات الحكومية من الاستمرار بعد انقضاء الغرض من إيجادها.

الأكثريات المشروطة

ومن الأساليب المتبعة في حماية الأقليات: مبدأ (الأكثرية المشروطة)، وعلى سبيل المثال: قد تتعرض الحرية لتهديد كبير إذا كانت السلطات الحاكمة قادرة على تغيير القواعد الدستورية بتصويت بسيط داخل السلطة التشريعية، ولهذا فإن المجتمع الحر ينشئ حواجز أمتن (كالتصويت بأكثرية الثلثين في قسمي السلطة التشريعية بالإضافة إلى هوامش عالية مماثلة في استفتاء يشمل البلد بأجمعه أو يقتصر على منطقة أو ولاية بعينها).

أما في ما يتعلق بالقضايا التي يسهل فيها تعرض الأقليات للاستغلال على نحو شديد الأذى فإن القرارات ذات العلاقة ينبغي أن تحصل على أصوات أكثرية أكبر حجما بكثير، وعلى سبيل المثال: من السهل تصميم ضرائب تلقي عبئًا ثقيلا على كاهل مجموعات بعينها، ولذلك يطالب بعض أنصار المجتمع الحر بأن القواعد الضريبية (المتعلق منها بتحديد من يدفع الضريبة وليس سعرها) يجب أن تتقرر بالإجماع في سبيل حماية الأقلية حتى وإن كانت الأكثرية ذات حجم هائل.

احتجاز العموم

يتمتع كل فرد في اقتصاد السوق بحرية الانتقال باستثماراته إلى مكان آخر إذا شعر بأن من يتاجر معهم يحتالون عليه أو يعطونه قيمة متدنية مقابل أمواله؛ لكن إذا كانت الحكومة هي من يحتال ويستغل فليس هنالك حينها مفر من التعامل معها، وقد يلجأ المرء إلى ترك بلده، لكن هذا الخيار ليس من الخيارات المفضلة لمعظم الناس بسبب حاجز اللغة وغيره من المعوقات. إن هذا الوضع يمثل بيئة ينمو فيها الإجبار، ولذلك فإن من المهم جدا الحصول على ضمانات بأن يكون دور الحكومة وأفعالها، وكل جزء منها، محددا بحذر ومحدودا بصرامة ضمن نطاق ما ينبغي فعله للحفاظ على حرية السكان وتوسيعها.

رابعا:
المساواة واللامساواة

المساواة في المجتمع الحر

يتخيل الكثير من الناس بأن المجتمعات الحرة لا بد أن تكون على قدر كبير من اللامساواة، فهي تسمح للناس، في نهاية المطاف، بالسعي إلى تجميع ثروات كبيرة والتمكن منها، وهذا (كما ترى الفرضية) لا بد أن يخلق لامساواة اقتصادية هائلة.

لكن هذه الحجة خاطئة، فكما رأينا في موضع سابق، يكاد لا يكون هنالك أي اختلاف بين تفاوت الدخل في البلدان الحرة وبين تفاوته في البلدان اللاحرة، وإذا كان هنالك اختلاف فيمكن القول بأن مجتمعات البلدان الأكثر حرية تتصف بأنها أكثر مساواة على نحو ضئيل.

ويضاف إلى ما سبق أن المجتمعات اللاحرة تشهد أوجها أخرى غير مالية للامساواة لا تشهدها المجتمعات الأكثر حرية، فكل مواطن في المجتمع الحر يمكنه أن يطمح إلى زيادة ثروته ودخله من خلال الانتقال إلى وظيفة أفضل، أو بالانخراط في فعاليات مالية تعود عليه بالأرباح؛ أما في المجتمعات اللاحرة فإن هذا الأمر ليس ممكنا بشكل دائم، فالوظائف الحكومية قد تتاح حصريا لمن يدعمون الحزب الحاكم أو لأصدقاء وأتباع الحاكمين، وقد يحظر القانون (أو التحيز) على المرأة أو الأقليات الإثنية أو غيرها من المجموعات أن تعمل في وظائف بعينها، وربما يُقصَر عمل عرق بعينه أو شريحة اجتماعية بعينها على الوظائف

الأكثر تدنيا، وربما يُمنَع المهاجرون من إقامة الاستثمارات وامتلاكها أو حتى من أن يكون لهم حسابات مصرفية بأسمائهم.

ويصل أذى هذه اللامساواة حتى إلى من يعملون، ففي موسكو السوفييتية (مثلا) كان المجمع الاستهلاكي الحكومي الحصري في الساحة الحمراء لا يستقبل إلا السياح الذين يحملون العملات الصعبة وكبار المسؤولين في الحزب الشيوعي، وهؤلاء المسؤولون كانوا وحدهم القادرين على التمتع بركوب سيارة ليموزين (زيل) تتوقف حركة المرور لتسهيل حركتها، أو التمتع بعطلات طويلة الأمد في المنتجعات الصحية الريفية. وقد كانت الشقق السكنية وأكواخ العطلات توزع من قبل السلطات الحاكمة التي تعطي الأفضل منها لأصدقائها.

إن كل ما سبق يعتبر من أوجه اللامساواة التي لا مفر منها، فمن يعاني منها ربما لا يمتلك حتى حق التصويت أو شن حملة سياسية لتغيير القوانين المتعلقة بها؛ أما في المجتمع الحر فإن الأمر على العكس من ذلك: فعلى الأقل يمكن لكل فرد أن يطمح إلى الحصول على وظيفة جيدة أو إقامة مشروع استثماري وجني الثروة والدخل منه، وربما لا ينجح الأفراد جميعهم في هذا المسعى، لكنهم لن يجدوا من يقف بوجههم أثناء ذلك.

أنواع المساواة

إن المساواة في المجتمع الحر لا تتعلق بإعطاء الناس جميعا المستوى نفسه من الثروة أو الدخل أو المستوى المعيشي، وإنما هي تتعلق بضمان (التعامل) معهم جميعا بالشكل نفسه؛ ويتبدى هذا الأمر بأربعة طرائق مهمة،[15] فمواطنو المجتمع الحر يتمتعون بـ:

1. المساواة الأخلاقية: أي أن لكل فرد منهم الحق نفسه باتخاذ الخيارات لنفسه وأن يعامله الآخرون كفرد جدير بالاعتبار والاحترام.
2. المساواة أمام القانون: أي أن القانون يحميهم ويعاملهم دون تمييز ودون اعتبار للعرق أو الدين أو الجندر أو الثروة أو الصلات الأسرية.

15 يمكن الاطلاع على عرض جيد لهذه النقاط في: مبادئ لمجتمع حر: نايجل آشفورد (م14).

3. المساواة السياسية: أي أنهم جميعا قادرون على الانتخاب والترشح للمناصب السياسية.
4. المساواة في الفرص (تكافؤ الفرص): أي أن لا توجد معوقات تعسفية تقف في وجه العمل أو التعلم أو أي مسعى من مساعي التقدم الشخصي.

1. المساواة الأخلاقية

يتمتع الناس في المجتمع الحر باستحقاق متماثل للمعاملة كأفراد جديرين بالاعتبار والاحترام، فجميعهم يمتلك الحق نفسه في اتخاذ الخيارات المتعلقة بحياتهم ما دام هذا الأمر لا ينطوي على أذى للآخرين.

وهذه النظرة تستند إلى إيمان عميق بطبيعة الناس كبشر، وهي الطبيعة التي نتشاركها جميعا، فكل فرد منا يريد أن يتخذ خياراته الخاصة به بغض النظر عن انتمائه الإثني أو الديني أو الجندري، وكل فرد منا يريد من الآخرين أن يحترموا حقه بذلك، فالقاعدة التي تحكم المجتمع الحر تقول: "عامل الناس كما تحب أن يعاملوك".

إن هذا لا يعني القول بأن الناس متساوون أخلاقيا في أفعالهم، فمن يهاجم الناس أو يسرقهم لا يفعل فعلا أخلاقيا، وهنالك من يتعمدون انتهاك الأعراف الاجتماعية أو الجنسية، لكن حياة هؤلاء تظل ذات قيمة، وعندما ينتهكون القوانين أو الأخلاق فإن هذا الفعل يعرضهم لعقوبة أو تأنيب يتناسب مع ما اقترفوه من ذنب، لكنه لا يعرضهم للقسوة والإذلال بشكل تعسفي أو مفرط.

2. المساواة أمام القانون

القانون في المجتمع الحر يحمي الناس ويعاقبهم بحيادية، فالمعتدون لا يحصلون على تعامل مختلف لدى الشرطة أو في المحاكم أو في السجون بسبب صفات شخصية لا علاقة لها بما ارتكبوه من جرم (كالثروة أو العلاقة بأرباب النفوذ أو الانتماء الطبقي أو الجندري أو الديني أو الإثني)؛ ولا يمكن تعريض أي مواطن للاعتقال التعسفي أو التحرش لأنه لا يروق لأحد أرباب السلطة؛ ولكل فرد الفرصة نفسها في النفاذ إلى

الخدمات العدلية إذا تعرض للأذى أو السرقة على يد الآخرين، دون النظر إلى هويته أو إلى أهمية من يوجه إليهم الاتهام.

ومن ينظر إلى التماثيل التي تعلو أبنية المحاكم في كافة أرجاء العالم فسيلاحظ بأن التمثال الذي يصور العدل يحمل في إحدى يديه ميزانا وفي الأخرى سيفا، لكن الميزة الأهم في هذا التمثال أنه معصوب العينين، فالعدل في المجتمع الحر أعمى عن كل أمر إلا عن حقائق القضايا التي يحكم فيها.

3. المساواة السياسية

وهي نوع آخر من أنواع المساواة التي تنبثق من طبيعة الناس ككائنات بشرية، فمصالح كل فرد وآراؤه جديرة بالاعتبار، ولذلك فإن كل فرد في المجتمع الحر يمتلك الحق في التصويت في الانتخابات أو الاستفتاءات، وليس لأحد الحق في أن يكون له أكثر من صوت واحد، وهذا يضمن لمصالح الجميع أن تدخل في حسابات المرشحين والسياسيين المنتخبين.

ولهذا المبدأ استثناءات محدودة جدا، فنحن لا نسمح في العادة للأطفال أن يصوتوا اعتقادا منا بأنهم لم ينضجوا بعد على نحو يكفي لإبداء رأي مدروس بعناية حول الكيفية التي سيُحكَمون هم وغيرهم بها. وعلى نحو مماثل، فإن من يعانون من إعاقات عقلية ربما يُستثنَون من التصويت أيضا، لكن هذه الإعاقة يجب تقييمها بحيادية للحيلولة دون لجوء النخب الحاكمة إلى استثناء معارضيهم على هذا الأساس.

وتنقسم الآراء بين مؤيد ومعارض في مسألة السماح للمجرمين المحكومين بالتصويت، ففي بعض البلدان يفقد السجين حقه بالتصويت انطلاقا من الافتراض بأن الشخص الذي يخرق القانون بشكل خطير يجب أن لا ينخرط في عملية صناعته، وفي بلدان أخرى لا يفقد حق التصويت من السجناء إلا من ارتكب إحدى الجرائم الكبرى، كما إن بلدانا أخرى ترى بأن كل سجين يمتلك الحق الكامل بالتصويت انطلاقا من الطبيعة البشرية التي نتشاركها جميعا.

إن مبدأ المساواة السياسية يعني بأن المرأة يحق لها التصويت كالرجل تماما، لكن هذا الحق لم يجرِ الاعتراف به إلا منذ قرن تقريبا،

وذلك حتى في المجتمعات الحرة نسبيا، وقد كانت نيوزيلندا الأولى في هذا المجال حين منحت الراشدات من النساء حق التصويت في العام 1893، ثم تلتها أستراليا في العام 1902 لكنها منعت نساء السكان الأصليين (الآبوريجينيين) من التصويت حتى العام 1962، أما البلدان الأوروبية فقد سمحت معظمها للنساء بالتصويت فور انتهاء الحرب العالمية الأولى، لكن فرنسا وسويسرا تأخرتا عن الركب، فلحقت به الأولى في العام 1944، والأخرى في العام 1971.

وإذا كان هنالك استثناء من حق التصويت فيجب أن يكون محدودا جدا، فمن السهل جدا على البلدان اللاحرة أن تنكر على أعدائها حق التصويت من خلال زجهم في السجون، أو الإعلان بأنهم معاقون عقليا، أو عبر الاستعانة بالكثير من الأسباب المتنوعة، وهذا يعتبر من وجوه إساءة استخدام للسلطة.

وينبغي أن يكون لصوت كل شخص الأهمية نفسها كلما كان ذلك ممكنا من الناحية العملية، فعلى سبيل المثال: يجب أن تتقارب أعداد الناخبين في كل المناطق الانتخابية التي يجري اختيار المرشحين منها، فالمناطق ذات العدد الأكبر تعني بأن الناخب سيكون له دور أصغر في تحديد النتيجة النهائية، والمبرر الوحيد الذي يمكن قبوله لتبرير التفاوت الكبير في عدد ناخبي المناطق هو الواقع الجغرافي المستعصي، إذ يجب أن ترسم الحدود الانتخابية من قبل هيئات مستقلة كي لا يجري التلاعب بها لخدمة مصالح المجموعات الحاكمة.

وبالإضافة إلى حق التصويت، هنالك أيضا الحق المتساوي للجميع في الترشح للمنصب السياسي وشغله، فليس هنالك في مقاعد المجلس التشريعي ما هو حكر على انتماء جندري أو عرقي أو ديني، ولا بد أن تقوم المنظومة الانتخابية بحماية هذه المساواة فتضمن (مثلا) أن يرشح كل فرد نفسه للمناصب دون خشية من التعرض للتهديد أو الترهيب، وبالأخص من قبل السلطات السياسية الحاكمة، وهذا يعني أنه لا بد أن يكون حرا في إقامة الحملات الانتخابية، والكلام، وطباعة وإذاعة آرائه وانتقاداته بشأن المرشحين الآخرين، وحتى بشأن القوانين السارية ودستور البلاد. إن الانتخابات يفترض بها أن تكون مباراة للأفكار،

ولن تكون هنالك انتخابات حرة إذا تعرضت الأفكار وحرية التعبير إلى الاضطهاد، ففي بعض البلدان اللاحرة يقضي القانون بتجريم من ينتقد الحكومة، لكن هذا الانتقاد يعتبر في البلدان الأكثر حرية أمرا طبيعيا تماما في الجدل السياسي اليومي.

4. المساواة في الفرص

وهي تعني بأن الأفراد يجب أن لا يواجهوا موانع تعسفية في سعيهم خلف طموحاتهم سواء كان ذلك في مجال التعلم أم العمل أم في أي مجال آخر من مجالات الحياة، فعلى سبيل المثال: يجب أن لا يكون الانتماء العرقي مانعا للفرد من شغله لموقع في المدرسة أو في فريق رياضي، ولا أن يؤدي توجهه السياسي أو نوعه الجندري إلى ضياع فرصة عمل من يده، ولا أن يتسبب فقره أو انتماؤه الطبقي بعدم قدرته على الزواج من امرأة تنتمي إلى ظروف مختلفة.

لكن هذا لا يعني بأن المدارس أو أرباب العمل مجبرون على القبول بالجميع دون النظر إلى مؤهلاتهم، فالمدرسة يمكنها أن تحصر القبول بمن يجتاز امتحاناتها، ورب العمل يمكنه المطالبة بتوفر المؤهلات والخبرة، كما إن الامرأة الحرة ليست مجبرة على الزواج بأي شخص لمجرد أنه عقد عزمه على الزواج بها. إن المساواة في الفرص لا تعني إلا غياب العقبات التعسفية من طريق الجميع، وأنهم غير مجبرين على فعل أمور لا يرغبون بها، وعلى سبيل المثال: تشيع ظاهرة (الزيجات المدبرة) في بعض الثقافات، أما المجتمع الحر فإنه يقبل بهذه الزيجات تماما إذا كان الأمر يجري برضى الزوجين، لكن لا يمكن (إجبار) الناس على الزواج بخلاف إرادتهم حتى وإن كان الأبوان يطالبان بذلك، ففي المجتمع الحر إذا كان الشخص راشدا بما يكفي للزواج فإنه يعتبر راشدا بما يكفي لاختيار زوجته، وكما هو حال أي عقد آخر: يصبح الزواج لاغيا إذا أجبر أحد الطرفين على القبول به.

وعلى الرغم من أنه يجب أن لا تواجه الناس عوائق اجتماعية في خياراتهم الحياتية، فإن هذا لا يمنع من وجود اللامساواة الطبيعية، فمن يولد فاقدا للسمع يُستبعَد عمله كملحن أو قائد أوركسترا (أصيب

بيتهوفن بالصمم في أواخر حياته لكنه تدبر أمره)، ومن يولد دون أطراف لا يمكنه أن يطمح لتسلق الجبال، كما إن الأطفال يبدؤون حياتهم بشكل مختلف تبعا لظروفهم الأسرية، فبعض الأهالي يشتري لأبنائه الكتب كي تعينهم في نشاطاتهم المدرسية، وبعضهم يهمل أبناءه.

وهنالك في الغرب من يرى بأنه حتى لو كان الأطفال يبدؤون حياتهم بشكل مختلف فإن المدرسة يجب أن تهدف إلى ضمان وصولهم إلى الموقع نفسه عندما يبلغون سن الرشد ويلتحقون بالقوة العاملة، ولذلك فإن المدارس تحشد موارد هائلة من أجل "التعليم التصحيحي" وتخفض مستوى الطلاب الأذكياء بدلا من الوصول بهم إلى الحد الأعلى من إمكانياتهم؛ أما في الواقع فإنه لا يمكن تعويض الناس عن الاختلافات الطبيعية، وإذا كان هنالك من سبيل للتعويض عن الاختلافات الاجتماعية فهو ذلك الكابوس المتمثل في احتمال قيام الدولة بأخذ الأطفال من أهاليهم عند ولادتهم وتربيتهم بشكل متطابق.

سؤال: الفقراء ليسوا أحرارا في شراء السيارات الفارهة، أليس كذلك؟

الجواب: نعم، بالتأكيد. ففي المجتمع الحر يمتلك كل شخص الحرية في شراء وسائل الرفاهية حتى وإن كان لا يطيق تكاليفها إلا قلة قليلة، فهي مسألة قوة، وليست مسألة حرية، لأن الأشخاص الأفقر لا يمتلكون (القوة الشرائية) لشراء سيارة فارهة، لكن لا يمكن لأحد أو لسلطة أن تمنعهم من ذلك؛ ويمكن لأي شخص أن يطمح إلى امتلاك وسائل الرفاهية سواء كان ذلك من خلال العمل بجد لكسب المال، أم بالادخار، أم حتى بالاقتراض.

ويجب أن لا ننسى هنا بأن حتى أفقر الأسر في أثرى مجتمعات العالم وأكثرها حرية تتمتع اليوم بأشياء كانت تعتبر من وسائل الرفاهية قبل عقود قليلة مضت(كتوفر التدفئة والإنارة والطاقة والماء في المنزل)؛ أما في المجتمع اللاحر فإن الناس يعجزون حتى إلى الطموح بأشياء كمنزل أكبر أو مزرعة أكثر خصوبة إذا لم تكن السلطات هي من يمنحهم هذه الأشياء.

التمييز الإيجابي

لقد حاولت بعض البلدان أن تقدم التعويضات مقابل الاختلافات الطبيعية، وأن تقضي على المواقف المتحيزة، من خلال برامج التمييز الإيجابي، وهي برامج قد تتضمن ببساطة مد يد العون إلى الأقليات التي قد تتخيل بأن هنالك فرصا بعينها غير متاحة لها وتشجيعها على المحاولة (كالأذكياء من أطفال الفقراء الذين قد لا يفكرون أبدا في التسجيل في إحدى الجامعات الكبرى)، وهذا العون والتشجيع لا يلاقي المعارضة لأن كل ما يقوم به هو أنه يزيد من الخيارات المتاحة أمام هذه المجموعات.

لكن التمييز الإيجابي أيضا قد يأتي أحيانا على هيئة تفضل مجموعات الأقلية على غيرها، كأن يفرض على المدارس وأرباب العمل تخصيص حصة ثابتة تجبرهم على استقبال نسبة أكبر من مرشحي الأقلية، وهو أمر قد ينجح في تحقيق الغرض إلى حد ما، فهنالك من يرى بأن التمييز الإيجابي في الولايات المتحدة أدى منذ الستينيات الماضية فصاعدا إلى السماح للسود بإظهار إمكانياتهم في المدارس ومواقع العمل، مما أدى إلى القضاء على المواقف المتحيزة ضدهم؛ لكن التمييز الإيجابي لا يتوافق مع المجتمع الحر، فقد يؤدي إلى المساعدة على التخلص من التحيز، وبالتالي: تعزيز الحرية، لكنه يقدم معاملة تفضيلية لمجموعات بعينها عوضا عن التعامل معها بالمساواة مع الآخرين.

وهنالك من يورد الحجج في تأييد التفضيلات والحصص المخصصة مستندا إلى أن هذه الإجراءات تعتبر تعويضا لما حصل في الماضي من تمييز سلبي بحق الأقليات، لكن ما مضى قد مضى، فالتمييز الإيجابي لصالح البعض في يومنا هذا لا يعالج الظلم الذي وقع بحق آخرين من الأقلية ذاتها في وقت سابق، وهي سياسة قد تبدو مجحفة حقا بحق الأكثرية، والذين سيتوجب عليهم تحقيق معايير أعلى من أجل التمتع بالمدارس أو فرص العمل نفسها، وعندها قد تصل الأقلية إلى مرحلة يُنظَر فيها إليها على أنها الطبقة الجديدة التي تحظى بالامتيازات، وربما ينجم عن ذلك ردة فعل تتمثل في الشعور بالاستياء أو حتى بممارسة العنف ضد هذه السياسة والأقليات التي تستفيد منها.

التمييز السلبي

لا شك في أن التمييز لا يحدث في جميع الحالات بهدف مساعدة الأقليات، وإنما يأتي في الغالب كحالة تقوم فيها الأكثرية بالتصويت للحصول على حقوق وامتيازات وتفضيلات لا تتاح لمجموعات الأقلية، ولنا في ماليزيا وجنوب أفريقيا مثالان واضحان، لكن العالم مليء بالأمثلة التي يمارس القانون فيها التمييز أصلا ضد أفراد الأقليات على أساس العرق أو الدين أو اللغة أو التفضيلات الجنسانية أو الآراء السياسية.

وهذا النوع من التمييز لا مكان له أيضا في المجتمع الحر، فالناس في هذا المجتمع متساوون أمام القانون، ولا يمكن لأي مجموعة أن تحصل بالتصويت على امتيازات خاصة، وهو تمييز ينجرف في معظم الحالات إلى حد التحول إلى قمع صريح لأفراد الأقليات. وعندما يجري تجريد الأقليات من الحقوق التي تتمتعِ بها الأغلبية فإنها لن تجد سبيلا بعدها إلى تحسين أوضاعها، وقد يُنظَر إليها كطبقة متدنية المكانة أو حتى بأنها تحت مستوى البشر، وإذا حُرِمت من إنسانيتها فليس هنالك حينها من حد لما ستعانيه من ذل وسوء في المعاملة.

المساواة في الحصيلة

عندما يتحدث معظم الناس حول المساواة فإنهم لا يعنون بحديثهم الحق في المعاملة المتساوية في ظل مبادئ المساواة الأخلاقية أو المساواة أمام القانون أو المساواة السياسية أو المساواة في الفرص، وإنما يعنون المساواة في (الربح المادي) كالثروة والدخل والمستوى المعيشي، وهنالك الكثير ممن يدعون إلى تبني أي شكل من أشكال (إعادة التوزيع) من الأغنياء إلى الفقراء من أجل تحقيق المساواة في هذا الربح المادي.

الحسابات الإحصائية للمساواة في الدخل

إن من يؤيدون المساواة في الحصيلة يستعينون غالبا بحجة إحصائية تدعى (معامل جيني Gini coefficient)، والاسم مستمد من العالم الإيطالي كورادو جيني (Corrado Gini) المختص بعلمي الإحصاء والاجتماع، وهذا المعامل عبارة عن مؤشر يقيس اللامساواة في عدة

مجالات كالدخل وغيره، فعندما يبلغ القيمة (0) تكون المساواة في حالتها الكاملة، وإذا بلغ القيمة (1) فهذا يعني بأن اللامساواة في حالتها الكاملة (كأن يحصل شخص واحد على الدخل كله).

وهنالك مؤسسات متنوعة (كالبنك الدولي ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية) تحاول قياس معامل جيني في بلدان مختلفة من أجل ترتيبها بحسب ما تشهده من لامساواة، وقد أظهرت الحسابات بأن معظم البلدان المتقدمة يتراوح فيها معامل جيني في المجال (0.25- 0.5 تقريبا)، وهذا يعني مستوى عاليا من المساواة، أما أسوأ حالات اللامساواة فشهدتها البلدان الأفريقية وعلى رأسها جنوب أفريقيا التي بلغ فيها معامل جيني القيمة (0.7).

ولا بد من التعامل هنا مع هذه الحسابات بدرجة من الشك، وأن نتعامل بدرجة أعلى من الشك مع الاقتراح باللجوء إلى فرض المساواة في الدخل ضمن البلدان التي يبلغ فيها معامل جيني قيما مرتفعة؛ فقبل كل شيء ليس هنالك إلا قلة قليلة من البلدان التي يمكن الوثوق ببياناتها حول الدخل، مما يجعل معامل جيني مقياسا لا يمكن الاعتماد عليه بالدرجة ذاتها (ربما يفسر هذا الأمر اختلاف الحسابات باختلاف المؤسسات التي تقوم بها)؛ ثم إن الاختلافات الكبيرة في الدخل ربما تعكس توجهات اجتماعية ذات تأثيرات إيجابية، إذ قد تشير إلى حصول نمو سريع في التقنيات الجديدة، أو إلى تعزز الازدهار في المدن دون امتداده إلى الأرياف، ولن يكون هنالك من معنى لإيقاف هذا الازدهار المتنامي من خلال اللجوء إلى تخفيض أجر العامل في مجالات التقنيات الدقيقة ليتوازى مع دخل نظيره الذي يعمل في مهنة زراعية لا تكفي إلا لسد رمقه، وعوضا عن ذلك يجب علينا أن نتيح للعامل الأفقر أن يشترك في هذا الازدهار من خلال إزالة العوائق التي تعيقه حاليا عن القيام بذلك (كالقيود المفروضة على حرية التنقل).

وهنالك مشكلة أخرى تعاني منها هذه الدراسة الإحصائية، وهي أنها تقارن بين عدة حالات من الدخل "الخام"، فتتجاهل ما يدفعه الناس من ضرائب وما يستلمون من منافع حكومية (كالرعاية الاجتماعية والرواتب

التقاعدية والرعاية الصحية المجانية وما شابه)، وإذا استعنّا بنوع مختلفا قليلا من المعايير لتقييم اللامساواة في الدخل في بريطانيا فسنجد بأن الدخل الخام للعُشر الأعلى من شرائح الدخل يتفوق بثلاثين ضعفا على العُشر الأدنى، وهو ما يبدو للوهلة الأولى حالة فادحة من حالات اللامساواة في الدخل، لكننا إذا أدخلنا في الحساب ما يدفعه الناس من ضرائب وما يستلمونه من منافع حكومية متنوعة فسنجد بأن الفارق ينخفض إلى 6 أضعاف، وهو رقم أكثر تواضعا بكثير، وعلى الرغم من ذلك فقد جرت العادة على استخدام الرقم الأول لتبرير المزيد من إعادة التوزيع، لكن هذا التصرف ليس إلا استخداما مخادعا للحسابات الإحصائية.

المساواة في الدخل أم في الثروة؟

(المساواتية) هي فكرة ترى بأن الناس يجب أن يتمتعوا بعائدات متساوية من مشاركتهم في المجتمع، لكن من الصعب تحديد المعنى الدقيق لهذا لمصطلح، ويعود جزء من السبب إلى أنه يحتوي ضمنيا على تناقضات.

إن المساواتيين قد يبدون مبهمين بشأن ما إذا كانوا يرغبون بتحقيق المساواة في (الدخل) أم في (الثروة)، فإذا كانوا يقصدون أن (الدخل) يجب أن يكون متساويا فسيتوجب عليهم القبول بإمكانية مرجحة جدا لحصول اختلافات كبيرة في (الثروة) على الرغم من ذلك، فقد يقوم أحدهم بالادخار واستثمار دخله بحكمة فيتجمع لديه رأس المال والثروة، بينما يقوم شخص آخر يحصل على الدخل نفسه بإنفاق ماله على القمار أو على المباهج الفورية، ولن يطول بهما الأمد حتى يكون هنالك اختلاف كبير بين ثروتيهما.

ويضاف إلى ذلك أنه إذا كانت كل الوظائف تعطي الراتب نفسه، فسيكون هنالك إفراط هائل في الطلب على الوظائف التي ثبت بأنها سهلة وممتعة وعجز هائل في عدد الأشخاص المستعدين للعمل في الوظائف الصعبة المكروهة، فلماذا يتوجب على أي أحد أن يتكلف عناء العمل الشاق إذا كان العائد يتساوى مع ما يحصل عليه زميله الكسول؟

كما إن العمل ينطوي على أمور تتجاوز الدخل المادي، فهنالك ما يدعوه الاقتصاديون (الدخل النفسي)، أي: العمل بصحبة زملاء مناسبين أو في منطقة جميلة أو في جزء مريح من المدينة تتوفر فيه الخدمات على نحو جيد، فهذه المميزات ربما تمثل قيمة كبيرة في نظر من يتمتع بها، لكنها أمور لا يمكن إخضاعها للمساواة.

ونعود إلى المساواتيين مرة أخرى، فإذا كانوا يقصدون المساواة في (الثروة)، لا في (الدخل)، فهذا يعني إتاحة المجال لحدوث اختلافات كبيرة في الدخل بحسب مهارات الشخص ومواهبه وعلى مدى احتياج رب العمل إليه، وإذا قام البعض بادخار المال ليزيد ثروته بينما قام البعض الآخر بإنفاق المال وإنقاص ثروته فسرعان ما يحدث اختلاف كبير بين الثروات، فما العمل حينها؟ يذكر عن ويلفريد بيكلز (Wilfred Pickles)، مقدم أحد برامج المسابقات الإذاعية التي اشتهرت في بريطانيا إبان الخمسينات الماضية، أنه كان يبدأ برنامجه بسؤال المتسابقين عن أنفسهم وعن طموحاتهم، فقال أحدهم يوما ما: "طموحي يتمثل في أن أجمع كل أموال الأرض ثم أقسمها على الجميع بالتساوي"، فقابله الحضور بموجة صاخبة من التصفيق بسبب مشاعره المحبة لفعل الخير، لكنه أفسد على الحضور بهجته عندما أضاف قائلا: "وعندما أنفق حصتي سأكرر فعل الأمر مجددا"، ففي عالمنا الذي لا يكف عن التغير يصعب الحفاظ على المساواة في الثروة.

ولذلك فإن المساواة في الحصيلة، سواء كانت في الدخل أم في الثروة، أمر يفتقر إلى الطبيعية والاستقرار، وإذا أردنا تحقيق المساواة في أيٍّ منهما، والحفاظ على هذه المساواة، فلا بد من شن هجوم واسع على الحرية والملكية، وقد يتضمن الأمر أخذ الثروة بالقوة من البعض وإعطاءها للبعض الآخر والقيام بذلك مرارا وتكرارا من أجل الحفاظ على الوضع ضمن إطار المساواة.

وهنالك من الثروات ما لا يمكن تجزئته وإعادة توزيعه، فالمصنع المعقد المنشغل بخلق الثروة ربما يمكن تجزئته إلى قطع من الآجر وأجزاء المعدات، لكنه لن يستطيع بعدها أن ينتج أي شيء؛ كما إنه لا يمكن بيعه

لتوزيع المال الناتج، فإذا كان هنالك مساواة في الثروة فلن يملك أي أحد ما يكفي من الموارد لشرائه.

إن سياسات إعادة التوزيع هذه تتطلب الإجبار وتعاني من تدني الكفاءة بشكل كبير، ومن شأنها أن تحرم الناس من ثمار عملهم وتقضي على المحفزات التي تدفعهم إلى العمل والادخار، مما يؤدي إلى تدمير الثروة عوضا عن إعادة توزيعها؛ ويضاف إلى ما سبق أنها تحتاج إلى سلطة سياسية هائلة لفرضها، وهذه السلطة لا تتوافق مع المجتمع الحر.

آليات إعادة التوزيع

وهنالك مشكلة أخرى تتمثل في اتخاذ قرار بشأن تحديد من سيكون جزءا من عملية إعادة التوزيع، وقد جرت العادة بأن المساواتيين في البلدان الغنية يحصرون مقترحاتهم بسكان بلدهم، أو بمجموعة من البلدان المماثلة له على الأكثر، والسبب في ذلك أن تشارك الدخل أو الثروة بالتساوي مع باقي من أنحاء العالم يعني (حتى وإن كان ممكنا على الصعيد العملي) انحدارا عميقا في المستوى المعيشي لسكان البلدان الغنية، فهو ليس من السياسات التي يرجح لها بأن يجري قبولها بسلام.

أما المساواتيون في البلدان الفقيرة فإنهم يحملون بشكل عام نظرة عالمية عن المساواة، فهم يرون بأن تشارك ثروة البلدان الغنية سيحدث اختلافا هائلا في حياة السكان الفقراء في بلدانهم، لكن هذه الرؤية ليست إلا حلما مستحيلا، فالبلدان الغنية لن توافق على الانخراط في هذا التوجه.

كما إن إعادة التوزيع هذه لن تؤدي فعلا إلى كفالة دوام الثروة لدى الفقراء، فالثروة ليست "لعبة صفرية الحصيلة"، إذ ليس هنالك كمية ثابتة من الثروة فلا يستطيع البعض أن يغتنوا إلا على حساب إفقار الآخرين، وإنما يجري "خلق" الثروة بواسطة الابتكار والاستثمار والتبادل التجاري وبناء رأس المال، وإن تدمير رأس المال الإنتاجي الذي يمتلكه البعض لا يؤدي إلى مساعدة الذين لا يمتلكونه، ويمكن اتباع سياسة أفضل تتمثل في معالجة العوائق (كالحرب والسرقة) التي تثبط الناس في الأمم الأفقر عن تجميع رأس المال الخاص بها.

إن هذه الأسئلة التي تُطرَح حول ما الذي تجب إعادة توزيعه، ولمن، وممن، إنما توضح لنا بأنه لا يمكن أن يحصل أي اتفاق حول شكل سياسة إعادة التوزيع، لكن نجاح إعادة التوزيع يحتاج إلى خطة محددة يتكيف الجميع معها، أما إذا غاب الاتفاق فليس بعدها من وسيلة لتحقيق إعادة التوزيع إلا بفرضه بالقوة.

إن الخضوع الإجباري للمساواة المادية سيقضي تماما على أي مبرر يدفع الفرد إلى السعي الجاد خلف حياة أفضل، وبما أن كل منفعة مادية يحققها الفرد بالابتكار أو الاستثمار أو العمل الدؤوب ستؤخذ منه في هذا الوضع فما الذي سيدفعه بعدها إلى السعي خلف تحقيق أي شيء؟ بل إن هنالك خسارة أعمق بكثير ستعانيها البشرية، فالاستثمار يتصف بالابتكار، وحينما يسعى الناس إلى إنتاج سلع وخدمات أفضل تجدهم يكتشفون منتجات وعمليات وتقنيات جديدة تحسّن حياة الجميع، وعندما تقوم المساواتية بإعاقة الاستثمار والابتكار فإنها تغلق في وجه العالم بأكمله أبواب التحسن المستمر في الحياة المادية.

المساواة والعدل

العدل ومعنياه

يحاجج الكثيرون ممن يفضلون إعادة توزيع الثروة أو الدخل بأن من «الظلم» كون البعض أغنى من البعض الآخر، وبأن هنالك قلة قليلة تتمتع بغنى وثروة لا تقارن معها ثروة الشريحة الأشد فقرا، وهذا «الظلم الاجتماعي» يتفاقم بسبب حقيقة مفادها أن ثروة الناس ليس من الواجب أن تعكس «قيمتهم للمجتمع».

إن هذه الحجة تقوم باختطاف كلمة "العدل"، والتي نقبلها جميعا باعتبارها أمرا جيدا ومرغوبا يُنتظر من كل إنسان، ويعطيها معنى مختلفا تماما يقترب من (المساواة) أو (الإنصاف).

إن المعنى الأصلي للعدل يتعلق بما نتوقعه في أداء كل فرد منا، فإذا أقدم أحدهم على انتهاك عقد أو سرق شيئا ما، فسنقول عنه حينها بأنه

تصرف على نحو ظالم، لأن هذا السلوك محرّم بموجب مبدأ (كف الأذى) والقواعد القانونية والأخلاقية؛ وبعبارة أخرى، فإن معنى (العدل)، أو ما يدعى (العدل المتبادل)، يتعلق بكيفية تصرف البشر؛ وهو لا ينطبق إلا على من يتصرف بشكل إرادي، فإذا أصيب أحدهم بالإنفلونزا أو عانى من إعاقة جسدية فما حل به يندرج في إطار البلوى، لا في إطار الظلم، لأنه ليس هنالك من عامله على نحو ظالم.

أما الاستعمال الآخر لكلمة (العدل) فهو ما يدعى أحيانا (العدل في التوزيع)، وهو لا يتعلق بالأداء في ما بين الأفراد، وإنما بما يحدث من توزيع للأشياء عليهم. وإذا أردنا أن نتناول ما يحصل في المجتمع الحر في هذا المجال فإن ما يحدث من توزيع للثروة أو الدخل ليس إلا (حصيلة) للنشاط الاقتصادي الطوعي الذي يتّبع فيه الجميع القواعد القانونية والأخلاقية، فلا يمكن وصف الأداء في هذا المجتمع بأنه (ظالم) لأنه لا يمكن تحديد شخص أقدم على التصرف على نحو (ظالم)، فليس هنالك من كان ينوي تحقيق الحصيلة المتحققة بعينها، وإنما هي حقيقة من حقائق الحياة ليس إلا.[16]

«القيمة للمجتمع»

إن استخدام مصطلح "العدالة الاجتماعية" يخطئ في افتراضه بأن المجتمع أشبه بشخص يقرر نمط الثروة والدخل، فـ"المجتمع" ليس له إرادة تخصه، والأفراد وحدهم هم من يمكنهم اتخاذ القرارات والعمل بموجبها، كما إن الأفراد يختلفون بقوة حول قضايا السياسة الاجتماعية والاقتصادية، ومن الأسباب التي تجعل فكرة "العدالة الاجتماعية" جذابة في أعين الكثيرين أنها تتصف بغموض شديد بشأن التحديد الدقيق للحصيلة، وتتخذ مظهرا براقا يخفي خلفه الاختلافات حول هذا الأمر.

وعند الخوض في تفاصيل ما سيكون عليه التوزيع "العادل اجتماعيا" للعائدات فإن استحالة الوصول إلى اتفاق تصبح أمرا لا لبس فيه، فمعظم الناس يتفقون على أن (المساواة الكاملة في الدخل) ليست

16 هذه النقطة وما يليها نوقشت بشكل جيد في كتاب:
سراب العدالة الاجتماعية: فريدريك هايك (م15).

الهدف الصحيح لأن الأفراد سيحصلون حينها على عائدات متماثلة مهما تكاسلوا في العمل أو أعاقوه، فمما لا شك فيه أن العائد الذي يحصل عليه الفرد يجب أن يدخل في حساباته مقدار الجهد المبذول أو الإنجاز المتحقق، ولذلك فإن النظرة العامة تبتعد عن مفهوم (المساواة الكاملة) وتؤمن بأن العائدات يجب أن تُخصَّص بحسب ما يقدمه الفرد من "قيمة للمجتمع".

لكن الحديث عمّا لهذا الفرد أو ذاك من "قيمة للمجتمع" ينقلنا إلى التساؤل عمّن يحق له تقرير ذلك، فالمجتمع ليس شخصا، وليس لديه قيم تخصه، وإنما تختص القيمة بـ(الفرد) وحده، وهذه القيمة تختلف بشكل كبير من شخص لآخر، بل إن قيم الأشخاص قد تتضارب في كثير من الأحيان، إذ قد ترى مجموعة من الأشخاص قيمة في ما يفعله الملاكم، وقد ترى مجموعة أخرى القيمة لدى عازف الكمان، ومن المستحيل أن نحدد من بينهما من يقدم القيمة الأعظم للمجتمع لأنه لا تمكن المقارنة بين تمتع المجموعة الأولى بأداء الملاكم وبين تمتع المجموعة الثانية بأداء عازف الكمان، ويكون السؤال: من أين لنا أن ندعي القدرة على تحديد القيمة التي يحصل عليها المجتمع من الممرض أو القصاب أو عامل المنجم أو القاضي أو الغواص أو جابي الضرائب أو مخترع الأدوية التي تنقذ الحياة أو الأستاذ الجامعي الذي يلقي دروسا في الرياضيات؟

التوزيع على أساس الجدارة

ومن الاقتراحات الأخرى التي يقدمها المساواتيون: أن العائدات يجب توزيعها على أساس (الجدارة)، لكن هذا الاقتراح تواجهه أيضا عقبة غياب أي طريقة موضوعية لتحديد (الجدارة) النسبية لمختلف الأشخاص وكيفية مكافأتهم على أساسها، فكل شخص يختلف عن الآخر بوجهة نظره إزاء جدارة الصفات المختلفة.

وحتى إن هذا التحديد يتضمن مسائل عملية تتعلق بتحديد مقدار ما جرى استخدامه من (الجدارة) في هذا العمل أو ذاك، فهل تجب المكافأة على (جدارة) شخص أمضى سنين عمره في العمل المتعب دون تحقيق نتيجة، ومعاقبة شخص حقق القيمة لملايين الناس بسبب ضربة حظ؟ إننا

لا نرغب بتشجيع من يؤدي عملا لا طائل منه، فالتقدم الاقتصادي يعني زيادة قيمة ما ننتجه وإنقاص مقدار ما يتطلبه من تضحيات، وإذا كافأنا الناس على ما يقدمونه من تضحيات شخصية فهذا يعني بكل بساطة أننا نشجعهم على بذل هذه التضحيات، لا خدمة الآخرين، وليس هنالك اقتصاد يمكنه أن يعمل في ظل هذا المبدأ.

إن عائدات الأسواق لا تعكس الجدارة الأخلاقية والشخصية للمنتج، ولا ما بذله من وقت وجهد في تقديم سلعه وخدماته إلى السوق، فليس من المهم ما إذا كانت المنتجات تستغرق سنين من التعب والاستثمار أو أنها ثمرة ضربة حظ، فعائدات السوق تعكس ما يقدمه المنتِج من متعة وقيمة للآخرين. إن الزبون يدفع المال للمنتِج مقابل ما ينتجه من سلع وخدمات لأنه يقيِّم هذه السلع والخدمات، وهذا هو بالتحديد ما يجعل عائدات السوق تستند إلى ما يقدمه الناس من قيمة لباقي أعضاء المجتمع، كما إنها تعكس أيضا الندرة ومهارة المنتج، وعدد الزبائن الذين يرغبون بالخدمات ،ومدى أولوية أو أهمية هذه الخدمات في نظرهم.

التوزيع على أساس الاحتياج

ومن الاقتراحات التي يطرحها المساواتيون: أن الموارد يجب أن تُوزَّع على أساس (الاحتياج)؛ وفي هذا الاقتراح أيضا تبرز مسألة تحديد من سيقرر ما هو (الاحتياج)، إذ ليس هنالك من خط واضح يفصل المحتاج عن غيره، فظروف الناس مختلفة، وهم يختلفون أيضا في الثروة والدخل، لكن هذه الاختلافات قد تتقلب على نحو هائل بين حين وآخر؛ كما إن الناس يعيشون في أماكن منها الجيد ومنها السيئ، ويمتلكون إمكانيات جسدية وذهنية مختلفة، ويعملون مع أشخاص مختلفين في وظائف مختلفة، ومن المستحيل أبدا أن نجعل لغة الأرقام تعبر عن المنافع غير المالية التي يتضمنها العمل في وظيفة مناسبة ضمن بيئة عمل ودية.

ولهذا فإن تحديد اعتبار هذا الشخص (محتاجا) أم لا هي مسألة تقييمية تختلف أحكام الناس فيها باختلافهم هم، ولن تكون إعادة التوزيع ممكنة عمليا إلا إذا حصلت بعض الجهات السياسية الحاكمة على السلطة اللازمة لتحديد (الاحتياج) والعمل على أساس ذلك، لكن الناس

لن يوافقوا أبدا في المجتمع الحر على إعطاء هذه السلطة إلى أي جهة حاكمة، فهذه السلطة من شأنها أن تسيطر على حياتهم سيطرة تامة، ولن يمكن بعدها أن نسميهم أحرارا، فسيصبحون عبيدا لهذه الجهة الحاكمة.

كما إن وجود (الاحتياج) لا يعني فرض (التزام) على الآخرين، فمن يعاني من الفشل الكلوي ربما يكون محتاجا إلى كلية جديدة، لكن هذا الاحتياج لا يلزم أي أحد بالتبرع له بكليته، أما الأقارب فقد يشعرون بواجب أخلاقي وعائلي يدفعهم إلى التبرع، وربما يتبرع له أحد الغرباء بكليته بدافع التعاطف معه، ونحن قد نشجع هذه التصرفات ونثني على من يقوم بها، لكن المجتمع الحر لا (يجبر) الأفراد على بذل التضحيات من أجل مساعدة الآخرين.

إن الاقتصاد الحر لا يقوم بتوزيع الأشياء من خلال الإجبار، وإنما يقوم به من خلال القيمة التي يضعها المشتري لمختلف السلع والخدمات التي يقدمها اقتصاد السوق؛ فعلى سبيل المثال: إذا كان الناس يفضلون السمك العضوي على السمك الذي تنتجه مزارع الأسماك، أو إذا كانوا يفضلون ارتداء الأحذية على ارتداء الصنادل، فعندها سيقوم المنتجون بإنتاج السمك العضوي أو الصنادل. كما إن الاقتصاد الحر يقوم بتوزيع الموارد أيضا من خلال القيم التي يعبر الناس عنها في أعطياتهم الخيرية للآخرين، وهي قرارات تُترك للأفراد، فالفكرة التي تقول بأن الدولة وحدها هي من يعلم المقاصد التي تستحق الدعم دون غيرها إنما هي فكرة مرفوضة في ظل المجتمع الحر.

الأضرار الأخرى للمساواتية

من الأضرار التي تنتج عن تركيز المساواتيين على (العدالة الاجتماعية) أنها تقلل من أهمية فكرة وواقع العدل التبادلي الحقيقي؛ فالمبادئ الرئيسية التي تكوّن المجتمع الحر (كمبدأ المساواة أمام القانون) تفقد وضوحها وقيمتها بسبب هذه المصطلح الجديد، ولن يكون هنالك في ظل (إعادة التوزيع) أي تساوٍ في المعاملة: فعوضا عن التعامل مع الناس دون تمييز سيتوجب علينا أنْ نأخذ مقادير متفاوتة من كل مساهم ونعطي مقادير متفاوتة لكل مستلم.

الرغبات المادية لا تزول

بينما يوجد العدل الحقيقي بهدف تسوية النزاعات، فإن (العدالة الاجتماعية) تقوم بخلقها في الواقع، فما أن تحاول الحكومة إعادة توزيع الدخل على أساس الجدارة أو الاحتياج أو (القيمة للمجتمع) فستجد نفسها وهي تتعرض لممارسات مجموعات الضغط السياسي المختلفة، وكلّ منها يطالب بزيادة عائداته، وبما أنه لا يوجد أي سبيل حقيقي لاختيار المستحق منها فإن هذا النزاع السياسي سيؤدي إلى قرارات تعسفية، وينتهي الأمر باستخدام القوة الوحشية لاتخاذ القرار، وهو أمر يتضارب مع مبادئ المجتمع الحر.

وسيحاول الأفراد أن يجدوا سبلا للالتفاف على المنظومة من أجل تحقيق النفع لهم ولأسرهم، وهذا هو حقا ما مر به الاتحاد السوفييتي، إذ يمكن القول بأن أكثرية السكان كانت منخرطة في نوع من أنواع النشاط اللاقانوني لتحسين المستوى المعيشي، فالمساواة المادية الإجبارية تؤدي بكل بساطة إلى تحويل الأشخاص (المطيعين للقانون في غيابها) إلى أمة من المجرمين.

دور الأغنياء

إن اللامساواة في الدخل والثروة تقوم بوظائف إيجابية أيضا، فرغبة الناس بكسب المزيد، وربما رغبتهم حتى بأن يصبحوا من الأغنياء، تعتبر محفزا قويا، فهي تدفعهم إلى السعي إلى وظائف أفضل، وإلى الابتكار، وإلى إنتاج وتوزيع منتجات أفضل تحسّن حياة الآخرين، فالأغنياء يلعبون دورا مهما في اختبار هذه السلع الجديدة.

إن معظم المنتجات الجديدة تأتي إلى السوق باعتبارها من وسائل الرفاهية، فعندما لا يكون لها سوق جماهيري يتوجب صنعها بأعداد قليلة وتكاليف عالية، ولذلك فإن الأغنياء هم من يشتريها ويجرّبها، وما يصدر عن هؤلاء من ردود فعل وآراء تتيح للمنتج أن يحدد مستوى الطلب على السلعة وتجعله عالما بالمواضع التي تحتاج إلى التطوير وكيفية ذلك، وتسمح له بالتخلي عن المنتجات الفاشلة قبل أن يلتزم بإنتاجها بأعداد

كبيرة، وبتطوير نوعية المنتجات التي يطرحها في السوق الجماهيري؛ وبهذه الطريقة، أي: تجارب الأغنياء، يقوم الزبائن الأوائل بتحقيق الفائدة للجميع.

وهنالك أدوار اجتماعية مهمة أخرى يضطلع بها أرباب الثروة والدخل الكبير، فمن يجعلون من الاستثمار الريادي حرفة لهم يجب عليهم القبول بعدة من الأمور: فإذا كانوا يرغبون بجني الأرباح من مشروعاتهم فلا بد أن يعلموا كيفية التعامل مع المخاطر وتجميع الموارد الإنتاجية لإنتاج سلع أفضل بتكلفة أقل، لكن إعادة التوزيع من شأنها أن تأخذ الموارد من أيدي هؤلاء المتمرسين وتوزعها على الآخرين، وهذا يعني خسارة رأس المال وخسارة فرصة خلقه، لكن رأس المال هو ما يجعل الاقتصاد منتجا، وعندما يقل مقدار ما يجري خلقه من رأس المال، ويزيد مقدار الموارد المستهلكة، فلا مفر بعدها من تدهور مستوى ازدهار المجتمع على المدى البعيد.

كما إن اللامساواة تقوم أيضا بتوجيه حركة التطور الاقتصادي، فالمكاسب المرتفعة التي يحققها المنتج الناجح تعمل كمغناطيس يجذب الأشخاص والموارد إلى المواضع التي تحقق أعلى قيمة للربح، وتبعدها عن الاستخدامات الأقل إنتاجية وقيمة؛ ولذلك فسيجري اجتذاب الأشخاص والموارد نحو المواضع التي تحقق فيها الإضافة الأكبر للدخل المستقبلي، وهي عملية مستمرة ديناميكية متنامية. وإن اللامساواة التي يبغضها هذا العدد الكبير من الناس تشكل، في الحقيقة، مصدر الجاذبية الذي يوجه الأشخاص والموارد نحو استخداماتها الأكثر إنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة الازدهار بشكل شامل؛ وإذا قمنا بإعادة توزيع الدخل من أجل تحقيق المساواة فإن ذلك يعني إيقاف تلك القوة الجاذبة، وخسارة ما قد يتولد عنها من القيمة المستقبلية والمخرجات والنمو، وبما أن عددا كبيرا من الفقراء يعتمدون على تحسن الاقتصاد فإنهم سيعانون أكثر من غيرهم بسبب إعادة التوزيع، فكيف لنا بعد ذلك أن ندعو (العدالة الاجتماعية) باسمها المزعوم؟

الضرائب والرعاية الاجتماعية

إن المساواة الكاملة في الثروة والدخل ربما تكون أمرا يستحيل تحقيقه، لكن ذلك لا يمنع العديد من الحكومات أن تحاول الاقتراب من تحقيقها عبر سياسة الضرائب التصاعدية التي تفرض على الأشخاص الأغنى أسعارا ضريبية أعلى، لكن هذه الضرائب يمكنها أن تتسبب بأضرار كبيرة، فمن خلال تقليص العائدات التي يحصل عليها الفرد من استثماره وجهوده تقوم هذه الضرائب بتثبيط هذه النشاطات وما تخلقه من فرص عمل وتطوير.

والأسوأ من ذلك أن هذه الضرائب تفرض في كثير من الأحيان على المدخرات ورأس المال: فالضرائب المفروضة على المدخرات تترك الناس مع كمية أقل من المال المتاح للاستثمار في مشروعات تؤدي إلى زيادة ازدهار المجتمع بأكمله، أما الضرائب المفروضة على رأس المال فتعني أن مقدارا أقل من الموارد سيجري استخدامه في عملية بناء الأصول الإنتاجية، وهذا يعني بأن الازدهار المستقبلي سينخفض على نحو يمس المجتمع بأكمله.

أما في المجتمع الحر، فإن التجارة والتبادل التجاري يحدثان بشكل طوعي بالكامل، فالمنتج لا يستطيع كسب المال إلا من خلال إنتاج سلع وخدمات يريدها الآخرون ويبدون استعدادهم لدفع ثمنها، وإذا حقق أحدهم الغنى في هذا المجتمع فإنه لا يحقق ذلك من خلال نهب الآخرين، ولا يمكن اتهامه بأنه ظلم أحدا؛ وإذا كنا لا نسمح للسارق بأن يسرق من هذا الشخص بحجة أن السرقة تؤدي إلى تقليص اللامساواة المادية، فلماذا يطلب منّا بعدها أن نسمح للحكومة بفعل الأمر نفسه؟

خامسا:
حرية الاستثمار والتبادل التجاري

اقتصاد السوق الحر

المجتمع الحر يمتلك منظومة اقتصادية هي (اقتصاد السوق الحر)، وهذه المنظومة تعمل من خلال التبادل الطوعي للسلع والخدمات بين الناس، ويحدث هذا الأمر بشكل مباشر أحيانا، لكنه يحدث في العادة عبر استخدام المال كوسيط في التبادل؛ وللأفراد حرية اختيار في (هل وكيف ومتى وأين ومع من) سيمارسون العمل والإنفاق والاستثمار والادخار والتبادل التجاري، إذ ليس هنالك إجبار لأي أحد على الدخول في هذه التعاملات.

قواعد تعزيز التعاون

إن اقتصاد السوق الحر ليس مجرد منظومة مجردة من القانون ومفتوحة أمام الجميع دون التزامات يمكن لكل شخص أن يفعل فيها ما يشاء بغض النظر عن العواقب المترتبة على الآخرين، فمبدأ (كف الأذى) يسود هنا أيضا، وهنالك إطار قانوني يغطي عمليات الاستحواذ، والتملك وتبادل الملكية، وحقوق الأفراد بعملهم، وفرض تطبيق العقود؛ وهذه القواعد لا تغطي سلوك الأفراد وحسب، وإنما تشمل سلوك الجماعات الذي يتضمن الشراكات والشركات والمؤسسات الخيرية؛ أما دور الحكومة هنا فهو يتمثل في الحفاظ على هذه القواعد، وحماية ما يتمتع به الناس من ملكية وحرية، وفرض ما يبرمونه من عقود.

لكن هذا الدور محدود، فالقواعد لم توجد لتوجيه التجارة وإنما لتسهيلها، فهي أشبه بموقد النار الذي يحتوي عملية اشتعالها، ومن المهم أن لا تخمد طاقة السوق بسبب الإفراط في القواعد والضوابط، حيث تكفي القواعد الأساسية للملكية والتبادل التجاري والتعاقد كي يتاح للأشخاص أن يتعاونوا، بالطريقة التي يختارونها، من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة، وذلك على أساس من الأمانة والموثوقية والمكفولية، مما يؤدي إلى التشجيع على انطلاق تعاون اقتصادي أعظم ومضاعفة المنافع الكثيرة التي تنبثق منه.

منافع التبادل التجاري الطوعي

من السهل أن نتخيل بأن البائع هو وحده من يستفيد من التجارة، فهو الذي يحصل في نهاية المطاف على مقدار أكبر من المال بفضل ما يعقده من صفقات، وذلك بعكس المشتري الذي يقل ماله، وهذا يدفع البعض إلى الاعتقاد بأن البائع شخص طماع يهتم بتحقيق الربح لنفسه فقط دون الاهتمام بما يحصل عليه الآخرون.

لكن هذا الاعتقاد خاطئ، لأنه إذا كان صحيحا فلن يعود بعدها لاستخدام المال أي جدوى، فحينما كان المال يتكون في العصور الماضية من الذهب والفضة كان يمكن على الأقل استخدام المال لصناعة بعض المجوهرات ووسائل الزينة، لكن المال في عصرنا الراهن مصنوع من الورق ومعادن رخيصة ليس لها الكثير من الاستخدامات، فلا يمكن الانتفاع من هذا المال إلا بتبادله مقابل سلع وخدمات أخرى.

ويمكن القول بعبارة أخرى أن المال (وسيط للتبادل)، حيث يتبادله المشتري مقابل سلعة أو خدمة، ثم يتبادله البائع مقابل سلع وخدمات أخرى يقدمها شخص آخر، وكلاهما (البائع والمشتري) يعتبران نفسيهما وقد خرجا من الصفقة أفضل حالا، وإلا فإنهما لن يقبلا بعقد الصفقة في الأصل.

كيف يقوم التبادل التجاري بخلق القيمة؟

بما أنه لا يوجد أحد يقبل بتبادل أي شيء مقابل شيء آخر أقل قيمة منه فكيف يمكن القول بأن الطرفين يخرجان من الصفقة وهما أفضل حالا؟ إن الجواب يتمثل في أن القيمة، مثلها مثل الجمال، تكمن في عين من يعتقد بها، فهي ليست من الخصائص العلمية للأشياء (كالوزن أو الحجم)، وإنما هي ما يعتقده كل فرد حول هذا الشيء أو ذاك، فمن يعيش في بلد تكثر فيه الأمطار لن يشعر بقيمة كبيرة لكأس من الماء، أما من يعيش في بلد صحراوي فسينظر إليه كشيء ثمين، وقد يعتبر أحد المراهقين أن من الضروري امتلاكه لملابس على الطراز الحديث، لكن والديه قد ينظران إلى الملابس نفسها باستخفاف.

إن اختلاف البشر في تقييم الأشياء هو بالتحديد ما يجعل المنفعة إلى جانب طرفي التبادل كليهما، فالزبون الذي يشتري دجاجة من أحد تجار السوق يقيّم الدجاجة بأكثر من قيمة المال الذي يتبادله مقابل الحصول عليها، لكن التاجر يقيّم هذا المال بأكثر من قيمة الدجاجة، وعندما يقوم التاجر باستخدام هذا المال لشراء أشياء أخرى (كالخبز مثلا) فإن ما يحدث حينها هو تكرار لما حدث في السابق، فالتاجر يقيّم الخبز بقيمة أكبر من قيمة المال الذي يطلبه الخباز ثمنا لخبزه، وهكذا فإن هؤلاء الأشخاص الثلاثة (مشتري الدجاجة وتاجر الدجاج والخباز) ربحوا جميعا من صفقاتهم، وهو السبب الذي جعلهم يوافقون طوعا على القيام بهذه التبادلات.

وفي الواقع، كلما (زاد) الفارق في القيمة التي يقيّمون بها الدجاج والمال والخبز، كلما زاد معه ربح كلّ واحد منهم بفضل تبادلها؛ وهم لا يحتاجون في ذلك سوى إلى الاتفاق على قواعد لتبادل الأشياء، وهي قواعد الملكية والصدق والتعاقد التي تشكل إطار اقتصاد السوق الحر، أما في ما وراء ذلك فإن الشركاء في كل صفقة يهتمون بمصالحهم الذاتية حصرا، فكل واحد منهم يقوم بالتبادل لتحقيق المنفعة لنفسه، لا لمنفعة غيره.

ومع ذلك فإن اتباع هذه القواعد يجعل كل واحد منهم نافعا لغيره بشكل لاإرادي، وكأن (يدا خفية) تقوده إلى ذلك بحسب تعبير آدم سميث؛[17] فعلى الرغم من أن المصلحة الذاتية هي من يحرك كل واحد منهم فإنهم يتعاونون طوعيا في ما بينهم.

فمن خلال استخدام المال كوسيط يستطيع كل منا أن يتبادل، وأن يتعاون، لا مع من يتواجدون في السوق نفسه فقط، وإنما مع ملايين من الأشخاص الآخرين في بلدان أخرى لن نقوم بزيارتها يوما، وممن يتكلمون لغات لا نجيدها، ويتبعون ثقافات وسياسات لا نوافق عليها. وفي هذه التعاملات اليومية ينعم بالربح كلا الطرفين، ويتعاون الناس، وتُخلق القيمة، ويصبح بنو البشر أفضل حالا، وتزدهر الإنسانية بأجمعها.

الفقراء هم أكبر الرابحين

إن منظومة التبادل الحر هذه تتصف بأنها طبيعية ونافعة إلى حد يجعلها تنتشر في كل مكان، حتى إنها توجد بشكل خفي، أو يجري التسامح معها، في بلدان ترفض الأسواق الحرة لدواعٍ أيديولوجية، حيث يلاحظ بأن العديد من البلدان (بما فيها عدد من البلدان الآسيوية) تسمح لمواطنيها بقدر كبير من الحرية الاقتصادية بينما لا تمنحهم إلا القليل من الحرية على صعيد المسائل الشخصية والاجتماعية.

وفي الواقع، فقد كانت التجارة والتبادل التجاري من العوامل المهمة في السنوات الأولى من عمر العالم الإسلامي وما تلاها من انتشار للإسلام؛ كما إن فتح طرق التجارة العالمية خلق الثروة الهائلة التي تمتعت بها أوروبا إبان عصر النهضة، مما أدى بالتالي إلى ازدهار الفن والثقافة والتعليم؛ وكذلك ازدهرت القارتان الأمريكيتان بسبب صلاتهما التجارية مع أوروبا، ثم تبعتهما الصين في ذلك.

لكن هذا الارتفاع في أمواج الازدهار البشري لم يرفع معه الأغنياء أكثر من غيرهم، فالمستوى المعيشي للفقراء هو الذي استفاد أكثر من غيره، ويعبر الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان عن ذلك بمثال استمده

17 ثروة الأمم (م12): الباب الرابع؛ الفصل الثاني، المقطع التاسع.

من قدامى الرومان، فتمديدات المياه المنزلية كانت تعتبر من وسائل الرفاهية التي لا يتخيلها أحد في روما عاصمة الإمبراطورية الرومانية، فعضو مجلس الأعيان الروماني لم يكن بحاجة إلى هذه الخدمة لأنه كان يمتلك الكثير من الخدم الذين لا يكفون عن إحضار الماء؛[18] أما فقراء روما فكانوا يعيشون بين القاذورات، لكننا نرى اليوم فقراء روما الحديثة وهم يعتبرون تمديدات المياه المنزلية (الباردة والساخنة) من الأمور الطبيعية في الحياة اليومية.

ويمكننا أن نشاهد هذا التأثير بشكل واضح في الانفتاح الحالي للتجارة العالمية وانتشار مبادئ السوق في بلدان من أمثال الصين والهند، فخلال ثلاثة عقود يمكن القول بأن حوالي مليار أو أكثر خرجوا من هاوية الفقر المدقع بسبب ذلك، ويمكن للملايين أن يطمحوا اليوم إلى الدخول في عداد الطبقات الوسطى والتمتع بوسائل رفاهية متنوعة كالهواتف النقالة والتلفزيونات والسيارات، بل أصبح بإمكانهم في الواقع أن يعملوا في مكاتب ومصانع مكيفة ومريحة لا تطالها الأمطار عوضا عن الاضطرار إلى العمل في ظروف جوية متفاوتة وفي أماكن تفتقر حتى إلى الأرضيات.

كيف تصبح غنيا؟

من واجب المنتج أن يخدم الزبون

إن الزبون في المجتمع الحر يمتلك الخيار، فهو ليس مجبرا على الشراء من منتجين محددين (كالاحتكاريات التي تديرها الحكومة أو من يحسبون عليها)، وحتى إذا تآمرت جهات التزويد في ما بينها لزيادة الأسعار فإن من الصعب عليها الاستمرار في هذا التآمر بسبب إمكانية قيام أي جهة منها بالاحتيال على الأخريات وتخفيض أسعارها من أجل اجتذاب المزيد من الزبائن، وفي غضون ذلك تتمتع جهات تزويد غيرها بحرية الدخول إلى السوق والتنافس مع الشركات التي تحاول الإبقاء على الأسعار مرتفعة.

18 حرية الاختيار: ميلتون وروز فريدمان (م16)؛ ص147.

ولذلك فإن جهات التزويد في اقتصاد السوق الحر الحقيقي لا تمتلك أي سلطة تمكنها من استغلال الزبائن، فهي إذا لم تتمكن من إنتاج ما يريده الزبائن، بالنوعية المرغوبة والسعر الجذاب، فسرعان ما ستتعرض للخسارة. إن الأفراد ليسوا أسرى لدى سلطة الشركات، وإنما على العكس من ذلك، فجهات التزويد لا يمكنها الاستمرار في العمل إلا من خلال الاستجابة للطلبات المتغيرة التي يبديها العموم.

وإذا كانت الشركة كبيرة فإن حجمها لا يعفيها من مواجهة التنافس، فهي قد تنتج الكثير من السلع المختلفة وتنخرط في الكثير من المجالات، لكنها لن تواجه التنافس المحتمل الذي قد تمارسه الشركات الكبيرة الأخرى وحسب، وإنما قد تواجه أيضا تنافسا تقوم به شركات كثيرة أصغر حجما منها لكنها تستطيع منافستها في جوانب معينة من استثماراتها، فهذه الشركات الأصغر التي تحتاج إلى نفقات تشغيل أقل ربما تتمكن من إنتاج بعض منتجات الشركة الكبيرة بشكل أفضل أو بسعر أقل، كما إن الشركات الجديدة الابتكارية ربما تتمكن من طرح منتجات جديدة تنتفي معها الحاجة إلى واحد أو أكثر من منتجات الشركة الكبيرة.

ولذلك فإن من الخرافات الادعاء بأن الرأسمالية تؤدي إلى حركة مستمرة في تنامي حجم الشركات حتى ينتهي بها المطاف إلى احتكاريات بسبب سعي الشركات إلى تحقيق متطلبات (اقتصاديات السعة الهائلة)؛ فـ(السعة الهائلة) تنطوي على تكاليف أيضا، لأن التنظيمات الكبيرة تعاني من صعوبة شديدة في الإدارة وبطء الأداء؛ ويمكننا أن نحصل على الكثير من الدروس في هذا المجال بقراءة أية مجلة غربية يعود تاريخها إلى خمسين عاما مضت (مثلا)، فسنلاحظ حينها بأن قلة من الشركات التي وردت إعلاناتها في المجلة لا تزال على قيد الحياة، أما البقية فقد حصل عليها المنافسون الذين بدؤوا صغارا لكنهم استطاعوا أن يكونوا أكثر ابتكارا وأفضل أداء في مجال تحقيق الجدوى الاقتصادية.

لا عوائق في وجه السلطة الاقتصادية

إذن، لا تعاني السلطة الاقتصادية هنا من عائق تمارسه الشركات أو من يديرها لضمان استمرار سيطرة الأجيال مختلفة من أبناء المؤسسين لإدارتها، إذ يمكن لأي فرد أن يحقق الثراء في المجتمع الحر إذا استمر في عمله على خدمة العموم واجتذاب الزبائن، وفي الواقع إن ظاهرة (نهاية الاستثمارات بعد ثلاثة أجيال) تعتبر من الظاهرات الشائعة في المجتمعات الأكثر حرية: حيث يقوم أحدهم بتأسيس شركة وكسب المال لأسرته، لكن أحفاد هذا الشخص يتولون الشركة بمرور الوقت، وتبدأ شركات أخرى بالتغلب عليها في المنافسة.

إن هذه المنظومة أكثر إنصافا من المنظومات التي تسيطر فيها النخب على النفاذ إلى السلطتين السياسية والاقتصادية وتضمن لها ولعائلاتها إحكام قبضتها على هذه السيطرة؛ ففي المجتمع الحر يمكن لكل شخص يمتلك المهارة والتصميم أن يطمح إلى بناء الثروة إذا كان يرمي إلى خدمة الآخرين من وراء ذلك، فلا تنحصر فرصة تحقيق الثراء بأصدقاء أو عائلة أو حزب أرباب السلطة، ولا بمجموعات إثنية أو دينية محددة، بل إنك تجد في المجتمعات الحرة بأن البعض من أثرى الناس هم من المهاجرين الذين قدموا إلى البلاد حاملين معهم خبرات وأفكار مختلفة وطرحوا منتجات أو خدمات جديدة أولع الناس بشرائها.

أما إذا كان هنالك حكومة كبيرة يمكنها توزيع التفضيلات على أصدقائها فإن أرباب الاستثمارات سيحاولون عندها استخدام الحكومة لتحقيق منافعهم الخاصة، ولذلك فقد يسعون إلى إقرار تشريعات تحميهم من التعرض للمنافسة، أو حتى إلى تشريعات تمنحهم حقوقا بالاحتكار الكامل، وعلى الرغم من أنهم قد يبررون أفعالهم هذه من خلال الادعاء بأن ما قاموا به سيحمي العموم من السلع ذات النوعية الرديئة فإن دافعهم الحقيقي ليس إلا الرغبة في احتكار السوق لأنفسهم، لكن ذلك من شأنه أن يمنحهم سلطة إجبارية لا تتوافق مع المجتمع الحر، إذ يجب أن لا تمتلك الحكومة سلطة حَرف مسار السوق وخلق الاحتكاريات، بل إن دورها يجب أن يتمثل في توسيع نطاق الحرية والتنافس.

سؤال: أليس التنافس والربح والترويج الإعلاني من الأمور التي تهدر الموارد؟

الجواب: لا؛ فالربح هو ما يدفع الناس إلى العمل والسعي خلف الفرص وإنتاج سلع وخدمات يقرر الآخرون شراءها بشكل طوعي تماما؛ كما إن الربح يشير أيضا إلى استخدام الموارد في إنتاج سلع أو خدمات يقيّمها المجتمع بأكثر من قيمة الموارد نفسها.

إن الترويج الإعلاني مهم لأنه يوفر للناس معلومات حول المنتجات الجديدة وما طرأ من تحسينات على المنتجات الراهنة؛ والتنافس يوفر للناس إمكانية الاختيار بين منتجات مختلفة مما يدفع المزودين إلى الابتكار وتقديم نوعية أفضل بتكلفة أقل، ومن دون التنافس يفقد الزبون سلطته، فإما أن يقبل مجبرا بما "تتكرم" به الاحتكاريات، وإما أن يخرج من السوق خالي الوفاض.

الاستثمار الريادي

إن النجاح في الاقتصاد الحر لا ينحصر في العمل بجد، وإن كان هذا العامل مفيدا في معظم الأحيان، حيث يجب التزويد بسلع وخدمات يريدها الآخرون ويبدون استعدادهم لشرائها، وهذا العمل قد يتضمن المخاطرة (تخمين ماهية المنتجات الجديدة التي سيطلبها الناس) وتنظيم سلسلة إنتاجية قد تضم العديد من المزودين الآخرين والعمال والموزعين. وهنالك عدد قليل نسبيا من الأشخاص المستعدين لتجشم عناء هذه المخاطر والمسؤوليات، لكن الإسهام الحقيقي الذي يقدمه هؤلاء (المستثمرون الرياديون) يتمثل في التوقع الناجح للمطالب وتنظيمهم لما يتطلبه الإنتاج من منظومات وشبكات وجهود؛ فهم يتحملون عبء مخاطر كبيرة لكنهم سيحصلون على عائدات جيدة إذا قام العموم فعلا بشراء منتجاتهم.

وهذا بدوره يشجع على الإنتاج والابتكار؛ فهو يحفز الناس على إنشاء منتجات وعمليات جديدة أفضل من سابقاتها أملا بأن يتمكنوا هم أيضا من تحقيق الثروة التي حازها المستثمرون الرياديون السابقون، وهذه الحركة المستمرة للتطوير والابتكار تنفع الزبائن ولذلك فهي تنفع

المجتمع بأكمله، فالابتكارات التي توفر في عمل الناس أو تحسن حياتهم تؤدي إلى رفع مستوى الازدهار وتنشر الثروة على نحو يتفوق على أي خطة حكومية لتقديم الرعاية الاجتماعية.

إن الزبون ينتفع من السلع والخدمات التي لا يمكن له أبدا أن يوجدها أو ينتجها بنفسه، وعلى سبيل المثال: يتوجب القيام بالكثير من البحوث والتجارب لتطوير وإنتاج أي دواء فعال، ومن المستبعد أن يتمكن الأفراد من امتلاك الخبرات الكيميائية والبيولوجية والتصنيعية اللازمة، لكن الشركات الدوائية المتخصصة تمتلك هذه المتطلبات؛ كما إن الصيدلاني العادي يمكنه الإحاطة بالمعلومات التخصصية المتعلقة بالاستخدام والكفاءة والتأثيرات الجانبية لحوالي خمسمئة أو أكثر من الأدوية التي تحتويها صيدليته، أما الزبون الذي يرتاد الصيدلية فمن المستبعد أن يكتسب هذه المعرفة التخصصية، ويصح هذا الأمر خصوصا إذا كان يجب على الزبون أن يصبح خبيرا أيضا في الطعام والشراب والكساء والأحذية وكل الأشياء الأخرى التي يحتاج إليها في حياته اليومية.

إن المستثمر الريادي قد يجمع ثروة، لكنه لا يفعل ذلك على حساب الآخرين، فما يكسبه من أموال لا يأتي إلا مما يدفعه الزبون بشكل طوعي؛ وهو لا يحقق الغنى إلا من خلال خدمة الآخرين، لا من خلال فرض الضرائب على الناس واستغلالهم؛ وهو لا يتمكن من الحفاظ على ثروته إلا من خلال الاستمرار في خدمة العموم. وإذا أراد المستثمر الريادي أن يستمر في كسب المال فلا بد له من فهم الزبون وتوقع احتياجاته، ولذلك تجده يبحث دائما عن أي فجوة إنتاجية ويسعى إلى ملئها، فهو منخرط في عملية مستمرة يحاول من خلالها الحفاظ على تلبية احتياجات الزبون.

الربح والمضاربة

إذن، تؤدي إمكانية الربح إلى تحفيز المنتجين (مهما كان حجمهم) على تجشم المخاطر والابتكار والتنظيم والعمل لخدمة الآخرين. وإذا كان العديد من منتقدي الاقتصاد الحر يستهجنون فكرة الربح فإن جميع

البشر هم في الواقع يسعون خلف الربح، فنحن نضحي ببعض الأشياء لنكسب شيئًا آخر نقيّمه بقيمة أكبر، وعلى سبيل المثال: إننا نبذل الوقت والجهد في التنظيف من أجل أن نحصل على بيت أنيق ومرتب، وذلك لأننا نقيّم البيت النظيف بقيمة تتفوق على قيمة جهود التنظيف، وما بينهما من فرق هو ما نكسبه من ربح، وهو ليس ربحا ماليا، لكنه يكاد يتماثل في نواحٍ أخرى مع يقوم به المستثمر الريادي عندما يشتري لوازم الإنتاج وينتِج شيئًا يبيعه بسعر يزيد على تكلفة المدخلات؛ وحتى عندما ننخرط في مشروعات اجتماعية أو خيرية (كالعمل في الهيئة المدرسية مثلا) فإننا نفعل ذلك لخدمة غاياتنا الخاصة حتى وإن كانت هذه الغايات ربما تتمثل في تحقيق مستوى تعليمي جيد لكافة أطفال المنطقة التي نقطنها، وهذا أيضا يعتبر من الأرباح (غير المالية) أيضا، لكن الربح (المالي) هو وحده من يبدو بأن نظرات النقاد تنصب عليه وتكرهه، لكن هذا الموقف يفتقر إلى المنطقية والانسجام.

ويصح الأمر نفسه عند انتقاد (المضاربة)، ففي الواقع، ليست المضاربة أمرا ينحصر بالأسواق المالية، فجميعنا مضاربون: فالمزارع ينثر البذور أملا في محصول يمكن تسويقه، والتلميذ يذهب إلى المدرسة أملا في الحصول على المؤهلات التي توسع فرصه في الحصول على وظيفة، وهذان المثالان ليسا إلا مشروعين من مشروعات المضاربة.

أما في عالم المال فإن المضاربة تحتل مرتبة متقدمة في سلم الأهمية، فالسفن ما كان لها أن تبحر لولا استعداد شركات التأمين والتعهد للمضاربة وتجشم المخاطر المتعلقة بإبحار السفينة بأمان؛ كما إن الكثير من جوانب الإنتاج الحديث تعتمد على عقود كبيرة وبعيدة الأمد (كاتفاقيات التزويد، أو عقود بناء المصانع وصيانتها). وليس من المعقول أن يعمد كل منتج إلى تجشم الخطر بأكمله، ولذلك فإنه يدعو الآخرين إلى شراء حصص من مشروعه، وهو نوع آخر من أنواع المضاربة. وفي أسواق المال يقوم المضاربون بالبيع والشراء أملا بتحقيق الأرباح، ولكن ذلك يتطلب منهم الإلمام بفهم خبير يلم بالشركات التي يتاجرون بها وما لها من آفاق مستقبلية، وهذه الخبرة تقدم للسوق معلومات مفيدة وتساعد

على وصول الأسعار إلى المستوى المناسب على نحو أسرع مما يحدث في غيابها، مما يجعل السوق بأكمله أكثر استجابة وكفاءة.

إن الطمع وكسب الربح أمران مختلفان، فالناس يسعون إلى الربح لتحقيق مصالحهم الذاتية، لكن هذا الأمر لا يتطابق مع الطمع، فلا بد من تحقيق المصلحة الذاتية إلى حد ما إذا كنا نرغب بالبقاء على قيد الحياة وتجنب الأذى وتغذية أجسامنا، لكن الطمع فكرة أخلاقية تشير إلى أن هذا الشخص أو ذاك يبالغ في الاهتمام بمصلحته الذاتية إلى حد يتسبب بالضرر للآخرين؛ أما في المجتمع الحر فإن المنتجين لا يمكنهم تحقيق مصالحهم الذاتية إلا من خلال مساعدة الآخرين.

الاستثمار والعلاقات

على الرغم من أهمية الاستثمار فإنه لا يمثل كل أوجه الحياة، فحتى أكثر المستثمرين جدا في عمله في المجتمع الحر تجده يمتلك أسرة واهتمامات أخرى كالرياضة أو الهوايات أو ينتمي إلى مجموعات أو جمعيات تشاركه بعض الأمور التي تثير حماسه، ويكفي أن ننظر إلى البلدان الرأسمالية (كإيطاليا التي تتميز فيها العلاقات العائلية بقوتها) لنلاحظ بأن الأسرة واقتصاد السوق أمران يتلاءمان بسهولة.

إن الاستثمار لا يبرر التعامل مع الناس بقسوة، ولا شك في أنه لا يبرر إيذاء الآخرين، فهذا الأمر يتناقض مع العمل بمبدأ (كف الأذى)؛ كما إن الكثير من العلاقات الأكثر فائدة تجري في الحقيقة ما بين زملاء يجمعهم العمل في مكان واحد. إن اقتصاد السوق الحر يعزز العلاقات الاجتماعية بطرائق أخرى أيضا فهو يمنح الناس ما يلزم تكريسه من الثروة والوقت اللازمين لاهتمامات أخرى، كالتنظيمات الدينية أو الاجتماعية والمقاصد الخيرية.

كيف تعمل الأسواق؟

منظومة السعر للتواصل عن بعد

معظم الأسواق يعمل من خلال المال كوسيط، فمن دونه سنحتاج للتبادل

المباشر (بالمقايضة مثلا)، لكن المال يلعب دورا مريحا في هذا المجال، فالبائع يمكنه أن يتبادل السلع أو الخدمات مقابل المال، ثم يتسوق هذا البائع باحثا عن القيمة الأفضل قبل أن يتبادل هذا المال مقابل سلع أو خدمات أخرى، وهذا يعني بأن الحلاق الجائع لا يحتاج من أجل التبادل إلى البحث عن خباز يريد أن يحلق شعره.

والأسعار يجري التعبير عنها بالمال في العادة، والأسعار ليست معيارا للقيمة لأن القيمة توجد في أذهان من تتعلق بهم، واختلاف الأشخاص يعني اختلاف تقييم الشيء نفسه؛ لكن الأسعار تكشف أمرا ما حول طلب الناس على المنتجات وحول ندرتها، فهي تعكس السعر الذي يبدي الناس استعدادهم بموجبه لتبادل شيء مقابل شيء آخر.

ولا يكاد يوجد مؤشر يتفوق على مؤشر السعر في التعبير عن الندرة،[19] وهو لا يكتفي بكشف المواضع التي يزيد فيها الطلب فحسب، فالأسعار المرتفعة تحث المزودين أيضا على تلبية الطلب، لأن المنتجين عندما يلاحظون هذه الأسعار المرتفعة يدخلون إلى السوق أملا في التقاط الأرباح المتوقعة مما يؤدي إلى تركيز الموارد (كالعمل ورأس المال) على تلبية الطلب؛ وعلى النحو ذاته، تؤشر الأسعار المنخفضة على أن الطلب ضعيف وأن من الأفضل استخدام الموارد في مواضع أخرى.

وبهذه الطريقة تلعب الأسعار دورا حيويا في الاقتصاد الحر، فتساعد على نقل الموارد إلى المواضع التي تكون في أشد الحاجة إليها وتبعدها عن المواضع التي تفيض فيها عن الحاجة، كما إنها تساعد أيضا على التخلص من الهدر، فالمزودون يحتاجون إلى البحث عن الموارد ذات الجدوى الاقتصادية الأعلى إذا كانوا يرغبون بتحقيق أعلى الأرباح، مما يساعد على التوفير في الموارد وضمان استخدامها بأعلى مستوى ممكن من الإنتاجية.

إن هذا التأثير ينتقل من سوق لآخر على امتداد الاقتصاد بأكمله،

---

19 وردت هذه النقاط بشكل واضح في: الفردانية والنظام الاقتصادي: فريدريك هايك (م17). ولمن يرغب بالاطلاع على ملخص موجز لهذه النقاط يمكنه الاستعانة بـ: المفكر الليبرتاري فريدريك هايك.. أفكاره وتأثيره: إيمون باتلر (م18).

بل على امتداد العالم بأجمعه، وعلى سبيل المثال: لنفترض اكتشاف استخدام جديد للقصدير، مما يؤدي إلى بدء زيادة طلب المصنّعين للمزيد من هذا المعدن، وستحفز الأسعار المرتفعة شركات التعدين على إنتاج المزيد من القصدير، وستشجع تجار الجملة على التزويد به؛ وعلى النحو نفسه، سيقوم مستخدمون آخرون للقصدير بالبحث عن بدائل تغنيهم عن دفع الأسعار المرتفعة، وسيطلبون المزيد من هذه البدائل، مما سيرفع أسعار هذه البدائل، مما سيشجع على إنتاج المزيد منها، كما سيحفز المستخدمين على البحث عن بدائل لهذه البدائل.

وهكذا تقوم الأسعار ببث معلومات حول الندرة على امتداد المنظومة الاقتصادية بأكملها، وهو ما يدعوه فريدريك هايك، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل: «منظومة شاسعة للتواصل عن بعد» يستفيد منها السوق، حيث تكشف له بشكل دائم مواضع الفائض والعجز وتدل الناس على المواضع الأفضل لتكريس جهودهم ومواردهم.

الأسواق لا يمكنها أن تكون مثالية

إذا قرأت أي كتاب من كتب المناهج الجامعية في الاقتصاد فربما تخرج بانطباع مفاده أن الأسواق تعتمد على «التنافس المثالي» بين أعداد كبيرة من مزودين متماثلين يبيعون منتجات متماثلة لزبائن متماثلين، لكن هذا التصور غير صحيح، فهذا الطرح ليس إلا فكرة تجريدية نظرية، أما الواقع فيبين لنا بأن الأسواق تعمل لأن الأشخاص والمنتجات يختلف بعضها عن بعض، بل إن هذا الشرط لا غنى عنه في عمل الأسواق.

فإذا كان الجميع يتشاطرون القيم نفسها فلن يقوم أي أحد بتبادل أي شيء، فكلا طرفي التبادل سيقيّمان السلع بشكل متطابق، وعندها لن يكون هنالك من داعٍ للتبادل، فالتبادل لا يحدث إلا لأننا نختلف على القيمة، وإذا قدم كل المزَودين منتجات متطابقة بأسعار متطابقة فلن يكون هنالك ما يكسبه الزبون من الاختيار في ما بينها، ولن يستطيع أحد المزودين أن يفوز في التنافس ويحقق أرباحا مرتفعة.

لكن الأرباح المرتفعة هي ما يدفع المستثمر الريادي إلى التفوق على

غيره في التنافس، وهو يقوم بذلك من خلال جعل منتجاته أرخص (عبر تطوير العمليات الإنتاجية مثلا)، والأهم من ذلك أن المستثمرين الرياديين يقومون بذلك من خلال جعل المنتجات الخاصة بهم أفضل من غيرها، فهم يضيفون الابتكارات إلى منتجاتهم ويميزونها عن غيرها، ويقدمون للمستهلك شيئًا جديدا أفضل من السلع القديمة التي اعتاد عليها، وهم يسلطون الأضواء على ما يدخلونه من تغييرات أملا بأن يقوم المشتري فعلا بتفضيل منتجاتهم على المنتجات الأخرى.

إن هذا الأمر يجعل الأسواق الحرة تتميز بديناميكية تثير الإعجاب، ويجعلها تختلف عن النموذج الساكن الجامد الراكد الذي تطرحه كتب المناهج الجامعية السائدة في ما تحتويه من رسومها البيانية التي توضح مخطط العرض والطلب؛ فالمزودون لا يتوقفون عن الابتكار من أجل التزويد بمنتجات أكثر جاذبية، والزبائن لا يتوقفون عن البحث سعيا إلى ما يدخل على هذه المنتجات من تحسينات.

استحالة التخطيط المركزي

ولا يمكن أن تتوافق ديناميكية هذه المنظومة السوقية مع ما تبذله الحكومة من محاولات لتوجيه الاقتصاد وإنتاج سلع يرغب بها الناس؛ فالاحتكاريات الحكومية لا تعاني إلا القليل من الضغط الذي يدفع إلى الابتكار، ولا يمكن لموظفي الحكومة أن يعلموا فعلا ما الذي يرغب به ويقيّمه أفراد العموم، وهم قد يجرون استطلاعات الرأي أحيانا لكن هذا الإجراء لا يعوض عن التنافس المستمر الذي يحدث في السوق، والذي تعطي فيه الخيارات الشرائية التي يتخذها المستهلك معلومات على مدار الساعة يستفيد منها المنتجون في معرفة واقع الطلب.

وإذا أراد المستثمر الريادي أن يحقق النجاح فلا بد له أن يفهم زبائنه، وهو لا يستطيع أن ينتظر عدة سنين لمعرفة رأيهم حول حزمة كاملة من المنتجات، كما تفعل الحكومة عند الانتخابات، ويجب عليه أن يبقى متنبها لما يريده الزبائن ولتكلفة وتوفر الإمدادات والمدخلات؛ وعلى سبيل المثال: يحتاج سمسار العقارات إلى معرفة ما يحدث في السوق المحلي للعقارات (كأن يكون المشترون المحتملون يهتمون بنوع معين من

المنازل)، لكن هذه المعرفة لا تنفعه إن كانت تأتيه كل شهر، فهو يحتاج إلى تجديدها كل يوم، بل كل ساعة؛ ولا يمكن لأي سلطة مركزية أن تجمع هذه المعلومات ذات التغير السريع، ناهيك عن إمكانية اتخاذ الحكومة لأي أجراء بناء على هذه المعلومات قبل تغيرها بشكل كامل مرة أخرى.

ومن الناس من يعتقد بأن عدم التخطيط المركزي للاقتصاد الحر يعني بأنه يعاني من العشوائية واللاعقلانية، لكن واقع الأسواق يبين لنا بأنها على درجة كبيرة من النظام، فمن خلال اتباع قواعد متفق عليها للملكية والتبادل يستطيع الناس أن يتاجروا ويتعاونوا ويتوقعوا تصرفات الآخرين على قدر كبير من اليقينية. كما إن الأسواق تتصف بالكثير من العقلانية أيضا، فهي تستخدم الخبرة والمعرفة المحلية لملايين الأفراد الذين يرسمون خططهم الخاصة ويعدلونها على نحو يلائم الخطط المتغيرة للآخرين، فالاقتصاد الحر يحصل فيه قدر أكبر من التخطيط بالمقارنة مع الاقتصاد الخاضع للتخطيط المركزي، لكن التخطيط في الاقتصاد الحر يحدث على مستوى الأفراد، وليس على مستوى الدولة.

سؤال: ألم تفشل الأسواق الحرة في حماية البيئة؟

الجواب: لا؛ لم تفشل الأسواق في هذا الأمر، والأمر يتلخص في أنه ليس هنالك أي سوق للسلع البيئية الوفيرة، فالأسواق تعمل جيدا عندما تكون الأشياء نادرة وعندما يمكن استبعاد من لا يدفع، وليس عندما تكون متوفرة بكثرة أو عندما لا يمكن استبعاد من لا يدفع.

وعلى الرغم من ذلك، فقد بدأ الناس يلاحظون بأنه من الممكن أن تكون هنالك أسواق للسلع البيئية أيضا، فعلى سبيل المثال : عوضا عن السماح بصيد الأسماك البحرية على نحو مدمر أصبحت بعض البلدان تفرض حدودا مستدامة للصيد وتصدر التراخيص التي تسمح بصيد جزء من الكمية الإجمالية المتوفرة، وهذه الرخص قابلة للتبادل التجاري، مما يؤدي بشكل سريع إلى ظهور سوق لهذه الرخص، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز كفاءة الصيد مع المحافظة على ارتفاع الكميات المتاحة.

وعندما يصبح الناس أغنى، بفضل اقتصاد السوق الحر، يمكنهم تحمل التكاليف اللازمة لزيادة العناية ببيئتهم، فالصين تعاني من تلوث شديد بسبب صناعاتها، لكن الصينيين هناك يقيّمون النمو الاقتصادي الرئيسي بقيمة تعلو على قيمة رفاهية التمتع بهواء نقي؛ ومع زيادة غنى الصينيين، وكما هو حال أي بلد سبقهم في الغنى، ستتغير المعايير وسيكونون أكثر قدرة على تحمل تكاليف عمليات صناعية أنظف لا تلوث الهواء إلا على نحو أقل بكثير.

المشروعات التي ترعاها الدولة

ليس هنالك ضمن دول عالمنا المعاصر إلا قلة قليلة من الدول التي لا تزال تمتلك وتدير فعليا كل النشاط الإنتاجي على أراضيها، فمعظم اقتصادات العالم تعتبر اقتصادات «مختلطة» لا تقوم فيها الحكومة إلا بامتلاك بعض الاستثمارات ومحاولة إدارة ما تنتجه استثمارات أخرى عبر التخطيط والتشريعات والدعم والضرائب وملكية بعض الأسهم.

لقد شهد القرن العشرين قيام العديد من البلدان بتأميم القطاعات الاستثمارية التي كان يعتقد بأنها ذات أهمية استراتيجية خاصة، ولا تزال الكثير من البلدان مستمرة في امتلاك هذه الاستثمارات والسيطرة عليها، والتي تتضمن: الاتصالات اللاسلكية، والنقل، والصيرفة، والمرافق، والتعدين، وغيرها الكثير.

ومما يؤسف له أن ملكية الدولة لهذه الاستثمارات أدت في جميع الحالات تقريبا إلى تشكيل احتكاريات حكومية، وهذه الاحتكاريات تكون في العادة ذات أحجام هائلة تصل إلى حد يستعصي معه إدارتها بفعالية؛ وينبغي التنبيه إلى أنه ليس من المهم ما إذا كانت الاحتكاريات عمومية أو خاصة، فلا فرق بينها في ما تصاب به من التورم والكسل، وهي تشترك في ما تقدمه من خدمات سيئة بتكاليف مرتفعة.

إن الأهمية الاستراتيجية لهذه الاستثمارات لا تبرر ما تراه بعض الدول من وجوب امتلاكها، فالمصارف في معظم أغنى البلدان تعود

لجهات خاصة، وفي الواقع إن تحويل هذه المصارف إلى احتكارية بيد الدولة يعني الدمار السريع لها ولما يعتمد عليها من استثمارات وأسر؛ كما إن الشركات التجارية التي تزود الحكومة أو تتعامل مع المستهلك بشكل مباشر هي التي تقوم بتقديم معظم خدمات الاتصالات اللاسلكية والنقل والمرافق في عالم اليوم. ولقد أقدمت الكثير من البلدان على خصخصة ما لديها من شركات مملوكة للحكومة لأنها لاحظت بأن هذه الخدمات الهامة يمكن تقديمها بشكل أفضل على يد شركات متنافسة تستطيع استقدام الخبرة الإدارية الخاصة ورأس المال الخاص.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تعلمت الحكومات من التجارب بأنها تستطيع التحكم بالاستثمارات دون امتلاكها، حيث يمكنها ببساطة أن تشتري حصة في شركة مهمة (مملوكة للقطاع الخاص اسميا)،واستخدام حقوقها كمالك للأسهم في توجيه ما تفعله هذه الشركة والتدخل في تعيين مجلس إدارتها، وفي بعض الأحيان تشتري الحكومة "حصصا ذهبية" تعطيها الكلمة الفصل في القضايا الأساسية.

لكن هذا التدخل التدريجي وأمثاله سيتعرض للرفض في المجتمع الحر، فهو يقترب مما تقوم به الدولة من ملكية للاستثمارات ومصادرتها، حيث يسمح للحكومة باتخاذ قرارات تخص الاستثمارات المعنية دون الحاجة إلى شرائها، وهكذا فإن المالكين (بمن فيهم الأشخاص العاديين الذين قد يستثمرون مدخراتهم ومعاشاتهم التقاعدية في شركات عالية القيمة) سيتعرضون في الواقع إلى سرقة أملاكهم، ناهيك عن تفشي فرص الفساد، فمن تحابيهم الحكومة سيحصلون على مناصب إدارية تدر الكثير من المال، والمصانع قد تُبنى في المناطق التي تفضلها الحكومة، والناتج النهائي يمكن للحكومة أن تستخدمه لمنفعة مؤيديها.

كما إن الحكومات يمكنها أن تتحكم فعليا بالشركات الخاصة من خلال إصدار الضوابط، فالضوابط يمكنها وضع حدود أو خطط لكيفية عمل الشركات وتحديد ما تنتجه وما تتقاضاه واختيار مجالات استثمارها وخلقها لفرص العمل ومقدار ما تدفعه من أجور للعاملين وغير ذلك الكثير. وهذا النوع من سيطرة الدولة على الموارد الخاصة شائع جدا، حتى إنه

يحدث في الدول التي تدعي الحرية، لكنه يتناقض تماما مع مبدأ الملكية الخاصة الذي يعتبر من الأسس الضرورية للمجتمع الحر الحقيقي.

التجارة العالمية

التجارة ضد الحمائية

إن المنافع التي تنشأ من التجارة الحرة بين الأفراد في البلد نفسه يمكنها أن تنشأ أيضا من أشخاص يتاجرون عبر الحدود العالمية، فالتجارة تسمح للبلدان بأن تتخصص في ما تتفوق على غيرها في فعله، وترسل ما يفيض عن حاجتها إلى بلدان ذات مقدرة أفضل على فعل أمور أخرى؛ فعلى سبيل المثال: تأتي معظم الأزهار المقطوفة في العالم من كينيا التي تمتلك التربة والمناخ الملائم لزراعتها، كما تشتهر تشيلي وأستراليا وفرنسا بأنها البلدان الأولى في إنتاج الخمور بسبب توفر الأرض والمناخ المناسبين ولما لشعوبها من خبرة متراكمة في هذا المجال، وقد أصبحت الهند بما لها من قوة عاملة منخفضة الأجور وعالية التدريب من البلدان المهمة في مجال تكنولوجيا المعلومات وخدماتها؛ فالتجارة العالمية تتيح للناس أن يتخصصوا وأن يجمّعوا رأس المال (كالأدوات والمعدات) من أجل زيادة الجدوى الاقتصادية لإنتاجهم.

وبما أن قيم الناس في البلدان المختلفة قد تختلف بشكل أكبر بكثير من اختلاف قيم الناس في البلد نفسه، فإن الفرص الممكنة لتحقيق الكسب المتبادل عبر التجارة هي أكبر بكثير من ذلك؛ ففي العصور الوسطى (مثلا) كان الرحالة الأوروبيون يدفعون أسعارا مرتفعة مقابل منتجات كالشاي الذي كان ينمو بسهولة ووفرة في الهند والصين، أو كالبهارات التي كانت رخيصة وشائعة في الشرق الأوسط؛ أما في يومنا هذا فإن الناس يقطعون نصف الأرض وهم يسافرون جوا لزيارة الروائع الهندسية في مدينة البندقية الإيطالية أو للاطلاع على ثقافة تايلند، فتجدهم متعجبين من الفارق الذي يختلف فيه هذان المكانان عما في أوطانهم.

إن المجتمع الحر مفتوح أمام منتجات البلدان جميعها، وهو يدرك المنافع الديناميكية المتحققة من التجارة، وكيف أن التجارة تساعد على نشر الازدهار؛ أما البديل عن ذلك فهو الحمائية: وهي ما يحدث حين تحاول البلدان أن تحمي مزوديها من خلال حظر الاستيراد من البلدان الأخرى، مما يسهل على المزود المحلي أداءه لعمله، لكن هذا الأمر يعني حرمان المستهلك المحلي من سلع وخدمات أجنبية تتصف بأنها أفضل أو أرخص، فيدفع هذا المستهلك أسعارا أعلى للمنتجين المحليين المحميين، وتقل الخيارات المتاحة أمامه، ويُجبَر على القبول بالمنتجات ذات النوعية الأدنى.

الحمائية هدر

عندما ينتج بلد من البلدان (محليا) شيئًا يمكن إنتاجه على نحو أفضل أو أرخص في الخارج، فإنه يهدر الموارد بفعلته هذه (بما فيها الموارد البيئية)؛ وقد أشار آدم سميث إلى أن البيوت الزجاجية تتيح إنتاج العنب في إسكتلندا على الرغم من برودتها وغزارة أمطارها، لكن تكلفة إنتاج العنب في هذه الحالة تزيد بحوالي (30) ضعفا على تكلفة إنتاجه في فرنسا التي تنعم بأشعة شمس طبيعية؛ فلماذا نهدر الموارد (وقتنا ومالنا وجهدنا) على محاولة فعل أمر ما بأنفسنا عندما يمكن للآخرين فعله على نحو أفضل أو أرخص؟[20]

وليس من الغريب أن يمتعض المنتجون الكفوءون من البلدان الأخرى التي تحاول الابتعاد عن منتجاتهم من خلال أساليب الحظر وحصص الاستيراد والرسوم الجمركية، ومن المنطقي أن يعمد هؤلاء المنتجون إلى الانتقام من خلال إقامة معوقات خاصة بهم، لكن هذه العلاقة التجارية لا تنفع أيا من الطرفين، فمن الأفضل بكثير (خصوصا لأن السلع المستوردة الأرخص تستفيد منها الشريحة الأشد فقرا من سكان البلدين قبل غيرها) أن تزال كل المعوقات ويسمح للناس بالتبادل التجاري كما يشاؤون.

ويسري الأمر نفسه على الهجرة، ففي المجتمع الحر لا يمكن للحكومة أن تضع العراقيل أمام حركة الناس بين البلدان، فالمهاجرون يحضرون

20 ثروة الأمم (م12)؛ الكتاب الرابع، الفصل الثاني.

معهم الطاقة والأفكار الجديدة التي تنفع البلاد التي ينتقلون إليها، ومثال ذلك ما تحقق من ازدهار هائل بفضل أمواج الهجرة التي حدثت داخل أوروبا والتي توجهت نحو أمريكا الشمالية؛ وليس من السهل التخلي عن الضوابط التي مرت عليها عقود من الزمن، وربما يتسبب هذا التخلي بمشكلات مؤقتة، لكنه يجب أن يبقى هدفا نهائيا لكل من يؤمن بالمجتمع الحر.

التجارة الحرة على صعيد الممارسة

إن البلدان ذات الأنظمة التجارية المنفتحة تنمو بشكل أسرع وتصبح أكثر ازدهارا بالمقارنة مع البلدان التي لا تتمتع بمثل هذه الحرية، ولنتناول هنا ما يجري في مدن تجارية صغيرة من أمثال هونغ كونغ أو سنغافورا، فهما لا يملكان أية موارد طبيعية تساعدهما، وفي ستينيات القرن الماضي كانتا تعانيان الفقر كما هو حال الكثير من البلدان الأفريقية والكاريبية التي تمتلك موارد هائلة، أما اليوم فهما أغنى مما كانا عليه بأضعاف مضاعفة، والفضل في ذلك يعود إلى حرية التجارة والاقتصاد.

لقد أدى انتشار التجارة إلى تقليص الفقر في العالم على نطاق واسع، لكن هنالك من يخشى من أن يؤدي السماح بالاستيراد، وبالاستثمار الأجنبي خصوصا، إلى استغلال السكان المحليين، ومثال ذلك ما تحتويه بعض البلدان من مصانع يكدح فيها العامل المحلي ضمن ظروف غير مناسبة من أجل إنتاج الأحذية أو الألبسة لصالح شركات أجنبية؛ أما الحقيقة فتقول بأنه ليس هنالك من يجبر أي أحد على العمل في هذه المصانع، لكن معظم الناس يفضلون كثيرا العمل في هذه المصانع بأجر منتظم على العمل في الحقول تحت الشمس الحارقة مقابل عائد يتصف باللايقين والانخفاض؛ وفي بعض البلدان التي حضرت إليها الاستثمارات الأجنبية (كفيتنام)، أصبح من الممكن لعمال المصانع أن يطمحوا اليوم إلى امتلاك دراجات نارية خفيفة وتلفزيونات وغيرها من وسائل الرفاهية التي لم يحلموا بها من قبل.

وتكاد كل المنتجات المعقدة في يومنا هذا (كالهاتف النقال أو الكومبيوتر المحمول) تتضمن موارد ومهارات وخبرات جرى تجميعها من كافة أنحاء الأرض؛ فقد يعيش مصمم الجهاز في كاليفورنيا، لكن ذلك لا يمنع من إدارة الإنتاج على يد أشخاص في هونغ كونغ، ومن التصنيع على يد أشخاص في الصين، أما المعادن وغيرها من المواد المستخدمة في الإنتاج فقد تأتي من مناجم في آسيا أو أستراليا أو أمريكا الجنوبية، كما إن المنتجات النهائية قد تتولى نقلها شركة للشحن البحري في اليونان أو شركة للخطوط الجوية في هولندا؛ أما إذا أردنا التكلم عن مستخدمي المنتجات فإنهم يتوزعون من شرق الأرض إلى غربها.

وعندما يتاجر الناس مع غيرهم من مواطني البلدان الأخرى فسيتمكنون حينها من أن يفهموهم بشكل أفضل، أو أن يحترموهم على الأقل، فالتاجر لا يمكنه أن يتحمل تكلفة تخيل نفسه منتميا إلى مكانة أعلى من مكانة الأمم والأعراق الأخرى، فإذا أراد تحقيق المنافع لنفسه فلا بد له من التجارة بسلام مع الآخرين باعتباره مزودا أو متعاونا أو زبونا. إن التجارة العالمية تنتج التفاهم والسلام، وهو أمر له منافعه الخاصة الأوسع، وليس من المفاجئ، بعد ما أوردناه، أن يلاحظ المرء بأن معظم المجتمعات الحرة المنفتحة هي المجتمعات التي تمارس أكثر أنواع التجارة حرية وانفتاحا.

سادسا: الملكية والعدل

رأينا في الفصل الرابع كيف أن «العدل» يمتلك معنى محددا بصرامة، فهو يتعلق بالكيفية التي تحكم تصرف الناس باحترام في ما بينهم، وليس بالكيفية التي يجب توزيع عائدات الناس في ما بينهم على أساسها؛ لكن القواعد التي تحكم طريقة سلوك الناس في ما بينهم تتصف بأنها معقدة، ولا بد للحفاظ على قواعد الأداء هذه وفرضها من توفر قيم ومؤسسات اجتماعية معينة: كالملكية، وحكم القانون، واحترام حقوق الآخرين.

الملكية الخاصة

معنى الملكية

إن قدرة الناس على حيازة الملكية تعتبر من الأمور الرئيسية في عمل المجتمع الحر، فحيازة الملكية تعني: قدرة المرء على الاحتفاظ والتحكم بشيء ما، وأن يمتلك الحق باستبعاد الآخرين منه (وهو شرط لا غنى عنه)؛ وعلى هذا الأساس يمكن للمرء أن يستمتع بملكيته، أو يؤجرها، أو يبيعها، أو يمنحها، أو حتى أن يدمرها، لكن الآخرين لا يمكنهم أن يستخدموها أو أن يأخذوها منه دون إذنه، فليس هنالك شرعية لانتزاع الملكية من المرء.

وكما أن الأفراد يمكنهم حيازة الملكية فإن هذا الأمر يسري على المجموعات أيضا، كالزوجين، والشركاء في استثمار ما، والشركات، والحكومات، والهيئات العمومية.

إن الملكية ليست دائما شيئا ماديا غير منقول (كالأراضي أو الأبنية)، فقد تكون من الأشياء المنقولة (كحيوانات المزرعة أو شاحنة أو قطعة من الملابس)، وقد تكون شيئا غير مادي أيضا، فـ(الملكية الفكرية) تشمل عدة أشياء من هذا القبيل: كالعلامات التجارية، أو حقوق النشر المتعلقة بنص كتبته أو سجّلته، أو براءة اختراع لأمر قمت بتصميمه، وقد تتضمن أيضا: أسهما في إحدى الشركات، وقرضا بذمة أحدهم، أو مدخرات في أحد المصارف، أو عقد إيجار يخول إشغال قطعة من الأرض تعود لشخص آخر لمدة من الوقت، أو حق إحدى المحطات الإذاعية باستخدام أحد ترددات البث. إذن، فالملكية ليست أمرا ثابتا وماديا بالضرورة.

كما إن الملكية يمكن (خلقها) أيضا، فالشاحنة أو القميص جرى تجميعهما من مكونات جزئية بهدف خلق ملكية جديدة، وهذا ما يحصل حين يعتني أحدهم بمزرعة لتربية الحيوانات ويوفر لها العلف حتى تنمو، وحين يخط قلم المؤلف كتابا جديدا، وحين يطور أحدهم حزمات جديدة لإدارة المدخرات، وقد أتاحت التقنيات الرقمية الفرصة لخلق ما لا يعد ولا يحصى من قنوات البث للهواتف النقالة، وهو شكل جديد كليا من أشكال الملكية.

ومن المهم أن نذكر أيضا بأن ملكية المرء تتضمن أيضا حقوقه في جسده وحقه في التمتع بثمار عمله، ففي المجتمع الحر لا يمكن اعتقال المرء وحبسه دون سبب مقبول، وليس هنالك وسيلة مشروعة لإجباره على العمل لصالح الآخرين، ولا يمكن السماح للآخرين بسرقة ما أنشأه المرء اعتمادا على ما يمتلكه من مهارات أو مواهب أو معارف أو على ما بذله من جهود.

الملكية والتقدم

إن مؤسسة الملكية الخاصة قديمة قدم البشرية، لكنها لم تكن في موضع الاحترام بشكل دائم، فمدينة اسبارطا الإغريقية كانت تحتقر فكرة الملكية الشخصية، وفي وقت غير بعيد عنّا حاولت عدة بلدان (كروسيا والصين) أن تجرّب الملكية الجماعية للمزارع والمصانع؛ لكن التقبل التدريجي للملكية الخاصة، وحمايتها، كان هو الأمر الوحيد الذي جعل الحركة

التجارية الحديثة تنطلق وتحضر معها زيادة هائلة في الثروة للأمم المتاجرة في ما بينها.

ومن السهل أن نتبين السبب في ذلك، ففي المقالة الشهيرة التي كتبها عالم البيئة غاريت هاردين، وحملت العنوان (مأساة المشاعات)،[21] يوضح لنا الكاتب أنه عندما يمتلك الناس الموارد فإنهم يكونون أكثر اهتماما بكثير بالحفاظ عليها وصيانتها بالمقارنة مع ما يكون عليه الحال عندما لا يملكونها، فالأرض المملوكة لجهات خاصة تجري رعايتها على نحو يفوق ما تحصل عليه الأراضي المزروعة بشكل جماعي. ويمكننا أن نلاحظ ذلك حتى في مباني الشقق السكنية، فالدرج والممرات المشتركة تعاني من الانهدام وانتشار الأوساخ، أما إذا كان الدرج والممر يفضي إلى شقة منفردة فستجدهما مرتّبين بشكل جميل، فالناس لا يجدون مبررا كافيا يدفعهم إلى بذل الوقت والجهد على شيء لا تعود ملكيته إليهم، وذلك لأن الآخرين يستطيعون الحصول على منافعه حتى وإن لم يقوموا بأي عمل من أجله.

إن حماية الملكية واحترام حيازة الملكية يتيح للناس إمكانية تجميع رأس المال الإنتاجي؛ فالمزارعون يصبحون أكثر ميلا إلى نثر البذور وحصاد المحاصيل وشراء الجرارات الزراعية إذا كانوا يمتلكون ما ينتج عن هذا العمل من حصيلة؛ والمستثمرون الرياديون يصبحون أكثر ميلا إلى تجشم مخاطر الاستثمار في المصانع والمعدات وشبكات الإنتاج إذا كانوا يستطيعون اتخاذ القرار بأنفسهم حول كيفية استخدام الملكية ويوقنون بأن الآخرين لا يملكون الحق بانتزاع هذه الملكية من أيديهم. فعندما تكون حقوق الملكية تتمتع بالحماية والاحترام فإن الناس يقومون بتجميع رأس المال الإنتاجي، مما يؤدي إلى تنامي الإنتاجية، وهذا يساعد المجتمع بأكمله؛ أما إذا كانت الملكية معرضة للسرقة أو التدمير على أيدي الآخرين، أو كان من الممكن لمن لا يمتلكها أن يستولي على ما تنتجه، فحينها لن يكون هنالك أي محفز يدفع الناس إلى استثمار ما لهم من مهارات ووقت وأموال وجهود وخبرات في الإنتاج، وهكذا ينتهي الأمر بالمجتمع إلى الوقوع في أسر المعاناة.

---

21 مأساة المشاعات: غاريت هاردين (م19).

الملكية والحقوق الأخرى

إن ما يتمتع به الناس في المجتمع الحر من حقوق وحريات يستند إلى مؤسسات الملكية، فمن دون الملكية الخاصة لن يكون هنالك أي حقوق وأي ملكيات؛ ولنناقش على سبيل المثال حق الناس في حرية التعبير عن الرأي، وحرية التزامل مع الآخرين، وحرية الاشتراك في العملية السياسية: فعندما لا تكون هنالك ملكية خاصة (كأن تقوم إحدى الحكومات بالسيطرة على كافة الموارد) فكيف يمكن للمرشحين أن ينظموا حملاتهم الانتخابية؟ فالمرشح الذي يريد إيصال رسالته إلى الناس يتوجب عليه أن يستأجر القاعات التي يلتقي الناس فيها، ويطبع المنشورات، ويبث آراءه في وسائل الإعلام، وإذا كانت الحكومة تمتلك كل قاعات التواصل وتتحكم بشؤون الطباعة والصحافة، وتدير شؤون البث الإذاعي، فيمكنها حين ذاك أن توقف حملة أي مرشح بكل فعالية،[22] ويزيد احتمال حدوث هذا الأمر كثيرا عندما يكون المرشح من المنتقدين للحكومة أو لسياساتها. والأسوأ من ذلك أنه إذا لم يكن للناس أي ملكية تعود إليهم على نحو شخصي فلن يكون هنالك أي أمر يمكنه منع الحكومة من إسكات منتقديها بالاعتقال أو حتى بالقتل، وهذا الأمر قد يصدم البعض لكن الأمثلة الدالة عليه كثيرة جدا.

وعندما تغيب الملكية يغيب معها العدل، فإذا لم يكن للمرء حقوق في جسده وعمله وممتلكاته فمن الممكن أن تؤخذ منه دون تعويض: فإذا لم يكن للمرء حق في جسده فليس هنالك حينها ما يحول دون تعرضه بشكل تعسفي للاعتقال والحبس والقتل، وإذا لم يكن لديه حق في عمله فليس هنالك ما يحول دون تعرضه للاستعباد، وإذا لم يكن لديه حق في ممتلكاته فليس هنالك ما يحول دون تعرضه للنهب؛ إذن، فعندما تغيب الملكية لن يكون لدى المرء ما يحول دون تعرضه للظلم.

المنافع الأخلاقية للملكية

إن الملكية، ومعها حماية حقوق الملكية، تمنح الأفراد وسيلة مصيرية

---

22 **أوضح فريدريك هايك هذه النقطة بشكل وافٍ في كتابه: الطريق إلى العبودية (م20).**

للحماية ضد سلطة الحكومة وما يمارسه الآخرون من إجبار؛ فحيازة الملكية تجعل الأفراد قادرين على حماية أنفسهم، واتخاذ ما يخصهم من قرارات، وصياغة ما يخصهم من خطط، والسعي خلف ما يخصهم من طموحات، والتعبير عما يخصهم من آراء، وذلك دون أن يكونوا عرضة لإرادة الآخرين التعسفية، سواء كان هؤلاء الآخرون حكومات أم أفرادا.

كما إن الملكية، وما ينشأ عنها من قواعد التجارة والتبادل، تتيح للأفراد أن يتعاونوا بسلام لتحقيق مصالحهم المتبادلة، فهي تمكّنهم من العيش متجاورين ومن تشارك كل من الموارد الطبيعية وثمار عملهم وفقا لقواعد متفق عليها دون خلاف أو عنف أو إكراه.

والملكية لا تقف عند تعزيز التعاون السلمي، فهي تجعل التعاون أمرا (ضروريا) لكل من يريد تحسين أحواله، إذ لا يمكن للناس يعمدوا، بكل بساطة، إلى استعمال القوة لأخذ ما يريدون، فالملكية لا يمكن نقلها (أي: بيعها، أو استئجارها، أو تشاركها، أو تأجيرها، أو منحها) إلا بموافقة المالك، والمجتمعات الأكثر حرية تمتلك آليات قوية لحماية هذا الحق الهام (كالقواعد المتبعة في دفع القروض واحترام العقود)، والأحرار يعتبرون هذه الأمر كطريقة أكثر أخلاقية لنقل الموارد بالمقارنة مع ما يحصل عند انتزاعها بالقوة أو سرقتها بالاحتيال.

لكل فرد حصة في مجتمعه

إن ما أسلفنا الحديث عنه لا يؤدي إلى منفعة من لديهم ملكية وحسب، وإنما تمتد المنافع إلى الجميع دون استثناء، فالمجتمع بأكمله ينتفع من تعزيز الاستثمار ومن التجارة وخلق رأس المال؛ وعلى سبيل المثال: إن سكان المدن الذين لا يمتلكون أي أراضٍ يحصلون على الغذاء بفضل المحفزات التي تدفع المزارعين إلى تنمِية المحاصيل وتبادلها بشكل طوعي مع زبائنهم، وهذه المحفزات تنشأ من حقوق المزارعين في ملكية أراضيهم ومحاصيلهم، وهي نتيجة تتعاكس تماما مع ما يحدث في البلدان التي لم تحصل فيها حقوق الملكية على الحماية بعد، ومثال ذلك ما حصل في زمبابوي التي يحكمها روبرت موغابي، حيث جرى تشجيع الناس على احتلال أراضي المزارعين الراهنين واعتبارها ملكا لهم، فهرب

أولئك المزارعون (ومعظمهم من البيض)، لكن النتيجة لم تتمثل في حدوث المزيد من الازدهار، وإنما إلى تناقصه، فمن دون قواعد واضحة لملكية الأرض تهاوى الإنتاج الزراعي ووجد سكان المدن أنفسهم في أزمة غذائية لا يمكن حلها.

ولذلك فإن حماية حقوق الملكية تعتبر من الواجبات الهامة التي تضطلع بها الحكومة في المجتمع الحر، فهي تساعد الأفراد على حماية أنفسهم من أن يقعوا عرضة للإجبار على يد المجرمين أو النخب القوية أو الثرية. إن مؤسسة الملكية الخاصة تمنح كل فرد حصة في المجتمع ومصلحة في التعاون السلمي، فالكل يكسب من حقوق الملكية التي تشجع على الإدارة الجيدة والاستخدام الكفوء للموارد، مما يسمح بتجميع رأس المال الإنتاجي وصيانته. والملكية الخاصة في المجتمع الحر ليست امتيازا خاصا يتمتع به البعض، وإنما هي مفتوحة أمام الجميع وينتفع منها الكل دون استثناء.

قواعد العدل

الوصول إلى العدل

يُقصَد بالعدل تلك القواعد التي يتحقق الثواب والعقاب بموجبها؛ وهو يقوم على أساس المشاعر البشرية المشتركة إزاء ما يستحقه الناس كنتيجة لأفعالهم، فإذا أقدم أحد الأفراد على إلحاق الأذى بغيره متعمدا (مثلا) فإن معظم البشر يتفقون على أنه يجب تعويض الضحية ومعاقبة المجرم على جريمته.

وقواعد العدل ليست من الأمور التي يمكن أن يصنعها المرء لنفسه، فهي جزء من طبيعته البشرية، وهنالك من يعتقد بأن هذا "القانون الطبيعي" قد منحه الخالق للبشر وأوضحه لهم عبر الدين، وهنالك من يعتنق وجهة نظر تطورية في هذا المجال، كما هو حال الاقتصادي والفيلسوف فريدريك هايك الحائز على جائزة نوبل، حيث يحاجج بأن قواعد العدل نضجت مع تطور البشر لأنها تساعدهم على العيش سوية بسلام باعتبارهم كائنات اجتماعية. ومهما يكن التفسير النظري لهذا

الأمر يبدو بأننا نمتلك مشاعر طبيعية تجاه العدل تساعدنا على الدفع باتجاه التعاون وإقامة مجتمع بشري يعمل بكفاءة، وإذا لم يكن لدينا هذه المشاعر ولم نشعر بالعدل (كأن نقف متفرجين عندما نرى الناس وهم يتعرضون للسرقة أو القتل) فلن يتمكن الجنس البشري بعدها من الاستمرار طويلا.

ولهذا فإن السلطتين التشريعية والقضائية لا يمكنهما في المجتمع الحر أن يمليا ما يجب أن يكون عليه العدل، ولن تستطيع أية قاعدة يحلمان بها أن تتفوق في أدائها على القواعد التي تشكل جزءا من الطبيعة البشرية، وكل ما يمكنهما أن يأملا بفعله هو أن يتمكنا من (اكتشاف) ماهية قواعد العدل.[23]

ويمكننا أن نلاحظ هذه النقطة في عمل القانون العمومي أو المنظومات القانونية المحلية؛ حيث يجري إحضار الخلافات الناشبة بين الأفراد أمام المحكمة (كالخلافات على الحدود بين الجيران)، ويجب على المحكمة أن تصل إلى نتيجة عادلة بعد اطلاعها على الظروف الخاصة بالقضية؛ وقد ينشب خلاف آخر على الحدود يشبه الخلاف السابق في بعض الوجوه ويختلف عنه في أخرى، وهنا يجب على المحكمة أن تحاول مجددا أن تصل إلى نتيجة عادلة؛ والقضاة لا يتخذون قراراتهم على نحو اعتباطي، فهم يطبقون مبادئ مقبولة منذ زمن على قضايا جديدة، ومن خلال عملية اختبار طويلة مشابهة لما سبق، ينشأ لديهم تدريجيا فهم مشترك لما يمكن اعتباره عادلا أو ظالما في ما يخص السلوك المتبادل بين الجيران.

العدل يختلف عن القانون، والأخلاق، والمساواة

من المميزات الرئيسية لقواعد العدل في المجتمع الحر أنها تستوجب التطبيق المتساوي على الجميع، فالأشخاص المتغايرين في الظروف المتماثلة يجب أن يُعاملوا بالطريقة نفسها على الرغم من تغايرهم.

وإن القوانين والعدل ليسا أمرا واحدا في جميع الحالات، فعلى سبيل المثال: إن القوانين قد لا تتعامل مع الناس بالمساواة دائما، فقد تصوغها

23 أوضح فريدريك هايك هذه النقطة في كتابه: سراب العدالة الاجتماعية (م15).

النخب لغرض محدد يستهدف مساعدة الأصدقاء وإيذاء الأعداء، ولذلك فإن هذه القوانين (غير عادلة).

كذلك، فإن العدل والأخلاق ليسا متطابقين، فالكثير من الناس قد يعتبر الجنس خارج إطار الزواج أمرا خارجا عن الأخلاق إلى حد كبير، لكنه لا يجعله أمرا (غير عادل)، فليس هنالك من يتأذى بسبب أفعال تحصل برضى الطرفين (كهذا الفعل)، ولذلك فإن قاعدة (كف الأذى) تقضي بأنه ليس من العدل إنزال العقوبة بمن يرتكب هذه الأفعال، ونكرر مرة أخرى: إن القوانين التي تنص على العقوبات المماثلة هي قوانين (غير عادلة)؛ وإذا كان القانون يعاقب الناس لا لشيء إلا لأن الآخرين يعتبرون سلوكهم مشينا فلن يكون هنالك بعدها مجال لأن يتمتع أي أحد بالحرية.

وعلى النحو ذاته، فإن المساواة والعدل ليسا متطابقين، فإذا كانت حقيقة الواقع ترينا بأن البعض أغنياء والباقين فقراء فإن هذا الواقع لا يعني بأن المجتمع ظالم، فالمجتمع اللامتساوي يمكنه أن يكون عادلا في كل شيء كما هو حال المجتمع المتساوي، فإذا كان الناس يكسبون ملكياتهم بشكل شرعي ودون إجبار فإنهم يتصرفون على نحو عادل تماما.

ويرى بعض منتقدي الملكية الخاصة أن الملكية لم تأتِ في الأصل إلا من خلال السرقة، لكن هذا القول غير صحيح، فالأوائلَ ممن أعلنوا حيازتهم لملكية بقعة من الأرض غير المستخدمة وغير المرغوبة في البرية لم يتسبب ادعاؤهم بأي أذى للآخرين، فإذا استطاعوا بعدها أن ينتفعوا من زراعتها أو من اكتشاف المعادن الثمينة في باطنها فهذا من حسن حظهم، إذ ليس هنالك من أصبح أسوأ حالا بسبب هذا الانتفاع، ولذلك لا يمكن القول بأن هنالك من تعرض للظلم. وعلى النحو ذاته، فإذا اخترع المستثمر الريادي منتجا جديدا أو عملية جديدة، وأصبح ثريا بسبب بيعها لمن يرغب بشرائها، فليس هنالك من تعرض للأذى، وإنما على العكس من ذلك، فقد انتفع العالم بأكمله من هذا الابتكار.

فرض العدل

من الأهداف الرئيسية للمجتمع الحر: الحد من استخدام العنف إلى أقصى درجة ممكنة، لكن العدل يجب فرضه بطريقة ما في نهاية المطاف؛ وإذا أقدم أحدهم على أذية الآخرين فإننا ننتظر تعرضه للعقوبة (بالغرامة أو الحبس مثلا)، وهذا يعني استخدام القوة ضد المجرمين، فإذا أردنا للعدل أن يسود فلا بد من اللجوء إلى بعض الإجبار.

والمجتمع الحر يحل هذه المعضلة من خلال منح السلطات المدنية حقا احتكاريا باستخدام القوة، فهي وحدها من تستطيع استخدام القوة، وحتى في هذه الحالة لا يمكنها استخدام القوة إلا لفرض العدل وحماية المواطنين من الأعداء الداخليين والخارجيين؛ أما استخدام القوة من قبل أفراد آخرين فهو أمر محظور.

وإذا كان ينبغي للحكومة أن تمتلك حقا احتكاريا باستخدام القوة، فلا بد أن تكون الحكومة محدودة بشكل صارم، فالحكومة تتكون من بشر، وليس هنالك في البشر من يستحق أن يؤتمن على استخدام سلطة الإجبار بنزاهة، لأنه سيتعرض إلى مغريات هائلة تدفعه إلى استخدام هذه السلطة لمصلحته الذاتية.

وعلى هذا الأساس، فإن منظومة العدل في المجتمع الحر تنطوي على قواعد صارمة تحد من السلطة الإجبارية للسلطات الحكومية، وعلى سبيل المثال: لا بد من فرض قواعد قوية تحكم ما تتمتع به السلطات الحكومية من سلطات التحقيق والاعتقال، وكيفية نظر المحاكم في القضايا، وكيفية تطبيق العقوبات؛ فهذه القواعد (الإجرائية) تتعلق بـ(كيفية) اتخاذ القرارات، لا بـ(ماهية) هذه القرارات، وهي قواعد لا بد من اتباعها إذا كنا نريد للعملية القضائية أن تكون منصفة وعادلة.

الأخطار التي تهدد العدل

وهذا الإطار لا بد أن يكون متينا إذا كان الأفراد لا يرغبون بالتعرض للملاحقة القانونية الظالمة بسبب السلطة الإجبارية التي تتمتع بها السلطات الحكومية، فمن السهل أن يساء استخدام هذه السلطة حتى

من قبل الأشخاص الذين يظنون بأنهم يعملون لمصلحة العدل، وعلى سبيل المثال: قد يظن القضاة أحيانا بأن من واجبهم الوصول إلى نتيجة منصفة عوضا عن اتباع القواعد الإجرائية، لكن هذا (النشاط القضائي) وأمثاله يضع الرأي الشخصي للقاضي فوق العدل، كما إنه يجعل نتيجة الإجراءات القضائية أمرا لا يمكن توقعه: فالذنب نفسه قد يعاقَب عليه بعقوبات متغايرة وفقا لهذا القاضي أو ذاك؛ وهي تعطي لأرباب السلطة نفوذا أكبر على النتائج القضائية: فإذا كان هؤلاء قادرين على رشوة القضاة أو إخافتهم فإنهم قادرون على تغيير العقوبات التي تلحق بالناس؛ أما إذا كانت هنالك قواعد إجرائية راسخة يجب اتباعها في كل القضايا، فإن هذه القواعد تلجم هذا النفوذ، وهي من إجراءات الحماية التي لا يستغني عنها من يقف أمام سدة القضاء.

ومن المقاربات الأخرى التي توهن تطبيق العدل: فكرة "العدالة الاجتماعية"، لأن الإنشاء المتعمد لتوزيع أكثر مساواة للثروة والدخل يتناقض مع مبادئ الملكية والعدل، فإذا أردنا إنشاء هذا التوزيع فلا بد من انتزاع الملكية من البعض وإعطائها للبعض الآخر، ولا بد حينها من إلغاء قواعد الملكية التي تعطي للناس الحق في حيازة الملكية والتخلي عنها كما يشاؤون، ونكرر القول: إننا ما أن نعطي السلطات الحكومية هذه السلطة الشاملة فلن يكون أي أحد بمأمن من تداعياتها. ويضاف إلى ذلك أن الجهود الاستثمارية ستتعرقل أيضا، فلماذا يجب على أي أحد أن يتجشم المخاطر أو يبذل الجهود لحيازة الملكية إذا كانت السلطات قادرة على مصادرة هذه الملكية؟

لكن القواعد الدقيقة التي ينبغي تطبيقها لحيازة الملكية ليست من الأمور الواضحة دائما، فعلى سبيل المثال: هل تتيح ملكيتي لقطعة من الأرض استغلال المعادن التي في جوفها؟ وهل تتيح لي منع الطائرات من التحليق فوقها؟ وهل يمكنني منع المصنع المجاور من تلويث هوائها بما تصدره مداخنه من ملوثات؟ إن هذه التفاصيل يجب تحديدها،[24] وفي المجتمع الحر يجري تدقيق هذه التفاصيل وصقلها بشكل مستمر

24 أثار ميلتون وروز فريدمان هذه النقطة في كتابهما: الرأسمالية والحرية (م8).

ضمن المحاكم على يد قضاة نزيهين لا يعملون إلا من أجل تعيين المعنى الحقيقي لقواعد العدل.

العدل الطبيعي

في المجتمع الحر لا بد لعمليتي صناعة القانون وفرضه أن تتبعا مبادئ العدل، وهي مبادئ متجذرة بعمق في إنسانيتنا إلى الحد الذي أصبحت تدعى فيه (العدل الطبيعي).

فأولا، لا بد أن يكون القانون (معروفا) و(واضحا) و(أكيدا)، فإذا كان القانون سريا أو لا يكف عن التغير فإن الأفراد لا يمكنهم معرفة ما إذا كانوا ينتهكون القانون بسبب ما يفعلون، ولذلك لا يمكنهم حماية أنفسهم ضد الادعاءات القانونية.

كما يجب أن يكون القانون (قابلا للتوقع)، أي: أن يستطيع الفرد استنتاج مواضع انطباق القوانين، ومعرفة العواقب المترتبة عند انتهاكها؛ فحتى في المجتمعات التي يفترض بأنها حرة، يجري تقديم القوانين في كثير من الأحيان لهدف من الأهداف (مكافحة الإرهاب أو الجريمة المنظمة مثلا) ثم تُستخدم من أجل هدف مختلف تماما، فيجد المواطنون أنفسهم وهم يواجهون عقوبات قاسية لأمور هي في حقيقتها مجرد جنح صغرى.

وثانيا، يجب أن لا تكون القوانين (ذات أثر رجعي)، إذ يجب أن تنطبق على الأفعال المستقبلية وحسب، وإلا فإن الناس سيجدون أنفسهم معرضين لدعاوى قانونية بسبب أفعال كانت قانونية تماما عند قيامهم بها، والمجتمعات التي يفترض بأنها حرة تخفق في هذا الشرط أيضا، فعلى سبيل المثال: صدر في العام 2008 قانون بريطاني يحظر أنواعا معينة من التهرب الضريبي ويعدل في الوقت نفسه تشريعا سابقا بطريقة أدت إلى فرض استحقاقات ضريبية على ثلاثة آلاف شخص لم يتصرفوا بطريقة تخالف القانون حين قيامهم بالأفعال التي أدت إلى هذه الاستحقاقات الضريبية.

والقاعدة الثالثة من قواعد العدل تتمثل في أن القانون لا يمكنه أن يطالب الأفراد بالقيام بأمر (غير قابل للتنفيذ)، لأن هذا الطلب من شأنه

أن يجعل من المستحيل على الناس أن يتجنبوا انتهاك القانون. وهذا الاختبار تفشل فيه حتى المجتمعات التي يفترض بأنها حرة، وخصوصا حينما تتضارب القوانين، فعلى سبيل المثال: قد توجب ضوابط تجنب الحريق على مالك العقار أن ينشئ مخرج نجاة في مبنى تحظر ضوابط التخطيط العقاري إجراء أي تعديل عليه، ولذلك فإن المالك ينتهك القانون سواء احترم ضوابط تجنب الحريق أم انتهكها. والأخطر من ذلك أن الحكومات الظالمة ربما تلجأ إلى قوانين تتعمد صياغتها على نحو غير قابل للتطبيق سعيا إلى اضطهاد خصومها.

ومن القواعد الأساسية الأخرى للعدل الطبيعي: (افتراض البراءة)، إذ لا يمكن التعامل مع أي شخص باعتباره متهما ما لم تثبت عليه التهمة حتى وإن كان يبدو متورطا في ارتكابها على نحو لا يقبل الشك؛ ولا بد أن نفهم بأن هذه القاعدة تعني أن من واجب السلطات الحكومية أن (تثبت الذنب)، لا أن تثبت (البراءة)، مما يجعل من الأصعب على الحكومة أن تضايق أعداءها بتهم كيدية، فلا بد من إثبات كل التهم في المحكمة قبل تطبيق العقوبة على أي أحد.

وآخر القواعد الرئيسية: أن القضاة والمحاكم يجب أن يكونوا (مستقلين) عن السلطات السياسية، إذ لا بد من (فصل السلطات) بين من يصنع القانون وبين من يقضي في الأمور على أساسه؛ فالقاضي يجب أن لا يكون مجرد وكيل للسياسيين، أي: أن آراءه السياسية يجب أن لا يكون لها أي دور في كيفية تعامله مع القضايا التي يصدر أحكامه فيها. وإذا أصبح القضاة على قرب شديد من السياسيين بحيث يسهل على هؤلاء أن يؤثروا عليهم أو يخيفوهم، فإن منظومة المحاكم تصبح بعدها أداة لخدمة السياسيين، لا لخدمة العدل الحقيقي. والمجتمعات الأكثر حرية تشكل في كثير من الأحيان هيئات مستقلة لتعيين القضاة، أو تقوم بتعيينهم مدى الحياة، مما يؤدي إلى الحد من النفوذ الذي يمكن للسياسيين أن يمارسوه عليهم.

حكم القانون

معنى (حكم القانون)

لا شيء يميز المجتمع الحر عن المجتمع اللاحر بأوضح مما يميزه مبدأ (حكم القانون)، وهذا المبدأ هو فكرة ترى بأن المواطنين يجب أن يحكموا بموجب مبادئ قانونية واضحة وعامة، لا بموجب النزوات الاعتباطية للملوك والسياسيين، فالمشرعون لا يمكنهم التصرف كما يشاؤون، ولا بد للقوانين التي يصدرونها من أن تنطبق بالتساوي على الجميع، بمن فيهم: المشرعون أنفسهم.

إن غاية مبدأ (حكم القانون) تتمثل في حماية الأفراد من أن تُمارَس ضدهم سلطة اعتباطية، فإذا أعطينا للحكومة الحق الاحتكاري باستخدام القوة فلا بد أن نضمن اقتصار هذا الاستخدام على الغايات المطلوبة، وذلك على نحو يقبل التوقع ويتصف بالمسؤولية، وأن يكون لخدمة المصلحة العامة للمجتمع بأكمله دون الاقتصار على بعض النخب.

ويضاف إلى ذلك أن مبدأ (حكم القانون) يضمن أيضا أن يواجه أرباب السلطة العقوبات الجنائية نفسها، عند ارتكابهم للأخطاء، على نحو يتساوون فيه مع الآخرين. وهنالك اليوم عدد مخيف من البلدان التي تمنح قادة حكوماتها الراهنة والسابقة حصانة تحميهم من الدعاوى القضائية، ولذلك فإن عددا مخيفا أيضا من هؤلاء القادة استطاعوا الإفلات من أحكام العدل كنتيجة لهذه الحصانة. وعلى الرغم من أن هنالك ما يبرر بعض الحصانة للشخصيات التي تعمل في المجال العمومي، ولغيرهم أيضا، لحمايتهم من دعاوى المضايقة التي تفتقر إلى الأساس القانوني (أو التي تقف وراءها أغراض سياسية)، فإن ذلك لا يعني وجود أي مبرر يعطي الحصانة لأي أحد من أحكام العدل الحقيقي.

إذن، يستند مبدأ (حكم القانون) إلى مبادئ عامة مترسخة، عوضا عن القرارات المتغيرة الاعتباطية للحاكمين؛ وهو يضمن لنا العدل الطبيعي من خلال قواعد معينة: كالمساواة أمام القانون، واتباع الإجراءات القانونية المرعية، والقضاء المستقل، والعدل الحيادي، والأمر بالمثول (عدم اعتقال

أي شخص لمدة طويلة دون محاكمة)، وعدم التعرض للمضايقة من قبل السلطات الحكومية (كإعادة المحاكمة مرارا وتكرارا للتهمة نفسها، أو ما يدعى: جلب المتهم إلى المحكمة مرتين بتهمة واحدة) وافتراض البراءة (معاملة المتهم باعتباره بريئا حتى تثبت إدانته فعليا)، ويقينية القوانين واستقرارها وإمكانية تطبيقها عمليا. ومن المهم جدا أن يسري القانون على صانعه كما يسري على الآخرين، فالمجتمع لن يكون حرا إذا كان البعض، مهما علا شأنهم، غير مسؤولين عن أفعالهم.

حماية مبدأ (حكم القانون)

تتبع بلدان العالم سبلا متغايرة في الحيلولة دون تعرض مبدأ (حكم القانون) إلى التآكل على يد أرباب السلطة، ومن هذه السبل: الدساتير المكتوبة، والعملية القضائية القائمة على القانون العام والسابقة القضائية، والالتزام الرئيسي بالعدل الطبيعي.

إن الدساتير المكتوبة يمكنها أن تمنح القوة لمبدأ (حكم القانون)، لكن من الأسهل بكثير أن يجري وضع هذه الدساتير عند إنشاء أي بلد جديد، فحينها يترابط المواطنون للمرة الأولى، أما في البلدان الناضجة فإن هذه العملية تواجه الصعوبات بسبب النخب والمجموعات المصلحية التي تحكم قبضتها بشكل فعلي على السلطة قبل وضع الدستور، والتي تميل إلى حرف مسار الدستور الجديد إلى الجهة التي تنفعها.

كما إن مبدأ (حكم القانون) يتلقى الدعم أيضا من السابقة القانونية التي تتراكم سنويا بفعل القضايا المتغايرة التي تنظر فيها المحاكم. إذ يمكن للأفراد أن يعترضوا على أحكام المشرعين والمسؤولين الحكوميين، وأن يختبروا العدل والمنظومة القضائية في المحاكم، وهكذا تنمو تدريجيا كتلة من السوابق القانونية التي ترسم حدود السلطة الرسمية.

والسبيل الثالث لتقوية مبدأ (حكم القانون) يتمثل في تعزيز النقاش حول قواعد العدل والمبادئ الراعية للتناغم الاجتماعي. فإذا سادت حرية التعبير وكان الكل أحرارا في مناقشة هذه الأفكار، فسيصبح عندها من الأصعب بكثير على السلطات الحاكمة أن تحرف فهم هذه الأفكار على نحو يصب في مصلحتها.

ومن الأفكار الرئيسية التي تبثق عن النقاشات المتعلقة بمبدأ (حكم القانون): أن الناس إذا اجتمعوا للمرة الأولى من أجل التوصل إلى قرار بشأن المبادئ التي ستحكمهم، فلن يقبل أي أحد أن يقع عرضة لإجبار الآخرين، إلا إذا جاء هذا الإجبار بطريقة يرى بأنها تخدم مصلحته على المدى البعيد (كالإجبار على تلقي عقوبة السرقة أو العنف). ولذلك يمكننا الخروج باستنتاج مقبول مفاده أن المجتمعات الحرة جميعها (يجب) أن تتأسس على قواعد عامة تحد من الإجبار وتمنع مجموعات بعينها من امتلاك القدرة على استغلال الآخرين.

تطبيق العدل

مهما كانت السبل العامة التي يجري اختيارها لحماية مبدأ (حكم القانون)، فهنالك إجراءات بعينها تساعد على أداء هذه المهمة بشكل مؤكد.

فالقضاة يجب أن يكونوا مستقلين من الناحيتين الشخصية والسياسية، وإلا فستفقد المنظومة القضائية احترامها، وسيجري ارتكاب الكثير الكثير من الظلم باسم العدل. ومن الملاحظ في الكثير من البلدان أن القضاة يحصلون على أجور منخفضة، ولا يحاسبون على أحكامهم، ولا يراقبهم أحد، ولذلك فإنهم يحكمون في القضايا على أساس الرشوة، لا القانون؛ وإذا أردنا لهذا الفساد أن لا يكون ضروريا أو مقبولا فلا بد أن يحصل القضاة على أجر مناسب، وأن يجري التدقيق في أعمالهم بشكل منتظم.

كما إن المنظومة القضائية تحتاج أيضا إلى الدعم الذي تقدمه الإدارة الجيدة لشؤون المحاكم، فمن الملاحظ في الكثير من البلدان أن موعد نظر المحاكم حتى في الخلافات الصغيرة قد يستغرق أحيانا عدة أشهر، بل عدة سنين، وذلك بسبب البيروقراطية الهائلة وافتقار المسؤولين إلى المحفزات التي تدفعهم إلى إدارة القضايا القانونية. كما إن المنظومة القانونية التي تستند إلى السابقة القانونية تتطلب النفاذ السريع إلى القضايا والأحكام السابقة، وذلك كي لا يهدر وقت المحكمة في مناقشة أي قضية لا لشيء إلا لفقدان السجلات المتعلقة بمثيلاتها في الماضي.

ويضاف إلى ما سبق أن جهاز الشرطة يشكل جزءا من المشكلة، لا الحل؛ فبسبب ما لأفراد هذا الجهاز من سلطة تتيح لهم الاعتقال والاحتجاز، يمكنهم التسبب بالكثير من الظلم وتحقيق المنافع عن طريق الفساد، ومن أعراض هذا المرض ما يُلاحظ من فرض الشرطة لـ"غرامات" صغيرة بسبب مخالفات مرورية صغرى، حقيقية أو خيالية. إن هذه الظاهرة تصبح يوما بعد يوم جزءا من الثقافة السائدة، لكن إذا تم القبول بمبدأ تعاطي الشرطة للرشوة، فلن تفيدنا بعدها أي قاعدة في الحيلولة دون وقوع أمور أسوأ؛ فلا بد من حصول الشرطة على التدريب المناسب، ومن مراقبتها بشكل جيد، وذلك على يد وكالة مستقلة (نظريا) تمتلك السلطة اللازمة لإجراء التحقيقات والنظر في الشكاوى المتعلقة بهذا الجهاز.

وعلى النحو ذاته، يجب أن يستند تعيين الجهاز البيروقراطي إلى الجدارة، لا إلى الامتيازات السياسية؛ ويجب أن يتصف بالمسؤولية اللازمة، وأن تجري معاقبته على أي قرار يتخذه لخدمة منافع سياسية أو شخصية.

وإذا أردنا أن يسود العدل و(حكم القانون) فلا بد من إجراء الانتخابات بنزاهة؛ حيث يجب أن تتوفر حرية التعبير كي يتمكن المرشحون المنتقدون للسلطات الحاكمة من الترشح والتعبير عن وجهات نظرهم، كما يجب أن تجري الانتخابات بطريقة الاقتراع السري وأن تكون هنالك هيئة مستقلة فعليا لمراقبة العملية الانتخابية وضمان رسم حدود المناطق الانتخابية بإنصاف وإجراء الانتخابات بنزاهة.

العدل والتقدم الاقتصادي

يتمتع مبدأ (حكم القانون) بأهمية اقتصادية تتماثل مع أهميته الاجتماعية، ففي كل عام يقوم البنك الدولي بإصدار مؤشر يرتب البلدان بحسب سهولة الاستثمار فيها، ولا شك في أن جذب الاستثمارات من الخارج، وتسهيل شؤون التجارة في الداخل، يمثل عاملا هاما من عوامل التنمية الاقتصادية وازدهار السكان؛ وهذا المؤشر يفحص مدى شفافية الضرائب والضوابط، ومستويات الفساد بين المسؤولين، ومدى سهولة

البدء بالمشروعات الاستثمارية وتسجيل الملكية والتجارة مع الخارج والتعامل مع حالات العجز عن سداد القروض، وما أشبه.

وقد احتلت سنغافورا المرتبة الأولى في هذا المؤشر العالمي طوال سبعة أعوام باعتبارها البلد الأكثر حرية على المستوى الاقتصادي (وإن كانت أقل حرية بكثير على المستوى الاجتماعي)، وتلتها بلدان أخرى تتصف بأنها حرة نسبيا كهونغ كونغ ونيوزيلندا والدنمارك وبريطانيا، وتلت هذه المجموعة كوريا الجنوبية التي تعتبر من البلدان التي تتمتع بالحرية الاقتصادية على الرغم من تدني مستوى الحرية الاجتماعية فيها. أما في نهاية الترتيب فجاءت البلدان التي تبدي ضعفا شديدا في مستوى العدل وحكم القانون، كالكونغو وفنزويلا وزمبابوي والعراق والكاميرون وبوليفيا وأوزبكستان.

الأخطار التي تهدد مبدأ (حكم القانون)

تسود في الكثير من البلدان، وفي البلدان النامية خصوصا، منظومات عدلية متنوعة، فبالإضافة للقوانين والمنظومات العدلية التي توجد على مستوى الدولة، هنالك في الغالب منظومات قانونية محلية أو قبائلية أو دينية، ويضاف إليها قوانين خاصة أو تعاقدية على مستوى الأفراد.

والفساد يحدث أكثر ما يحدث على مستوى الدولة، فالمنظومات القانونية المحلية والدينية والخاصة تمتلك في العادة جذورا أعمق في العدل الطبيعي، ولذلك فإنها تحظى بقبول أوسع انتشارا، أما منظومات الدولة فإنها، وعلى العكس من ذلك، جاءت في الغالب كأمر فرضته القوى الاستعمارية أو المحتلة، وهي، وإن لم تلقَ الكثير من القبول، فإن ما جاءت به من سلطة وامتيازات بقيت متاحة للاستغلال على يد أي فاسد ينتهز هذه الفرصة.

وفي الغالب، لا يرى أرباب الحكومة والسلطة القضائية الدولتية بأنهم يرتكبون أي خطأ حين يستغلون سلطة الدولة، فترى العسكريين والشرطة والموظفين الحكوميين وهم يتعاطون الرشوة، كما إن السياسيين يتوقع منهم في معظم الأحوال أن ينهبوا الدولة لصالح المناطق التي جاؤوا

منها، أو حتى لصالح أنفسهم؛ لكن من المفترض أن ما يعتبر خاطئا في المجال الشخصي يجب أن يعتبر خاطئا في المجال العمومي أيضا.

إن وجود خليط من المنظومات قد يكون من الأمور المعقولة في المواضع التي يصعب فيها السفر والتواصل، والتي تحتل فيها القضايا المحلية مكانة مصيرية ملحّة، لكن هدف المنظومات العدلية جميعها يجب أن يتمثل في حصولها على شرعية وقبول القوانين المحلية، وعلى وضوح ومبادئ القوانين الدولتية، وعلى موضوعية مبدأ (حكم القانون).

حقوق الإنسان

التعريف

لقد أدت هذه التأملات وأمثالها حول مسألة العدل إلى ظهور فكرة (حقوق الإنسان)،[25] وهي الفكرة التي ترى بأن الناس يمتلكون حقوقا رئيسية يمليها انتماؤهم إلى الجنس البشري، وهي حقوق تؤدي (كما العدل الطبيعي) إلى تعزيز سلاسة عمل المجتمع، لكنها في الوقت نفسه حقوق يجري الاعتراف بها بشكل محدد على أنها: شاملة (تنطبق على الجميع وفي كل مكان)، وغير قابلة للتصرف (لا يمكن التخلي عنها، ولا إنكار الآخرين لها).

ومن الأفضل أن ندعو «حقوق» الإنسان هذه: (حريات الإنسان)، فهي تشمل حريات من أمثال: حرية حيازة الملكية، وتقرير المصير، وملكية المرء لجسده ولعمله، وحريته في الانتقال والاستقرار أينما شاء، وحريته في ممارسته لدينه الخاص به؛ ويتمثل تأثير هذه الحريات في أنها تحد من نطاق تعامل الدولة مع الناس.

ومما يؤسف له أن "حقوق الإنسان" يجري في الغالب الخلط بينها وبين الحقوق القانونية التي يجري توفيرها من خلال البنية السياسية، أو عبر التقاليد الاجتماعية والثقافية، وعلى سبيل المثال: إن القوانين التي تمنح العاملين عطلات مدفوعة الراتب لا تدخل في نطاق (حقوق الإنسان)

---

25 للاستفاضة حول هذه الفكرة يمكن الرجوع إلى:
مبادئ لمجتمع حر: نايجل آشفورد (م14).

لأنها لا تحقق شرط (الشمول)، فهي لا تنطبق إلا على العاملين وينحصر تطبيقها في الدول التي يمكنها تحمل متطلبات هذه الرفاهية؛ كما إن هذه العطلات (يمكن التصرف بها)، إذ يمكن للعامل أن يتخلى عن حقه بهذه العطلة مقابل المال دون أن يخسر أيا من حرياته. وعلى النحو ذاته، فإن قوانين مساواة أجور الرجل والمرأة لا تعد من (حقوق الإنسان)، فهي ليست مطلبا بإحدى حريات الإنسان، وإنما هي طلب إجباري يُمارس على العاملين.

كما إن حقوق المجموعات ليست من (حقوق الإنسان) أيضا، فهي لا يمكن تطبيقها على نحو شامل، وعلى سبيل المثال: إن المعاملة الخاصة التي يحصل عليها السكان الأصليون في الولايات المتحدة ليست إلا امتيازات قانونية لا يتمتع بها الآخرون، إذ لا يمكن اعتبار أي أمر حقا (إنسانيا) إذا لم يكن يركز على (الانتماء إلى إنسانية)، وإنما على انتماء المرء إلى مجموعة خاصة بعينها.

الحريات والحقوق والواجبات

من المهم أن نكون واضحين بشأن هذه القضايا وأمثالها، فالخلط بين حقوق الإنسان وبين الأعراف الاجتماعية والامتيازات القانونية يعطي سلطة زائفة للأعراف الاجتماعية والامتيازات القانونية ويضعف فكرة حقوق الإنسان بشكل كامل؛ فعلى الرغم من أن بعض الأمور مرغوبة (كالمساواة في الأجور، أو العطلات مدفوعة الراتب، أو حتى التقدير الخاص لبعض المجموعات المحرومة)، فإن الحقيقة تقول بأنه ليس كل ما يُرغَب به يعتبر حقا من حقوق الإنسان.

إن "حقوق" الإنسان تضمن حريتنا، فهي لا تضع أي مطالب إجبارية على الآخرين، وعلى سبيل المثال: إن حرية التعبير لا تضع أي التزام أو واجب على الآخرين ما عدا الالتزام أو الواجب باحترامها، فلا يتوجب على أي أحد أن يوفر للمرء عمودا في صحيفة أو برنامجا في محطة إذاعية كي يتمكن من بث آرائه، ولا أن يساعده على التأكد من إمكانية التعبير فعليا عن رأيه بحرية، أو حتى الاستماع لما يريد أن يقوله.

لكن، وعلى العكس من ذلك، ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على "الحق" في مجانية التعليم، فمجانية التعليم ليست من حقوق الإنسان لأنها تعني ضمنا بأن الآخرين يجب عليهم تقديم مستلزماتها، لأن توفير التعليم ينطوي على تكاليف (الوقت والجهد والمواد والمال). أما في المجتمع الحر الحقيقي فليس لأحد أن يكون له (الحق) في التمتع بالتعليم بشكل مجاني، وذلك بسبب ما يضعه ذلك من (التزام) على كاهل الآخرين لتوفير الموارد اللازمة؛ ولا شك في أن الكثير من الناس لن يمانعوا أبدا أن يتشاركوا التكلفة المترتبة على مجانية التعليم، لكن المجتمع الحر لا يمكنه (إجبارهم) على ذلك.

ومن الملاحظ أن الناس يكثرون في الغالب من الحديث عن (الحقوق) دون ذكر، أو حتى ملاحظة، ما تنطوي عليه من التزامات تقع على كاهل الآخرين، وما تتطلبه من إجبار يقتضيه فرضها، وما ينتج عن هذا الإجبار من ضرر أوسع.

ونكرر القول مجددا: ليس هنالك (حق) بالرعاية الاجتماعية في المجتمعات الحرة، وذلك لأن هذا الحق يعني ضمنا بأن البعض يقع على كاهلهم الالتزام بدعم غيرهم، بينما لا يمكن مطالبتهم بأي التزام سوى بكف الأذى عن الآخرين؛ لكن هذا الأمر لا يعني بأن الفقراء أو المعاقين سيعانون في المجتمع الحر أكثر مما يعانون في مجتمع تسوده ثقافة الالتزام بتقديم الرعاية الاجتماعية، فالأعباء الضريبية للرعاية الاجتماعية قد تثبط العمل والاستثمار، مما يجعل المجتمع أكثر فقرا، كما إن منافع الرعاية الاجتماعية قد تشجع على الاتكالية؛ وذلك بينما نلاحظ بأن الهيئات الخيرية في المجتمعات الحرة الغنية ربما تتفوق في دعم المحتاجين على نحو يبز ما تقوم به الوكالات البيروقراطية التابعة للحكومة.

سابعا:
المجتمع التلقائي

نظام من دون أوامر

يمكن للمجتمع الحر أن يدير نفسه من دون الحاجة إلى دولة كبيرة، وقد يبدو هذا الأمر مفاجئًا لأول وهلة، إلا أن الحياة البشرية تعج بالأمثلة، وكما لاحظ الاقتصادي الأمريكي دانييل كلاين، فقد يظن البعض بأن حلبة التزحلق ليست إلا مكانا لسلسلة من الحوادث التي توشك على الوقوع، فهي تحتوي على مئة أو أكثر من المتزحلقين، من الأطفال حتى العجائز، وكل واحد منهم يرتدي حذاء مزودا بعجلات دون أن يرتدي خوذة لحماية الرأس أو رقع حماية الركبتين أو أن يلتزم بأيٍّ من محاذير التزحلق، ثم ينطلق على أرض صلبة بسرعة تغاير سرعة الآخرين؛ لكن ما نشاهده على أرض الواقع هو أن المتزحلقين يتدبرون أمر التجول في أنحاء الحلبة متجنبين الاصطدام بالآخرين دون الحاجة إلى من يفرض عليهم حدودا للسرعة أو لافتات للانعطاف أو إشارات ضوئية.[26] إن التزحلق في الحلبة لا يحتاج إلى أن تقوم إحدى جهات التخطيط أو وضع السياسات بإعلام الآخرين حول مسار وسرعة التزحلق، فإذا كان كل واحد يرعى شؤونه الخاصة به، مع القليل من السلوك المهذب تجاه الآخرين، يصبح من الممكن تحقيق المصالح المشتركة للمتزحلقين، والتي تتمثل في قضاء وقت ممتع وتفادي الاصطدامات.

بل إن هنالك مثالا أكثر إدهاشا: فاللغة البشرية تتميز بأنها ذات بنية متينة جدا ومنافع جمة، وذلك على الرغم من أنها لم تأتِ كنتيجة لتصميم

---

26 اقتصاديات حلبة التزحلق.. نافذة على النظام التلقائي: دانييل كلاين (م21).

واعٍ قامت به سلطة ما؛ فالقواعد النحوية التي تجعل اللغة فاعلة نمت وترعرعت بشكل طبيعي تماما على امتداد قرون من عمر الزمان لأنها تتيح للناس أن يفهم بعضهم بعضا. ونحن نتّبع هذه القواعد وإن كانت دقيقة ومعقدة ويصعب تدوينها، ولا يمكن أبدا لأي لجنة حكومية أن تصنع قواعد تتصف بهذا القدر من التعقيد والدقة والفعالية، فهي، وبكل بساطة، تطورت مع تطور الإنسان.

وثمة الكثير من أوجه المجتمع البشري التي تعمل على هذه الشاكلة؛ فنحن لا نحتاج إلى أن يخبرنا المسؤولون الحكوميون بكيفية التصرف عندما نعمل على نحو مرتب ونظامي وقابل للتوقع، فنحن نتبع، وببساطة، قلة قليلة من القواعد الرئيسية التي نمت معنا كجزء من طبيعتنا. وباتباع هذه القواعد ننشئ أنظمة اجتماعية ضخمة ذات منافع جمة، وعلى سبيل المثال: إن القواعد البسيطة التي تتيح لنا التبادل التجاري مع الآخرين على نحو سلمي قد أدت إلى إنشاء اقتصاد السوق العالمي الذي يتعاون العالم بأجمعه من خلاله.

المجتمعات التي توجهها القواعد

إن القواعد المتبادلة بين الأشخاص في المجتمع الحر تمنح الناس مجالا للتصرف أوسع بكثير مما تمنحه لهم في المجتمع الذي تسيطر عليه الحكومة؛ فالفرد الحر يمكنه القيام بأي أمر لم يرِد حظر خاص بشأنه، وذلك عوضا عن أن تكون تصرفاته محدودة بقلة من الأمور التي تجيز السلطات الحكومية فعلها على وجه التعيين؛ وهذا يعني بأن المجتمعات الحرة يمكنها أن تكون أكثر قدرة بكثير على التحلي بالمرونة والتكيف والاستجابة بسهولة للظروف المتغيرة، وذلك عند مقارنتها بالمجتمعات التي يتوجب عليها انتظار صدور الأوامر.

هذه القواعد (كقواعد الملكية وحيازتها في اقتصاد السوق) تمثل نوعا من الحكمة يُكتَشف بمرور السنوات لتحديد ما يمتلك منها القدرة على التأثير وما لا يمتلكها، فهي تتكيف وتتغير مع تغير الظروف لتعكس دروس التجربة والخطأ خلال الكثير من السنوات والملايين من التفاعلات البشرية المتبادلة. وهذه القواعد تتضمن الأعراف السلوكية المتعلقة بكيفية

معاملة الآخرين، والأعراف القانونية التي تحاول التعبير عن القانون الطبيعي مكتوبا، والقانون العام الذي تشكل تدريجيا خلال عدد كبير من القضايا القانونية التي اختبرته.

وهذا المجتمع التلقائي الذي تقوده القواعد لا يتصف بأنه أكثر ابتكارا وتكيفا فحسب، فهو قد يكون أكثر تعقيدا بكثير من أي مجتمع توجهه إدارة مركزية؛ فكما هو حال اللغة، يمكن لهذا المجتمع أن يكون على قدر هائل من التعقيد إلى درجة تجعل من المستحيل على أي فرد أن يصف قواعده جميعها، لكنه يبقى مع ذلك قادرا على العمل بشكل جيد جدا. إن المجتمع القائم على الأوامر التي تصدرها سلطة حاكمة هو مجتمع لا يمكن الحيلولة دون محدوديته، على صعيدي الحجم والطبيعة، بحيث يبقى في نطاق ما تجود عليه به عقول قلة قليلة من أرباب السلطة؛ أما المجتمع الذي يقوم على أساس قواعد تشكلت كنتيجة للملايين من التفاعلات البشرية خلال آلاف السنين فهو يحتوي على حكمة أوسع وأعمق بكثير. إن المجتمع الموجه مركزيا يعتمد على الحكمة المحدودة لقلة قليلة، أما المجتمع الذي توجهه القواعد فهو يحتوي خلاصة حكمة كثرة كاثرة.

ومن هنا يأتي الخطأ الذي ترتكبه السلطات الحكومية غالبا، حيث تعتقد بأنها تستطيع التخطيط للمجتمع أو للاقتصاد على نحو أفضل وأكثر عقلانية مما تقوم به القواعد اليومية للتفاعل الاجتماعي والاقتصادي، فمن خلال نبذ وتحريف الحكمة التي تحتويها منظومة القواعد المعقدة هذه، لا تكف هذه السلطات الحكومية عن زيادة الأمور سوءا في جميع الأحوال.

السلطة والمعرفة المتناثرة

إن الحكمة الجوهرية للمجتمع التلقائي الذي توجهه القواعد لا توجد ضمن مركز ما، وإنما يحملها الملايين من الأفراد في إدارتهم لشؤون حياتهم اليومية؛ وبما أن السلطة متناثرة في هذه الحالة فإن هؤلاء الأفراد يمكنهم القيام بتجاربهم الخاصة الصغيرة في شؤون العيش، ويمكنهم تجشم المخاطر والخيارات التي لا تهدد إلا من يقوم بها، لكن هذه المخاطر إذا أثمرت في النهاية فإن ثمارها ستكون متاحة للجميع

ممن يرغب بتبنيها والانتفاع منها؛ وهذا الأمر يؤدي إلى تعزيز التجريب والتكيف مع الظروف المتغيرة، مما يمنح المجتمع التلقائي فرصة أكبر للنجاح في عالم محكوم بالتغير. أما السلطات الحكومية فإنها، وعلى العكس من ذلك، تتخذ القرارات نيابة عن الجميع ولذلك فإنها تخاطر بأرواح الجميع وثرواتهم، ولذلك يتوجب عليها أن تتصرف على نحو أكثر تحفظا مما يفعله الأفراد الأحرار، وإلا فإنها ستخاطر بارتكاب أخطاء فادحة؛ ونتيجة لهذا الأمر فإن المجتمعات اللاحرة تتكيف على نحو أقل سرعة ونجاحا.

ولا شك في أن المجتمع والاقتصاد التلقائيين لا يمكنهما أبدا أن يكونا مثاليين، فهما نتاج للفعل البشري (وإن لم يكونا نتاجا للتصميم البشري)، والبشر ليسوا مثاليين أبدا؛ فعلى سبيل المثال: إننا نعجز عن التكهن بما يحمله المستقبل ولذلك فإننا نرتكب الأخطاء خلال محاولاتنا للتكيف مع هذه المستقبل، كما إن المعلومات التي يحملها كل واحد منّا لا يمكنها إلا أن تكون جزئية ومحلية، أما في عالم تسوده حرية التفاعل البشري فإن هذه المعلومات الجزئية والمحلية توجه مجتمعا واقتصادا يتصفان بالذكاء العالي والقدرة على التكيف.

وفي المجتمع الحر يتوجب على الناس أن يكتشفوا بأنفسهم الكيفية الأفضل للتكيف مع الآخرين، وهؤلاء الآخرون سيحاولون بدورهم التكيف مع الأفعال التي يقوم بها غيرهم؛ والأمر أشبه بمحطة قطارات مزدحمة إبان ساعة الذروة، حيث يحاول كل فرد أن يجد طريقه إلى أحد المخارج الكثيرة، أو أن يأتي من أحد المداخل المتعددة كي يلتحق بقطار محدد، فكل فرد يحمل تصورا عن وجهته لكن الطريق الذي سيسلكه لن يكون مباشرا على الإطلاق، حيث يتوجب عليه أن يقطع طريقا ملتويا متحاشيا الاصطدام بالآخرين الذين يحاولون القيام بالأمر نفسه، فيغير اتجاهه كلما وضع أحدهم قدمه في مساره. وقد يبدو المشهد الإجمالي فوضويا، لكن الحقيقة تقول بأن الجميع يصلون إلى مقاصدهم دون اصطدامات؛ وإذا كان يتوجب على إحدى السلطات الحكومية أن تحدد بشكل دقيق لكل فرد من هذه المئات أو الآلاف من مرتادي المحطة أين ومتى يتحرك

فسيستغرق الأمر ساعات وأياما قبل أن يستطيع أي واحد منهم أن يصل إلى مقصده، فهذه المشكلة أكثر تعقيدا بكثير من أن يجري حلها مركزيا، أما المجتمع التلقائي فإنه يحلها بسهولة وأثناء حدوثها.

التسامح

معنى التسامح

إن كل فرد في المجتمع الحر يتوجب عليه، بهذه الطريقة، أن يتكيف مع أفعال الآخرين، ولذلك فمن المهم أن يتعامل الناس بالتسامح مع الآخرين، بمن فيهم أولئك الذين لا يتفقون مع أفعالهم وأنماط حياتهم، بل حتى إن كانت هذه الأفعال وأنماط الحياة صادمة لهم.

ولا يمكننا في المجتمع الحر أن نمنع أي شخص من فعل أمر ما لا لشيء إلا لكراهيتنا لهذا الأمر، إذ لا يمكننا التدخل إلا إذا كانت أفعال الآخرين تتسبب، فعليا أو ترجيحا، بالأذى للآخرين؛ وقد كان جون ستيوارت ميل واضحا في تأكيده على أن ينحصر هذا الأذى بـ(الأذى المادي)، فإذا كان "الأذى" يتضمن أمورا كالصدمة أو الامتعاض الأخلاقي أو الإحراج فعندها يجب تحريم كل الأفعال البشرية ولن تكون هنالك أي حرية على الإطلاق. ومهما يكن الحال فإن الغضب الأخلاقي العارم الذي يبديه أولئك الذين أرادوا تحريم السلوك سيقابله غضب أخلاقي عارم آخر من قبل الآخرين الذين أثارهم ما وضع من عوائق في طريق حريتهم لممارسة هذا السلوك. فبغض النظر عن عديد الطرف الآخر وحساسيته، ليس هنالك طريقة موضوعية لتغليب طرف على طرف، وبما أن المجتمع الحر لا يسمح بتسوية النزاعات باستخدام القوة، فينبغي على كل طرف، وبكل بساطة، أن يتسامح مع يحمله الآخرون من آراء وما يتبعونه من سلوك وأنماط حياة.

وهذا الأمر لا يتماثل مع اللامبالاة الأخلاقية، فالأب الذي لا يثبط السلوك السيئ لأبنائه لا يعتبر متسامحا، بل يعتبر مهملا لتربية لأبنائه من الناحية الأخلاقية؛ وإذا شاهدنا أحد البالغين يتصرف على نحو نعتبره صادما فلنا كل الحق في أن نعبر له عن رأينا بسلوكه وأن نحاول

إقناعه بالتصرف على نحو مختلف، لكن دون إجباره على أي شيء.

كما إن التسامح لا يتماثل مع النسبية الأخلاقية، وهي الفكرة التي تقول بأن كل التوجهات الأخلاقية مقبولة على نحو متساوٍ لأن الناس يختلفون على ما ينبغي اتباعه منها وليست هنالك طريقةً موضوعية للاختيار من بينها. إننا نمتلك الحق الكامل في أن نعتقد بأن عقائدنا الأخلاقية أو الدينية الخاصة بنا أفضل من نظيراتها لدى الآخرين، لكن ذلك لا يعني أن نفرض أفكارنا على أي أحد.

التسامح والتغاير والخيار

إن التسامح مع الآخرين قد يكون صعبا عندما يصبح السكان أكثر تغايرا بشكل متنام، فزيادة السهولة في السفر عبر العالم، وتساقط العقبات التي تقفً في وجه الهجرة، والاقتصاد المتعولم أكثر فأكثر، ليست إلا ثلة من الأسباب التي تجعل سكان الكثير من البلدان أكثر تنوعا بكثير عند المقارنة بما كان عليه الحال قبل عقود قليلة.

ويحاجج البعض بأن زيادة الخيارات تؤدي إلى زيادة الافتراق ما بين المجموعات المتغايرة دينيا أو ثقافيا أو قوميا أو لغويا أو دينيا، مما يؤدي إلى تراكم التوترات التي قد تتسبب بانهيار حالة التسامح؛ وعلى سبيل المثال: قد يرغب الأبوان في أن يترعرع أطفالهما مع أطفال آخرين ينتمون إلى العرق نفسه، وإذا كان هذان الأبوان يتمكنان من اختيار المدرسة التي يرتادها أطفالهما فستكون هنالك فرصة أكبر لحدوث فصل عنصري عند المقارنة بما سيكون عليه الحال إذا كان يتوجب إرسال الطفل، بكل بساطة، إلى المدرسة التي تحددها السلطات الحكومية.

لكن الواقع يقول بأن المدارس تميل إلى أن تكون (أقل) دمجا للسكان عندما تكون الحكومة هي من يحدد مواقع المدارس، حيث جرت العادة على أن يرسل الأهالي أطفالهم إلى المدرسة الأقرب للمنزل، وبما أن الأشخاص الذين ينتمون إلى المجموعة الإثنية نفسها يميلون إلى العيش متجاورين فإن الصورة الإجمالية لتلاميذ المدرسة ستعكس غياب الاختلاط الإثني في المنطقة المعنية، أما إذا كان الأهالي قادرين على

اختيار المدرسة التي يرتادها أطفالهم فقد يختارون مدرسة تقع في منطقة أخرى، أو مدرسة تتميز بصفات يقيّمونها بقيمة أعلى من قيمة التواجد بجوار تلاميذ من الإثنية نفسها (كالقدرات التعليمية أو الموسيقية أو اللغوية).

إن الفصل العنصري أمر طبيعي تماما، حيث يميل الناس إلى انتقاء أصدقائهم وزملائهم في العمل ممن ينتمون إلى المجموعة نفسها، لكن هذا الأمر يختلف كليا عن عدم التسامح مع المجموعات الأخرى، ومن الملاحظ أن أسوأ التوترات الإثنية تحصل في الأماكن التي تُحرم فيها بعض المجموعات من الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها مجموعات أخرى، وبعبارة أخرى: عندما تُنتهَك المبادئ الرئيسية للمجتمع الحر.

التهديد الأصولي للتسامح

يأتي التهديد الأكبر للتسامح مع الآخرين من الأصولية الأخلاقية أو الأيديولوجية أو الدينية، وعلى سبيل المثال: ربما يعتبر الكثير من أصحاب الآراء الدينية القوية أن الجنسانية المثلية أو العلاقات الجنسية ما قبل الزواج من الأمور المثيرة للاشمئزاز أو المعيبة أو الصادمة أو اللاأخلاقية، كما إنهم قد يعتبرون أيضا بأن بعض التصرفات (كالتجديف أو تصوير الآلهة أو إنكار النصوص الدينية أو رفض التقاليد الأخلاقية للدين أو اعتناق أديان أخرى) هي من الشرور التي لا جدال فيها، مما يمنحهم مبررا كافيا لحظر هذا السلوكيات ومعاقبة من يقوم بها.

لكن مهما كان مقدار ما يشعر به المرء من الاشمئزاز أو الصدمة بسبب أفعال الآخرين، ومهما كان مقدار الشر الذي تحتويه من المنطلقات الدينية، فهو لا يمتلك سلطة حظر هذه الأفعال في المجتمع الحر إلا إذا كانت تتسبب للآخرين بأذى مادي، أو تهدد بالتسبب بهذا الأثر. ونكرر القول: إن ذلك لا يعني منع المتدينين من انتقاد هذه الأفعال والمحاججة ضدها، أو استبعاد من يقوم بها من الوسط الديني، ما دام هذا الموقف لا يتحول إلى ترهيب أو إلى أذى حقيقي؛ كما إنه لا يعني أيضا السماح لأي أحد، بمن فيهم الحكومات، بتقييد أو مراقبة أو اعتقال أو حبس أو تعذيب أو تشويه أو نفي أو إعدام أي شخص أو مجموعة بسبب هذه الآراء والأفعال.

وإذا رجعنا إلى النصوص المؤسسة لمعظم أديان العالم فسنجد بأنها تعتنق التسامح مع الآخرين، حتى وإن كانت السلطات الحاكمة قد فسرتها في بعض الحالات بشكل يختلف عن الغايات التي تقف وراءها. ولقد كانت القوى الأجنبية التي تحتل منطقة ما تقوم في الغالب باحتلال ديانتها أيضا، فتحرف أنظمتها الأخلاقية والفقهية على نحو يبرر ويخدم إدارتها لهذه المنطقة، بل إن بعض الحكومات التوتاليتارية تحاول قمع الدين بشكل كامل لأنها تنظر إليه بمثابة منافس لسلطتها وأيديولوجيتها. أما في المجتمع الحر فلا أهمية لما إذا كانت الأصولية التي تحدثنا عنها دينية أم أيديولوجية، إذ لا يعطي هذا المجتمع أي سلطة لإرغام الآخرين ممن يتغايرون عن الآخرين في أفعالهم أو أخلاقياتهم أو أديانهم أو أيديولوجياتهم.

الصوابية المسيّسة

وهنالك خطر آخر أكثر خفاء يتهدد التسامح، وهو: الصوابية المسيّسة؛ وهي ما يحدث حين يقع على الأفراد ضغط اجتماعي وسياسي لدفعهم إلى القبول بمواقف وآراء نخبة مهيمنة، وما يحدث في الغالب أن من لا يتفق مع الرأي السائد يقع عرضة لتشويه صورته كشخص مخبول أو خبيث، والهدف من ذلك تشويه صورة آرائه باعتبارها مخبولة أو خبيثة أيضا؛ مما يتيح الفرصة لرفض هذه الآراء بسهولة عوضا عن مناقشتها؛ كما إنها تجعل آراء النخبة تبدو أكثر متانة مما هي عليه في الحقيقة.

إن هذه العملية تستند إلى شكل خفي من أشكال الإجبار، وفيه يتعرض من يحمل آراء مغايرة إلى تشويه صورته كي يصعب عليه تدبر أموره في المجتمع، وعلى سبيل المثال: إن المختصين الأكاديميين الذين يعبرون عن شكوكهم إزاء الأدلة التي تشير إلى تسبب الإنسان بالتغير المناخي قد لا يتمكنون من الحصول على فرص عمل في الجامعات، وإذا حصلوا عليها فسيحرمون من الترفيع. أما في المجتمع الحر، فلا شك في أن أرباب العمل ليسوا مرغمين على توظيف أناس لا يتفقون معهم، كما إن وسائل الإعلام غير مجبرة على تغطية نظريات يكتنفها الجدل؛ وفي المقابل نلاحظ بأنه حينما تسيطر الحكومة على المؤسسات التعليمية أو

وسائل الإعلام، بشكل احتكاري أو شبه احتكاري، فإن استبعاد أصحاب الآراء التي لا يؤيدها إلا الأقلية يصل إلى حد الإجبار الحقيقي.

التسامح والسعي إلى الحقيقة

إن التسامح في المجتمع الحر يتجاوز كثيرا مسألة التسامح مع الفوارق الدينية أو الأيديولوجية، وعلى سبيل المثال: يتضمن هذا التسامح حرية التعبير (في الكلام والكتابة والبث أو باستخدام أي وسيلة أخرى)، وهذا يعني ضمنا: غياب الرقابة.

ومن الناس من يعتبر أن البيئة التي تغيب عنها الرقابة تجعل المرء يعيش في حالة من القلق العميق، إذ قد يصاب الكثير بصدمة عميقة بسبب كلمة أو صورة أو حجة أو فكرة يمكن التعبير عنها في هذه البيئة التي تتصف بقدر من الحرية؛ أما في المجتمع الحر فليس لأحد الحق في منع حرية الكلام وإعاقة الناس عن التعبير عن آرائهم، وذلك حتى إذا كان الجميع تقريبا يختلفون مع ما يقال أو يجدونه مهينا أو يعتقدون بأنه لاأخلاقي.

ولا شك في أن هنالك ما يمكن قبوله من المبررات لإعاقة بعض أنواع حرية الكلام إذا كان ما يقال يتسبب بالخطر للآخرين (كأن يرغب أحدهم بأن يصيح بكلمة "حريق" في أحد المسارح)، فمن المشروع أن نعاقب أي أحد يخاطر بإيذاء الآخرين على هذا النحو المتهور. وبشكل مشابه، إننا نقوم بحماية الأطفال من الكلمات أو الصور التي نعتقد بأنها قد تفسدهم، وقد لا نسمح للإعلانات التي تشجع بشكل ضمني على تعاطي المخدرات بالظهور على اللوحات الإعلانية المجاورة للمدارس، وهنالك مبرر قوي يدفع إلى توفير المعلومات (كتصنيفات الأفلام السينمائية) كي لا يواجه الطفل بالصدفة ودون تعمد أمرا يصيبه بالقلق.

لكن ما أوردناه يختلف اختلافا كبيرا عن الرقابة الصريحة، أي: منع كلمات وصور وحجج وأفكار بعينها من البث على الإطلاق؛ فلا مكان لمثل هذه الرقابة في المجتمع الحر الحقيقي لأن هذا المجتمع يقوم على أساس من الانفتاح والخيار، فلا بد للمرء من أن يعلم الخيارات المتاحة أمامه إذا

كان يرغب بالاختيار على نحو عقلاني وتجربة أفكار جديدة قد تحسن مستقبل الجميع، والرقابة تغلق الباب في وجه هذه البدائل والخيارات فتحرمنا من التقدم.

كما إن من غير الممكن الوثوق بالقائمين على الرقابة، فالحقيقة والسلطة الحكومية أمران متغايران، فربما يمتلك أرباب السلطة أسبابهم الخاصة بهم (كحماية الذات) لحظر بث أفكار بعينها، لكن حتى وإن كانوا ينوون تحقيق مصلحة الناس على أفضل نحو ممكن فإنهم ليسوا معصومين عن الخطأ، وهم لا يحتكرون الحكمة لوحدهم، وليست لديهم معرفة استثنائية لتمييز الصواب والخطأ، فالنقاش والاحتجاج والخبرة هي وحدها من تحدد ذلك. إن القائمين على الرقابة قد يقمعون الحقيقة بشكل غير متعمد بكل بساطة، فهم لا يمكنهم أن يكونوا أكيدين مما إذا كانوا يضيقون على أفكار يثبت في نهاية المطاف أنها كانت على صواب؛ وقد تكون بعض الأفكار خاطئة في معظم جوانبها، إلا أنها قد تحتوي شيئًا من الحقيقة لا يمكن استخلاصه إلا بالمحاججة، وهنالك من الأفكار ما لا تتبدى حقيقتها إلا مع مرور الزمن.

إن السبيل لضمان عدم التضييق على الحقيقة والأفكار النافعة يتمثل في السماح ببث الأفكار جميعها ونحن واثقون بأن محاسنها أو عيوبها ستتكشف من خلال النقاش، وهذا يعني السماح للناس بالمحاججة دفاعا عن طروحاتهم، حتى وإن كانت تتعلق بأمور تعتبرها الأكثرية من اليقينيات، فالحقيقة لا يمكن تقويتها إلا من خلال دخولها في حلبة التنافس هذه. وهذا السبب هو الذي جعل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية تعين، خلال المدة (1983-1587)، شخصا يدعى "محامي الشيطان" للادعاء ضد المرشحين لرتبة القداسة، فمن المفيد أن نعرض معتقداتنا للتساؤلات، وإذا كنا نعتقد بأن الآخرين مخطئون في آرائهم فلا بد من مواجهة هذه الآراء ونقضها، لا إسكاتها.

ومن يستقصي التاريخ يجده حافلا بالأمثلة التي ترجع إلى زمن الفيلسوف الإغريقي سقراط حول أناس تعرضوا للاضطهاد بسبب آرائهم، وهذا الاضطهاد يعمل على إخافة الناس لإبقائهم صامتين

حتى وإن تبين في ما بعد براءة أفكارهم من التهم الموجهة. ويروي لنا التاريخ كيف أن نيكولاوس كوبرنيكوس خشي غضب الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فلم ينشر نظريته الثورية التي ترى بأن الكواكب تدور حول الشمس، ولم تبصر نظريته النور إلا قبل وفاته بقليل في العام 1543. كما إن خلَفه غاليليو غاليلي جرت محاكمته في محاكم التفتيش وأمضى ما تبقى من عمره حبيس الإقامة الجبرية في منزله. إن هذا الترهيب وأمثاله يقمع الحقيقة والنقاش والتقدم، وهو يؤذي المجتمع كما يؤذي من يضطهدهم من أصحاب البدع.

إننا إذا قبلنا، بكل بساطة، بالأفكار السائدة دون السماح بأي محاججة، فإن هذه الأفكار ستستند إلى أساس يتصف بقدر كبير من التزعزع؛ وعندما يمر قبولها دون انتقاد فستتحول إلى شعارات فارغة، لا حقائق ذات معنى؛ وإذا استطاعت الأفكار الجديدة أن تشق طريقها في نهاية المطاف، فإنها ستظهر في هذه البيئة على نحو يتسم بالعنف والتشوش.

وقد نصاب بالانزعاج عندما يقول لنا الآخرون أمورا نختلف معها بشكل جوهري، أو عندما يعبرون عن أفكار نعتقد بأنها خاطئة تماما، أو يقومون بأمور تصدمنا في العمق، أو عندما يتمادون فيسخرون من معتقداتنا الأخلاقية والدينية؛ لكن تسامحنا مع هذه التصرفات يكشف التزامنا بالحرية، واعتقادنا بأننا ننجز تقدما أكبر ونكتشف حقائق جديدة بشكل أسرع من خلال السماح للأفكار المختلفة بأن تكون محلا للنقاش، لا للقمع.

إجراءات الحظر

قد نستشيط غضبا إذا جرى منع الكثير من الأشياء التي نستمتع بها في حياتنا اليومية؛ لكن مما يؤسف له أن الكثير من هذه الأشياء ممنوعة فعلا.[27]

27 للاطلاع على مناقشة وافية لموضوع (المحظورات)، يمكن الرجوع إلى: المحظورات: جون ميدوكروفت (م22).

إن قاعدة (كفّ الأذى) تنص على أنه ليس لنا الحق في منع أي فعل ما لم يتسبب، أو يهدد بالتسبب، بالأذى للآخرين؛ لكن الكثير من النشاطات يجري منعها على أساس أنها تتسبب بالأذى لمن يفعلها، وهو السبب الذي يقف خلف إجراءات منع تعاطي المخدرات والتدخين والمسكرات وغيرها الكثير. والمشكلة هنا تتمثل في أن التبرير لإنقاذ الناس من التسبب لأنفسهم بالأذى من شأنه أن يسمح بمنع أي فعل آخر. ومن السهل جدا الاحتجاج بأن الناس يتعرضون للأذى أو للخطر بسبب تناول المشروبات السكّرية، أو الأطعمة الدهنية، أو المشاركة في الرياضات الخطرة، أو الانخراط في أنشطة الدعارة أو الجنسانية المثلية، أو اعتناق ديانة مغايرة، أو التشكيك في السلطة؛ وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الذين يطرحون هذه المحاججات فإن مبدأ الحظر إذا ضاع فلن يمر الكثير من الوقت قبل أن تضيع معه الحرية أيضا.

كما إن إجراءات الحظر تحمل نتائج ضارة على الصعيد العملي أيضا، فعندما يجري توجيه الطلب على أشياء معينة ليحصل على المستوى السري، فستصبح مهمة مراقبتها والسيطرة عليها أصعب من ذي قبل، وسينخرط المجرمون في عملية التزويد بها. وعلى سبيل المثال: لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من وجود مافيا إجرامية نمت قوتها في حقبة (الحظر) قبل قرن مضى حين كان التزويد بالمسكرات جريمة في نظر القانون؛ كما إن استمرار الوضع غير القانوني للقمار والدعارة في معظم أنحاء الولايات المتحدة أدى إلى تعزيز هذه العناصر الإجرامية التي يسعدها أن تزود الناس بهذه الخدمات كي تلبي الطلب عليها.

إن إجراءات الحظر تصعب على الناس أيضا مهمة فهم تأثيرات سلوكهم، إذ لا يزال هنالك طلب من الناس على المخدرات، لكن إذا كانت المخدرات غير قانونية فسيصعب ذلك الحصول على معلومات جيدة بشأن أخطارها؛ كما إن من الصعب على المستخدمين أن يتحققوا من نوعية ما يشترونه منها، وسيصعب على من يدمن عليها أن يبحث عن المساعدة الطبية أو الاجتماعية، لأن اعترافه بتعاطي المخدرات يعني اعترافه بأنه

اقترف إحدى الجرائم. ويضاف إلى ذلك أن الناس يصبحون معرضين لأخطار أخرى، كخطر الإصابة بمرض الأيدز الذي ينتقل عبر المحاقن غير المعقمة لأن الوضع غير القانوني للمخدرات يجعل من المستحيل تعاطيها في بيئة آمنة. وهكذا فإن النتيجة النهائية تتمثل في أن أكثر، إن لم يكن معظم، الأذى الناتج عن المخدرات يأتي بسبب وضعها غير القانوني.[28]

إن إجراءات الحظر هذه وأمثالها تجرّم أشخاصا نزيهين لا يرون بأسا في تعاطي الأدوية الترفيهية، أو ممارسة القمار، أو تناول المسكرات في المنزل مع الأصدقاء، فليس هنالك في هذه الأفعال ما يؤذي الآخرين إطلاقا. وبما أن هؤلاء لم يروا من قبل بأسا في السخرية من القانون بارتكابهم لجنح تافهة، فإن ذلك قد يدفعهم إلى التمادي والمخاطرة بارتكاب جرائم أكثر خطورة وتنطوي على الكثير من الأذى.

ويشير تاريخ إجراءات الحظر إلى أنها عاجزة أبدا عن التأثير، فحظر المسكرات في الولايات المتحدة الأمريكية لم يتسبب إلا بتعاطي المسكرات بالخفية في أماكن لا يمكن السيطرة عليها. كما إن القوانين الصارمة لمكافحة المخدرات والعقوبات الكبيرة التي تطبق على الاتجار بها على امتداد العالم لم تؤدِّ إلى منع هذه التجارة التي تشير التقديرات إلى أنها تبلغ مئات ومئات من مليارات الدولارات.

ولا جدوى من أي محاولة إيقاف أي سلوك شائع، بل إن هذا العمل يشكل تهديدا للحرية لأنه يستوجب، كي يكون مؤثرا، إنشاء أجهزة هائلة للرقابة والفرض، وهذا يؤدي، بكل بساطة، إلى حرف موارد فرض القانون عن مسارها الطبيعي المتمثل في التحري عن الجرائم المؤذية الحقيقية وقمعها، كما إنه يتيح الفرصة أيضا لاستشراء الفساد في المحاكم وجهاز الشرطة؛ وعلى الرغم من أنه يكاد لا ينتج أي أذى على الآخرين إذا قام أحدهم بممارسة القمار أو تعاطي المخدرات فإن العقوبات المترتبة تتصف بفداحتها مما يمكّن الموظفين الحكوميين من استحصال رشى ضخمة ممن يتورط في هذه الأعمال.

28 تناول ميلتون وروز فريدمان هذه النقطة على نحو وافٍ في كتابهما: الرأسمالية والحرية (م8).

سؤال: أليس من الواجب علينا أن نحمي الناس من أنفسهم؟

الجواب: لا؛ فهل ترغب بأن يحميك أحدهم من نفسك؟ أم أنك تعتقد بأنه يجب عليك أن تتخذ قراراتك الخاصة بك حول طريقة عيشك لحياتك؟ إن السماح للحكومات باتخاذ القرارات بشأن ما هو مناسب وغير مناسب لنا إنما هو أمر يفتقر إلى الكفاءة: فنحن أقرب بكثير من أنفسنا بالمقارنة مع الموظف الحكومي لإصدار الأحكام بشأن ما نتجشمه من مخاطر؛ كما إن هذا الأمر ينطوي على الخطورة: فالحكومات قد تبدأ بمنع أمور يتفق الجميع على تسببها بالأذى، لكنها ما أن تتأكد بأن الناس سلّموا بهذا المبدأ فستقدم على منع كل شيء.

هل يجب منع الناس من تعاطي الكوكايين، وتدخين التبغ، وشرب المسكرات، وتناول الأطعمة الدهنية والأشربة السكّرية؟ هل يجب إجبار الناس بموجب القانون على ممارسة التمارين الرياضية والتخلي عن الرياضات الخطرة وحضور المناسبات الدينية؟ هل يجب منع الناس من قراءة الكتب "الخطيرة" أو انتقاد الحاكمين؟

إن المجتمع الحر يجيب عن هذه الأسئلة بـ(لا)؛ فإذا كان هنالك من يهين أخلاقياتنا أو يرتكب أمرا خطيرا فيجب أن ننبهم إلى ذلك، ولكن إذا لم يكونوا يؤذون الآخرين بذلك فليس لنا الحق في إيقافهم عما يفعلون.

السلوك العمومي والسلوك الخاص

إن قواعد المجتمع الحر تحكم السلوك (العمومي)، أي: كيفية سلوك الفرد إزاء الآخرين، لكن السلوك الخاص (وهو السلوك الذي لا يؤثر إلا على الأفراد ذوي العلاقة)، يبقى ضمن الإطار الخاص، ولا يتحول إلى مسألة قانونية إلا إذا تسبب بالأذى للآخرين.

ومع ذلك، فمن الضروري في المجتمع الحر أن نكون حذرين جدا لأن الأذى الفعلي أو خطر التعرض للأذى يصبح حقيقيا، وعلى سبيل المثال:

هل يجب السماح للناس ببيع السموم في هذا المجتمع؟ فبما أن السموم لها استخدامات متعددة أخرى لا تتسبب بالأذى للإنسان، فإن هنالك أذى أكبر قد ينتج من حظر بيعها بالمقارنة مع الأذى الناتج عن السماح به. وقد يكون هنالك أيضا مبرر مقبول لوضع سجلات بأسماء من يبيع السموم ومن يشتريها كي يعلم مستخدمو السموم بأنهم معرضون للاكتشاف، على أن تتوقف الضوابط عند هذا الحد.[29]

هل يجب أن تكون هنالك قاعدة ضد السُّكْر العلني؟ أو ضد عمل بيوت الدعارة أو القمار؟ نعم، إذا كانت هذه النشاطات تتسبب بالعنف، وهو السبب الذي يدفع العديد من البلدان إلى خيار فرض التراخيص عليها؛ لكن معظم جوانب عمل هذه النشاطات لا تؤثر إلا على من ينخرط فيها، أما الآخرون فقد يصابون بالاشمئزاز من مجرد التفكير بها، لكننا إذا سمحنا بحظر هذه النشاطات من أي منطلق غير منطلق تسببها بالأذى الموضوعي للآخرين، فلن يبقى أي نشاط بشري بمنأى عن تدخل دعاة التمسك بالأخلاق.

هل يجب أن نسمح للناس بالتجارة في أيام العطل الدينية؟ وهل يجب أن نسمح لهم بتعدد الزوجات؟ إن هذا من شأن الناس المعنيين وحدهم، لا من شأننا، إذ لا تتسبب هذه الأعمال بالأذى للآخرين. إن قوانين المجتمع الحر موجودة للحفاظ على حرية الأفراد وتوسيعها، لا من أجل فرض المبادئ الأخلاقية للبعض على الآخرين.

ومع ذلك، ففي المجتمع الحر يسمح للناس بصياغة قواعدهم الخاصة بهم على ما يعود لهم من ملكيات، مع التقيد باحترام قاعدة (كفّ الأذى). وفي الكثير من البلدان تتميز بعض المواضع العمومية (كمجمعات التسوق) بأنها مملوكة لجهات خاصة ولا تتحكم بها السلطات السياسية الحاكمة، ولذلك قام مجمع (بلووتر) للتسوق في العام 2005 بحظر الإهانات النابية والتدخين وتوزيع المنشورات وارتداء الألبسة التي تخفي الوجه (كالألبسة العلوية ذات القلنسوات)؛ وفي بلدة بورنفيل (وسط بريطانيا) يُحظر البيع العلني للمسكرات في هذه البلدة الصناعية التي

---

29 هذه النقطة وما يليها أجاد جون ستيوارت ميل في دراستها ضمن كتابه: عن الحرية (م11).

أسسها صانع الشوكولاتة الشهير جورج كادبيري وظلت بعده وقفية خاصة مخلصة لمبادئه، فبما أن مجمع بلووتر وبلدة بورنفيل تدخلان في نطاق الملكيات الخاصة، فقد تصرفتا على نحو يقع بالكامل في إطار حقوقهما.

مشكلة الإيثار

ينزعج الكثير من الناس بسبب الفكرة التي ترى بأن المجتمعات الحرة والاقتصادات الحرة تعمل على أساس المصلحة الذاتية للجهات المنخرطة فيها؛ وهم يفضلون عالما ينقاد، عوضا عن ذلك، بالإيثار، أي: بالاهتمام اللاأناني بمصالح الآخرين وأحوالهم المعيشية؛ لكن هذا الاعتقاد يتسبب بالمشكلات أكثر مما يحلها.[30]

غياب المرشد في مساعدة الآخرين

قبل كل شيء، كيف لنا أن نعلم، بأي شكل من الأشكال، إن كان هذا الأمر أو ذاك يقع في مصلحة الآخرين؟ إذ لا يمكننا النفاذ بشكل مباشر إلى أذهانهم وقيمهم. وإذا كنا نحاول القيام بما هو في مصلحتهم فلا بد بأننا سنرتكب أخطاء فادحة؛ وكل من استلم في يوم من الأيام هدية غير ملائمة تماما في عيد ميلاده يعلم بأن حتى الأسرة والأصدقاء قد يصدرون أحكاما متواضعة بشأن ذوق المهدى إليه؛ فثقافة العطاء تبدو كقاعدة غير جديرة بالاستناد إليها في إدارة مجتمع بأكمله.

كما إن من الصعب أيضا أن ننتقد الأشياء التي يعطينا إياها الآخرون، فنحن نقبل الهدايا بشكر ظاهري حتى وإن كنا نكرهها، وهذا يعني بأن الناس في المجتمع الإيثاري لن يتعلموا أبدا بالتحديد ما يريده الآخرون حقا، مما يتناقض بشكل تام مع الاقتصاد القائم على المصلحة الذاتية، ففي هذا الاقتصاد يمكن للزبون إذا لم يحصل بالتحديد على ما يريده من المزود أن يعبر له عن ذلك ويهدده بالانتقال إلى مزود آخر، فالمصلحة الذاتية تجعل المزودين يركزون اهتمامهم على إعطاء الناس المنتجات المناسبة بالتحديد، وبأرخص ثمن ممكن.

---

30 للاطلاع على شرح أوفى لهذه المسألة يمكن الرجوع إلى مقالة بعنوان (تناقض الأخلاقيات) لماو يوشي في: أخلاقيات الحرية: توم بالمر (م23).

الإيثار يولّد النزاع

إذا كان العمل بشكل متعمد لمساعدة الآخرين هو ما يحفز التعاملات الاستثمارية فسيتصف العالم الإيثاري بتوتر بين المشتري والبائع يكاد يتماثل مع نظيره في عالم المصلحة الذاتية الذي نعيش فيه حاليا؛ فالمشتري سيطالب حينها بزيادة الأسعار من أجل تحقيق المنافع للبائع، وسيخفض البائع من أسعاره من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من المنافع للمشتري، فما يحدث ليس إلا انعكاسا في المرآة لما يحدث في أيامنا هذه.

أما في اقتصاد السوق، فإن الأشخاص الذين يراعون مصالحهم الذاتية تجدهم يتنازعون في ما بينهم، لكن نزاعاتهم لا يمكن حلها إلا من خلال المساومة، فإذا كان المحفز الوحيد هو تحقيق المنافع للآخرين فليس هنالك من سبيل لحل النزاعات، فكل إيثاري سيصر على نفع زميله، وبما أن لا أحد منهما يرغب بالانتفاع من الصفقة، فإن إلحاح احتياجاتهما لن يساعدهما على الاتفاق.

المصلحة الذاتية وحسابات التكلفة والمنفعة

إن المصلحة الذاتية تجعل المزود (والزبون أيضا) يركز على التأكد من أن تتفوق منافع التعامل على تكاليفه؛ أما المزود الإيثاري الذي لا يعمل من أجل العائد فسيرسل إشارة مضللة جدا للجميع، وهذه الإشارة تقول بأن وقته وخبرته ذات تكلفة صفرية، وسيستقبل الزبون هذه الإشارة كما هي وسرعان ما سيغرق المزود بطلباته، ولن يكون أمام المزود سبيل لرفض تقديم الخدمات المطلوبة حتى وإن كانت منافعها هامشية أو ضئيلة بالمقارنة مع تكلفتها.

وعلى سبيل المثال: إن العاملين في مجال الصناعات الجلدية سيواجهون في الاقتصاد الإيثاري طوابير لا تنتهي من الأشخاص الذين يطالبون بإصلاح ما اشتروه منهم في السابق؛ أما في اقتصاد السوق الذي يركز على المصلحة الذاتية فسيخبر هؤلاء التجار زبائنهم، وعلى نحو لا لبس فيه، ما إذا كانت السلع التي تحتاج إلى الإصلاح تستحق ذلك، أو قد يطلبون منهم سعرا مرتفعا إلى حد يدفع الزبون إلى اتخاذ قرار بأن لا يستمر في طلبه؛ فالسوق يدير عملية (الطلب) ويركز الجهود على الأمور الجديرة حقا بالعناء.

وقد يسرع الناس في العالم الإيثاري إلى مساعدة جيرانهم في شتى أنواع المهمات (كبناء المنزل)، أما في الظروف العملية التي تراعي حسابات الجدوى الاقتصادية فقد يكون من الأفضل للجيران أن يذهبوا إلى السوق ويستأجروا أحد المحترفين لبناء المنازل عوضا عن الاعتماد على العمل غير الاحترافي الذي يقدمه الأصدقاء. وتتفاقم الخسارة أكثر عندما يمكن للجيران أن يستخدموا مهاراتهم بشكل أكثر تأثيرا في أنواع أخرى من العمل، فالسوق يشجع الناس على أن يستثمروا وقتهم ومواهبهم في المواضع التي تحقق قيمة أكبر لوقتهم ومواهبهم بالمقارنة مع غيرها من المواضع.

سؤال: ألا يجب علينا أن نتحكم بالأسعار كي يستطيع الفقراء تحمل تكلفة الأشياء؟

الجواب: لا؛ فالأسعار هي إشارات تدلنا على حال الندرة، فهي تخبرنا بموضع الفائض وموضع العجز، وهي تخبر المنتج بوجود حاجة إلى المزيد من السلع التي ينتجها، وتخبر المستهلك بأن عليه أن يقلل من الشراء أو أن يبحث عن بدائل. أما ضوابط الأسعار فهي تعرقل هذه الإشارات مما يؤدي إلى تفوق الطلب على العرض، فتحدث أزمات الشح، والتي يتم التعامل معها في العادة بأسلوب تقنين توزيع المنتجات النادرة، وهو بدوره إجراء يقل في الكفاءة عما سبق.

وعلى سبيل المثال: ضوابط الإيجارات التي تصمم لتمكين الناس من تحمل تكلفة السكن، فهذه الضوابط تقوم في الواقع بجعل السكن أسوأ أو أندر، لأن مالكي العقارات المعدة للتأجير سيقررون بأن الإيجارات التي يحصلون عليها لا تصل إلى مستوى جهودهم، فيزيلون عقاراتهم من سوق السكن التأجيري. وإذا لم يستطع البعض تحمل تكلفة الاحتياجات الضرورية فإن الحل الأمثل لهذه المشكلة لا يتمثل في التدخل بآلية عمل السوق، وإنما بإعطاء هؤلاء مقدارا من المال، إما من خلال الجمعيات الخيرية، وإما من خلال خطة ممولة ضريبيا لدعم محدودي الدخل، وحينها سيتمكنون من شراء هذه الأشياء في السوق الكفوء التنافسي نفسه، وذلك كما يفعل غيرهم تماما.

أخلاقيات السوق

إن الحقيقة التي تقول بأن اقتصاد السوق الحر يقوم على أساس المصلحة الذاتية لا تجعله مفتقرا إلى الصفة الأخلاقية، فلا يمكن للناس أن يحققوا الازدهار في السوق إلا من خلال التعاون مع الآخرين بتزويدهم بما يحتاجونه من أشياء؛ كما إن السوق يعاقب على السلوك المضاد للمجتمع: فالمرء ليس مجبرا على الاتجار مع شخص فظ سيئ الأخلاق عندما يكون هنالك الكثير من الأشخاص الآخرين ذوي الأخلاق المقبولة والذين يريدون الاتجار مع الناس.

وهنالك أيضا قواعد لضمان عمل الأسواق بسلاسة دون الحاجة إلى الإجبار، لكن القواعد الرسمية لا يمكنها أن تتعامل مع كل حالة بعينها. إن الأسواق تعتمد على الثقة حتما، وهي تكافئ أصحاب السمعة الحسنة الذين يُعرَف عنهم بأنهم جديرون بالثقة ويمكن الاعتماد عليهم؛ وحتى إن كان الدافع لذلك هو المصلحة الذاتية فإن الأسواق تعزز نمطا أخلاقيا يعود بالمنفعة على الجميع بشكل متبادل.

المسؤولية الاجتماعية المشتركة

يريد الكثير من الناس بأن تتصرف الاستثمارات على نحو أكثر أخلاقية، وأن تعزز «المسؤولية الاجتماعية المشتركة»، وهنالك الكثير من الاستثمارات العالمية الكبيرة تصدر في الوقت الراهن تقارير سنوية تشرح ما تفعله هذه الاستثمارات على صعيد المواطنية الجيدة.

لكن (الفرد) وحده هو من يستطيع أن يكون مسؤولا أو لامسؤول، وأخلاقيا أو لاأخلاقيا؛ فالمجموعات ليس لها أخلاقية منفصلة تخصها، ولا يمكن للبلد أو للبلدة أو للعرق أو للقبيلة أو للنادي أو للشركة أن تتصف بأنها أخلاقية أو لاأخلاقية، لكن الأمر يصح على أعضائها كأفراد. ولا شك في أننا نريد لأرباب الاستثمارات أن يبنوا ثقافة أخلاقية في تنظيماتهم، لكن الأخلاقية والمسؤولية تنعكس في الأفعال، والأفعال يقوم بها أفراد، لا مجموعات.

إن المسؤولية الاجتماعية المشتركة هي في الواقع محاولة لنقل تكلفة البرامج الحضرية والمعيشية إلى كاهل الاستثمارات، والاستثمارات بدورها تحاول إظهار مستوى تحليها بالمسؤولية من خلال تمويل المدارس المحلية والنوادي الاجتماعية وغيرها. وقد يبدو هذا الأمر مقبولا في المنطق الاستثماري، ففي نهاية المطاف سيتوجب على هذه الاستثمارات أن تنتقي موظفيها من خريجي هذه المدارس، وعملية الانتقاء هذه تصبح أسهل عندما تكون هنالك علاقية إيجابية بين الاستثمارات وبين المدارس المحلية؛ لكن هذا الأمر يجب أن يكون قرارا استثماريا يتخذه بشكل طوعي مديرو هذه الاستثمارات وأصحاب الأسهم فيها، لا أن تُفرَض عليهم باسم الأخلاق.

وإذا كانت الاستثمارات تعيش في جو تنافسي مقبول فلن تستطيع على الإطلاق أن تخصص أموالا لدعم المشروعات المحلية التي لا تخدم الآفاق المالية لهذه الاستثمارات؛ فإذا كان لدى الشركات أمثال هذه الأموال للإنفاق على المشروعات المحلية فهذا يعني بأن السوق لا يعمل عمله (كأن تقوم الضوابط الحكومية بحماية الشركات من التنافس)؛ أما في السوق التنافسي الحقيقي فإن هذه الشركات قد تخسر أمام الشركات الأخرى التي توقفت عن دعم المشروعات المحلية المبهرجة وحصدت الأرباح الناتجة عن هذا التوقف.

ويضاف إلى ذلك أن أرباب الاستثمارات لا يمتلكون مهارة مميزة في ضمان الإنفاق المناسب لما يخصصونه من أموال للمشروعات الاجتماعية؛ وقد يكون من الأفضل لهم أن يركزوا على دورهم الجوهري المتمثل في جني الأرباح عبر التزويد بما يريده الناس فعلا من سلع وخدمات، وهو أمر يؤدي بدوره إلى توليد الثروة العامة التي تجعل من الممكن تحمل تكلفة الأعمال الخيرية.

ثامنا:
الخصخصة والعولمة

الهجرة والتكنولوجيا

عالم ينفتح يوما بعد يوم

لم تعد أركان الأرض متباعدة كما كان شأنها في سالف العصر والأوان، فالتلفزيون والراديو والإنترنت ووسائل الاتصال الأخرى أصبحت تقرّب بين الثقافات وأنماط الحياة والأعراق والشعوب والبلدان ومنظومات الحكم، وأصبح يمكن للمرء أن يزور بنفسه عددا أكبر من البلدان بفضل وسائل النقل الجوي وسرعة وسائل النقل البري الحديثة.

وقد جعل هذا الأمر من الأصعب على الحكومات أن تخفي إخفاقاتها، فلم يعد هنالك من مبرر كي تبني أي حكومة جدارا يفصل نطاقها الجغرافي أملا في أن يبقى مواطنوها جاهلين بعيوبها، فبفضل التواصل اليومي مع بقية أنحاء العالم عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو البث التلفزيوني الأجنبي الذي تلتقطه أطباق استقبال البث المحلية أصبح مواطنو أي دولة يعلمون مسبقا بالفرص المدهشة التي تتوفر خارج دولتهم.

ونتيجة لذلك تخلت الكثير من البلدان عن محاولاتها للبقاء منغلقة عن العالم، وهي الآن تفتح أبوابها أمام السائحين وغيرهم من الزوار، وقد لاحظنا في العقود القليلة الماضية كيف أن دولا كبرى من أمثال روسيا والصين وفيتنام وبورما (ميانمار حاليا) والكثير غيرها قد أصبحت أكثر انفتاحا كأعضاء في المجتمع الدولي؛ واليوم نجد بأن خمس سكان أفغانستان (مثلا) قد عاشوا خارج بلادهم لمدة من الزمن.

تبادل الأفكار

وليس (الأشخاص) هم وحدهم من يسافر في هذا العالم الجديد، فـ(الأفكار) أخذت تحمل عصا الترحال أيضا؛ وهاهم السائحون يزورون البلدان وفي جعبهم قصص حول عوالم مغايرة جدا يتمتع الناس فيها بحرية التصرف والتفكير والكلام؛ كما إن السكان المحليين يسافرون إلى خارج بلدانهم ويندهشون عندما يجدون القصص التي جاء بها أولئك السائحون وهي حية على أرض الواقع، وإذا كان الناس يستطيعون النفاذ إلى شبكة الإنترنت أو البث الفضائي فسيمكنهم التحقق من القصص التي يسمعونها بفضل ما يرونه بأعينهم على شاشة الكومبيوتر أو التلفزيون.

وللتجارة تأثير مماثل، فما أن تفتح البلاد أبوابها أمام التجارة العالمية حتى يجد مواطنوها أنفسهم وهم يقومون بالاستثمار ويقيمون الصداقات مع أشخاص ينتمون إلى ثقافات مغايرة ويتفهمون وجود أنماط أخرى للعيش.

إن هذا التأثير يعزز الضغط التي تتعرض له الحكومة بهدف دفعها إلى الانفتاح أكثر وأكثر، فالأشخاص الذين يتمكنون فعليا من رؤية الحرية وتجربتها بأنفسهم سيفهمون ما لها من قدرة عظيمة على تعزيز التقدم ونشر الازدهار؛ وهم يريدون لأنفسهم بعضا من هذا التقدم والازدهار. إذن، فالتكنولوجيا والتجارة والهجرة والسياحة والسوق العالمي تلعب جميعها دور السفير الذي يمثل المجتمع الحر.

من أجل تنمية مجتمع حر

لا للرأسمالية الهرمية

إن إنشاء مجتمع حر من الصفر ليس من المهمات السهلة؛ والحكومات الجديدة ووكالات الغوث العالمية تسعى في كثير من الأحيان إلى تغييرات كبيرة مثيرة، كاستبدال الجهاز البيروقراطي الإداري بأكمله، أو خصخصة الصناعات الحكومية الكبرى؛ لكن هذه المقاربة كثيرا ما تنطوي

على آثار كارثية، فبما أن ثقافة استخدام السلطة للمنفعة الشخصية لم تتأثر، وفي ظل غياب أي فهم محلي للأسواق والتنافس، لم تكن معظم مبادرات الخصخصة (كالتي شهدتها المكسيك في أواخر الثمانينيات الماضية) إلا نقلا للاحتكاريات من يد الدولة إلى يد المحسوبين عليها، ولم ير الناس في رأسمالية المحسوبية هذه ما يفرقها عن المحسوبية الدولتية التي سادت في الماضي؛ وبما أن إصلاح المنظومة العدلية قد يستغرق عقودا من الزمن فإن هذا الأمر يتيح للمحسوبية أن تسلم من الملاحقة القانونية؛ ولذلك فقد أصبح الناس يسخرون من حلول (الاستثمار الخاص) كما كانوا يسخرون من مشكلة (السيطرة الدولتية)، وربما وصل الأمر بالبعض إلى أن ينظروا إلى المتطرفين والثوريين باعتبارهم الجهة الوحيدة التي تستطيع تقديم مقاربة جديدة قد تحقق المنفعة لعموم الناس، لا للنخب وحدها.

المحركات التصاعدية للحرية

إن مقاربة «الرأسمالية الهرمية» تمنى بالفشل لأنها تحاول تغيير مظهر المؤسسات الاجتماعية دون تغيير ما في جوهرها من مواقف وأفعال ومحفزات تنشئها وتدعمها.

إن إبداع المجتمع الحر وتقدمه ينمو انطلاقا من نمط القواعد القانونية والأخلاقية التي تحدد كيفية عيش الناس وتعاونهم الحر في ما بينهم؛ وإذا استطعنا أن نقدم هذا النمط وأمثاله من أنماط قواعد الأداء، وأن نتيح للناس حرية ممارسة حياتهم ضمن هذه القواعد، فعندها ستكون الطاقة الطبيعية وطموحات الناس جميعهم هي المحرك الذي يبعث الحياة في التغيير الذي تخضع له المنظومة بأكملها.

لنفترض، مثلا، بأنه يمكننا أن نسهل للناس عملية البدء باستثمارات جديدة، وامتلاك أحد الاستثمارات وإدارته بثقة، وحيازة حق مكفول بملكية الممتلكات، وتجميع رأس المال الإنتاجي، وإمكانية التبادل التجاري بحرية؛ فتحقيق هذه الأمور سيؤدي إلى إنشاء قواعد ومحفزات سرعان ما ستنتج نموا اقتصاديا وتحفز على إصلاح اجتماعي منظوماتي، إذ سيبدأ الناس بإنشاء استثمارات جديدة، وسيتعلمون آلية العمل

الاستثماري، وسيحققون الازدهار الذي لا ينحصر بالمنفعة المادية وإنما يتعداها إلى تحقيق قدر أكبر من الثقة بالنفس أيضا. وإذا زادت ثقة المجتمع بنفسه فسيكون أكثر قدرة على معالجة القضايا المؤسساتية الكبيرة، كإصلاح الجهاز البيروقراطي والصناعات الحكومية.

لذلك يجب علينا أن لا نبدأ من المستوى الماكروي فنحاول إصلاح مؤسسات الدولة بأكملها، وإنما يجب أن نبدأ من المستوى الميكروي من خلال إطلاق المحفزات التي ستحرك التغيير المنهجي عبر النسيج المؤسساتي بأكمله.[31]

حقوق الملكية

حقوق الملكية في البيرو

يمكننا الاستعانة بمثال مثير للاهتمام نستمده من تجربة (إصلاح حقوق الملكية في البيرو)، والتي أدار معظم جوانبها الاقتصادي هيرناندو دي سوتو في أوائل التسعينيات الماضية؛ فقد اشتكى دي سوتو من أن البيروقراطية والفساد هناك يجعلان عملية تسجيل الاستثمار الجديد تستغرق حوالي عام كامل، كما كان هنالك صعوبة مماثلة في تسجيل الملكية، وكانت النتيجة تتمثل في وجود الملايين من صغار المستثمرين الرياديين لا يملكون (بشكل قانوني) ما لهم من حقول أو استثمارات صغيرة أو منازل، مما جعل من الصعب عليهم الاقتراض لتوسيع استثماراتهم، ولم يكن بإمكانهم بيع منازلهم أو استثماراتهم، وكانوا عاجزين عن اللجوء إلى المحاكم لتسوية النزاعات الناشبة بشأن ملكياتهم أو استثماراتهم.

لقد كان هنالك في الواقع بنيتان اقتصاديتان في البيرو: تقع الأولى ضمن نطاق القانون وتتمتع بكافة المنافع الاقتصادية لوضعها الشرعي وللحماية القانونية، والثانية تضم الملايين من المستثمرين الرياديين الرازحين في قيود الفقر لأن منازلهم واستثماراتهم غير موجودة من

31 أود تسجيل امتناني لبيتر يونغ وستيفن ميستي من مركز (آدم سميث إنترناشينال) لما قدماه من آراء خبيرة في هذا المجال.

الناحية القانونية. ويضاف إلى ذلك أن الحكومة فقدت العائدات التي قد تنتج عن هذه الأملاك لأنها تعجز عن تخمين أو جباية الضرائب المفروضة على الاستثمارات الصغيرة الخارجة عن نطاق القانون؛ وعندما لا يحصل أصحاب هذه الاستثمارات الصغيرة على الحماية القانونية فإنهم سيتعرضون إلى الاستغلال بسهولة على يد المجرمين ومقاتلي حركة (الطريق المضيء) الشيوعية.

وكان الحل الذي طبّقه دي سوتو وغيره يتمثل في إلغاء معظم الضوابط البيروقراطية التي تتضمنها عملية تسجيل الاستثمارات الجديدة، وإبطال معظم التراخيص والإجازات المطلوبة لإدارتها، وترافق ذلك مع إصلاحات عقارية جعلت أكثر من مليون أسرة بيروفية تحصل على سندات ملكية عقارية معترف بها لأول مرة في تاريخها. وكانت النتيجة ارتفاع كفاءة الاستثمارات الصغيرة لأن مالكيها أصبحوا قادرين على الاقتراض من أجل التوسع، وعلى بيع الملكية وشرائها. ومع اكتساب الناس لرأس المال والادخار تحسنت معايير السكن وبدأ أهالي الطلاب ينفقون المزيد في تعليم أبنائهم.

ولم تمر هذه الإصلاحات دون انتقادات، فقد حاجج البعض بأن إصدار سندات تمليك الأراضي لم يكن إجراء منصفا لأن من الصعب تحديد ما "يملكه" الناس بشكل غير رسمي، وادعى آخرون بأن سندات التمليك نفعت أولئك الذين يضعون أيديهم على مساحات واسعة من أراضي المشاعات دون الفقراء الذين يشغلون مساحات صغيرة، وبأنها أدت إلى اقتطاع أجزاء من أراضي المشاعات كان المزارعون الفقراء يعتاشون منها، وهنالك من ادعى بأن إصدار سندات الملكية قضت على إجراءات تمليك الأراضي التي كانت تبلي بلاء حسنا (مع أنها غير رسمية)، وحاجج غيرهم بأن الإصلاح العقاري لم يكن (الترياق الشافي) وأن العوائق الكبرى التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية تتمثل في الحدود التي ترسمها الثقافة الشعبية لطموحات الناس.

ليس من السهل أبدا أن نؤسس سوقا يعمل بشكل جيد إذا لم تكن البيئة تعرف الأسواق من قبل؛ فمن السهل أن تطبخ حساء السمك

إذا كان لديك حوض للسمك، لكن ليس من السهل أن تصنع حوضا للسمك إذا كان لديك حساء السمك؛ ومع ذلك فقد حاولت بلدان أخرى أن تستنسخ تجربة الإصلاحات البيروفية، وقام دي سوتو نفسه بتقديم النصيحة في كثير من الحالات، سواء في أمريكا اللاتينية أم في أفريقيا.

الإصلاحات الساندة

على الرغم من أن حقوق الملكية ذات الأداء الجيد تعتبر من العناصر التي لا غنى عنها في الإصلاح، فلا بد من توفر إصلاحات ساندة أخرى، ومنها على سبيل المثال: لا بد من وجود (سوق إقراضي وميكروإقراضي) فاعل، وهو أمر يمكن أن يتعرض للعرقلة بسهولة على يد الضوابط التنظيمية والإجراءات البيروقراطية المرهقة، ومن الأمثلة المثيرة للاهتمام في مجال الإقراض الميكروي: مصرف غرامين في بنغلادش، والذي يعطي قروضا صغيرة للاستثمارات الريفية، بما في ذلك: قروض للنساء اللواتي لا يمتلكن الأراضي من أجل تقديم خدمات هاتفية باستخدام الهواتف النقالة.

كما يجب أن يكون هنالك (منظومة قضائية تتمتع بالكفاءة والموثوقية) كي يتمكن الناس من تسوية نزاعاتهم على نحو سريع وموثوق؛ ولا يجب الانتظار حتى ينتهي المشرعون من التفكير في القضايا وإصدار إصلاحات خاصة محددة تتناول المنظومة القضائية للدولة، فالقانون العام، وهو يتشكل من خلال تجمع القضايا الفردية، أسرع من ذلك بكثير، وربما تكون هنالك منظومات قضائية محلية مطبقة فعليا وتسندها مجموعة من السوابق المتينة التي تتوافق مع المعنى الذي يحمله السكان المحليون للعدل. لكن ذلك لا ينفي الحاجة إلى إقامة (القواعد الرئيسية لكيفية عمل الاستثمارات) كهيكليات الملكية، والمسؤولية القانونية الشخصية، وحقوق حاملي الأسهم، وإجراءات إعلان الإفلاس.

كما نحتاج أيضا إلى (إنقاص الضوابط) التي تعيق الدخول إلى الأسواق من أجل إتاحة الفرصة لدخول الأفكار الجديدة، وعلى سبيل المثال: رفض حاكمو النيبال، وهي دولة كانت مغلقة بشكل كبير أمام العالم الخارجي قبل الخمسينيات الماضية، البيع الكامل لمنظومتهم الهاتفية بحجة أن الناس يرتعبون من فكرة إدارة الشركات الأجنبية لها،

لكنهم وافقوا على إصدار تراخيص جديدة تتيح دخول القادمين الجدد، وقد أحرز القادمون الجدد نجاحا كبيرا جعل النيبال تتمتع اليوم بمنظومة هاتفية حديثة تحسدها عليها دول المنطقة.

وكلما كثرت الأمثلة حول الاستثمارات الصغيرة والقادمين الجدد إلى السوق ممن يحققون النمو ويخلقون فرص العمل ويزيدون الازدهار ويحسنون خدمة المستهلك، كلما كثر عدد الأشخاص المستعدين لفهم الإمكانيات الضخمة للحرية في توليد الدخل والثروة. وكلما تنامى الدعم لهذا الطرح، كلما تناقص عدد التائقين إلى بدائل متطرفة تتولد عنها إجراءات إجبارية في ما بعد.

الإصلاحات الزراعية

ومن الأمثلة حول قوة تأثير حقوق الملكية على صعيد التطبيق: تجارب الإصلاح الزراعي في الاتحاد السوفييتي والصين وفيتنام؛ حيث قامت الحكومات الاشتراكية في هذه البلدان بإرساء الزراعة على أساس الملكية الجماعية للأرض والمشروعات الزراعية، فكانت (المزارع الجماعية) تتحكم بحقوق استخدام الأرض والعمل فيها وفرضت منظومة توزيع مساواتية، لكن هذه التدابير تمخضت عن نتائج كارثية، فالمزارع الجماعية أصبحت حقولا شاسعة تحكمها منظومات مثقلة بالروتين والبيروقراطية، وبما أن الأفراد كان يتوجب عليهم تشارك ثمار جهودهم مع الكثير من الأفراد الآخرين، فلم يكن لديهم إلا حافز ضئيل للعمل بجد أكبر أو بإنتاجية أكثر.

وعلى الرغم من أن الصين كانت مترددة في التخلي عن مبدأ الملكية الجماعية، فقد أنهت العمل بهذا النموذج السوفييتي المدمر في نهاية السبعينيات الماضية، وحلت محله "منظومة المسؤولية الأسرية" الذي أصبحت بموجبه كل أسرة تعمل في قطعة محددة من الأرض تعود لها، مما أدى إلى استعادة الحلقة الواصلة بين الجهد والعائد، فحققت الزراعة الصينية قفزة كبيرة، وتنامت الحصيلة الزراعية في أوائل الثمانينيات الماضية على نحو متسارع، مع معدلات نمو سنوية بلغت حوالي (5%) للحبوب، و(8%) للقطن، و(14%) للبذور الزيتية.[32]

32 لتفاصيل أوفى يمكن الرجوع إلى:

تجربة سيتشوان (مقالة): وولفغانغ كاسبر (م25).

لكن هذا التقدم المبكر لم يستمر، فالمنظومة المتبعة كانت لا تزال تعاني من الخلل، إذ كانت السلطات الحاكمة تأمل بتحقيق المساواة في نوعية الأراضي فأعطت لكل أسرة عدة قطع صغيرة من الأرض عوضا عن قطعة أرض كبيرة واحدة، وبما أن جهد الأسرة الواحدة أصبح موزعا على خمس أو ست قطع من الأرض كان من غير العملي اتباع طرائق زراعية أفضل، بل إن المسارات التي وضعت للفصل بين قطع الأراضي كانت تستهلك مساحات واسعة من الأراضي المزروعة، ولم تعبأ منظومة التوزيع بالفوارق في إنتاجية كل أسرة.

لذلك وصلت السلطات الحاكمة في الصين إلى قرار بعدم تغيير الملكية التقنية للأرض، ولكن مع تقديم منظومة حقوق في استخدام الأرض تعطي للأسر حقوقا طويلة الأمد في العمل بالأرض، والحصول على ما ينتج عنها من محاصيل ودخل، ونقل هذه الحقوق إلى الآخرين.

وفي هذه المرة أيضا، لم تكن هذه المنظومة مثالية من وجهة نظر السوق الحر أو حقوق الملكية، فالمنظومة الوطنية للتموين وتثبيت الأسعار قضت على قدرة المزارعين على اتخاذ القرارات الخاصة بهم والتمتع بكافة الثمار الناتجة عما يبذلونه من عمل. ومن دون سوق حقيقي للأراضي لم يكن هنالك إلا إمكانية ضئيلة لدمج الأراضي الصغيرة، وعلى الرغم من ذلك فقد ظهر بشكل تدريجي شيء شبيه بالسوق في ما يخص استخدام الأراضي.

وعلى سبيل المثال: قام القرويون والمسؤولون الحكوميون في ريف ميتان الواقعة في شمال غويجو بتثبيت مدة الولاية على استخدام الأرض بعشرين عاما، مما ساعد الأسر على التخطيط لأمد بعيد؛ وأعطيت للمزارعين سلطة نقل وتبادل حقوق الولاية على الأرض وتوحيد قطع الأراضي؛ وكانت النتيجة: استثمار المزيد من الأراضي للزراعة، وتحسن نوعية الأراضي بسبب رعاية الأسر لها على نحو أفضل، واستخدام الأدوات الزراعية الحديثة. وفي العام 1995 حثت الحكومة الوطنية القرى الأخرى على اتباع نموذج ميتان، فبدأ ينتشر في الصين شيء شبيه بمنظومة حقوق الملكية.

الحقوق المائية

الماء هو مورد آخر من الموارد النادرة التي يمكن لحقوق الملكية تخصيصها بشكل أفضل بالمقارنة مع ما يمكن للحكومة فعله في هذا المجال؛ فخطر الجفاف كان في يوم من الأيام أمرا عاديا في الغرب الأمريكي القاحل، لا بسبب نقص الماء، وإنما بسبب منظومة تخصيص المياه المثقلة بالضوابط. وعلى سبيل المثال: كان أولئك الذين يسبقون غيرهم في استجرار الماء من الجداول يملكون حق الأولوية في استخدامها على من جاء بعدهم، لكن الحفاظ على هذا الحق كان يضطرهم إلى الاستمرار في استجرار المياه حتى وإن كانت حاجتهم إلى المياه هامشية.

وفي أوائل التسعينيات الماضية، بدأت ولايات من أمثال مونتانا وأريزونا بالسماح للناس بالتبادل التجاري لحقوقهم المائية، وعلى الرغم من بقاء الكثير من الضوابط التي تثبط هذا السوق فقد ساعد على ضمان ذهاب المياه إلى الاستخدامات التي تقيّمها أكثر، وبما أن الحقوق في الموارد المائية يمكن شراؤها وبيعها فإن المستخدم الهامشي (الذي يمكنه استخدام مقدار أقل من المياه، أو يمكنه استخدام مياه أعيد تدويرها) أصبح قادرا على نقل حقوقه باستجرار المياه النقية إلى آخرين يحتاجون هذه المياه بشكل ضروري. وقد كانت منافع هذه المنظومة من الفائدة إلى درجة جعلت سوق الحقوق المائية يغطي غرب الولايات المتحدة الأمريكية بأكمله.

آليات الخصخصة

إن القطاعات المملوكة للدولة هي احتكاريات في أغلب الأحيان، مما لا يدع أي مجال للخيار أمام الزبون، ولذلك فإن هذه القطاعات يمكنها (وهذا ما تقوم به فعلا) أن تفرض أسعار أعلى لسلع وخدمات متدنية النوعية، وحتى إن كانت هذه القطاعات بعيدة عن الحاكمين، فإن خضوعها لإدارة وكالة حكومية ما يعني بأنها لا تزال خاضعة للتحكم الجماعي من قبل النخب الحاكمة أو من يحابيها.

وعلى سبيل المثال: إن الكيانات الحكومية الإيرانية التي يطلق عليها

مصطلح (بنياد) هي استئمانات (يفترض بأنها خيرية) تسيطر على خمس الاقتصاد الإيراني، وهي تعمل في مجالات متنوعة كالتطوير العقاري والزراعة والصناعة والشحن؛ وقد أنشأها الشاه في الأصل، وتعرضت للانتقاد على نحو واسع بأنها ليست مؤسسات خيرية حقيقية وإنما مجرد مطية تحقق الامتيازات والأرباح للسلطة الحاكمة، لكن الحكومة التي جاءت عقب ثورة العام 1979 وجدت بأن هذه المؤسسات تدر أرباحا وفيرة لا تبرر التخلي عنها، ولذلك حافظت (البنيادات) على وجودها وتمتعت بتخفيضات ضريبية خاصة وبالدعم المالي الحكومي، بل إن الحكومة منحتها بعض الملكيات الخاصة المصادرة؛ وبعد أن كان تأسيس (البنيادات) يستهدف في الأصل مساعدة الفقراء، أصبح المنتفع الرئيسي منها هم أرباب السلطة الحاكمة.

إن خصخصة الاستثمارات التي تديرها الدولة (يجب) أن تجلب التأثيرات الديناميكية للملكية الخاصة والتنافس إلى الاحتكاريات الحكومية، وأن تستعيض عن الفساد بالانفتاح التجاري. كما يمكنها أن تساعد أيضا على إعادة رأس مال هذه القطاعات إلى العموم؛ لكن تحقيق هذه الأمور جميعها يحتاج إلى توفر الرؤية والصبر والحذر في صياغة السياسات.

ليس هنالك آلية محددة للخصخصة، وخصخصة الاستثمارات التي تديرها الدولة مسألة سياسية واقتصادية في الحين ذاته، وكل من هذه القطاعات مغايرة للأخرى وتتطلب مقاربة مغايرة أيضا؛ فهي متغايرة الأحجام والأنواع، وهنالك مجموعات مصلحية متغايرة تقف في وجه إصلاحها، ولذلك فإن المقاربة التي يتم تبنيها في مجال إحدى المرافق التي يعتمد عليها سكان البلد بأجمعهم (كالمياه أو الكهرباء) يجب أن تكون مغايرة تماما للمقاربة التي يتم تبنيها لشركة صناعية لا تؤثر إلا على قلة من الناس نسبيا.

وفي حالة المشروعات الأصغر حجما، ربما يكون من العملي بيعها إلى مشغل تجاري، وبالتحديد: إلى مشغل أجنبي ربما يمتلك رأس مال وأفكارا جديدة، لكن بيع شركات الدولة إلى الأجانب قد يثير جوا من

الخلاف.

وفي حالة المشروعات الأكبر حجما، ربما يكون من الأفضل توزيع الملكية على نحو واسع بين الناس من خلال بيع الأسهم، لكن هذا الأمر قد يحتاج إلى الكثير من التثقيف العمومي بهذا الشأن، إذ قد لا تحتوي البلاد إلا على سوق بدائية للأسهم وقد لا يعلم الناس ما هي الأسهم أصلا. وقد أطلقت روسيا بعد انهيار النظام السوفييتي حملة للخصخصة باستخدام القسائم، حيث أعطيت للناس فعليا حصص متساوية في مشروعات الدولة، لكن الكثير منهم باعوا هذه الحصص بثمن بخس لتنتهي السيطرة على هذه المشروعات إلى يد طبقة نخبوية جديدة من المستثمرين "الأوليغاركيين".

تقديم مبادئ السوق

من الضروري تفكيك الاحتكاريات كجزء من عملية الخصخصة، وقد تعتقد الحكومات بأنه يمكنها الحصول على المزيد من العائدات من خلال بيع الاستثمارات دون المساس بامتيازاتها الاحتكارية، لكن هذه السلطة الاحتكارية المتبقية ستظل ذات أثر ضار يلحق بعموم الناس. أما إذا جرى تفكيك احتكاريات الدولة إلى أجزاء متنافسة فإن كلا من الحكومة والعموم سيكسبان على المدى البعيد، فالمشروعات الجديدة ستكون أكثر متانة وديناميكية وابتكارا بالمقارنة مع سابقاتها من الاحتكاريات.

ويمكننا أن نوضح أهمية التنافس في هذه العملية من خلال تسليط الضوء على تجربة غواتيمالا في خصخصة المنظومة الهاتفية في العام 1996، حيث تم فتح سوق الاتصالات اللاسلكية في هذا البلد أمام التنافس (قبل) خصخصة الشركة الحكومية المحتكرة لهذا القطاع، كما جرت خصخصة موجات البث، مما أدى إلى خلق حقوق ملكية فعلية في طيف البث الكهرومغناطيسي، وهي الحقوق التي أصبح من السهل على شركات الاتصالات الجديدة أن تمارس بيعها وشراءها. وكانت نتيجة التجربة الغواتيمالية توسعا ضخما في التنافس، وتحقيق خيارات أكبر وتغطية أوسع، وهبطت الأسعار لتكون ضمن أدنى الأسعار على مستوى بلدان أمريكا اللاتينية، وارتفع عدد مستخدمي شبكة الهاتف النقال مئات

ومئات من الأضعاف خلال مدة لا تزيد على العقد إلا بقليل.[33]

الخصخصة الناجحة

هنالك الكثير من التجارب العالمية، والخبرة العالمية أيضا، التي يمكنها مساعدة المصلحين على النجاح في سياسات الخصخصة وآلياتها؛ وجوهر هذه العملية يتمثل في أنها يجب أن تكون منفتحة بالكامل وأن يشارك الناس فيها، وإلا فإن الإصلاح لن يحظى بالقبول العام. وعلى سبيل المثال: قامت بعض الحكومات الأفريقية بخصخصة الاستثمارات العمومية كالمياه والمصارف من خلال توجيه الدعوة إلى المستثمرين الأجانب، لكن دون فتح أي باب لفرص الملكية أمام السكان المحليين، وهو أمر لا يتسم بالسذاجة من الناحية السياسية فحسب، وإنما يتناقض أيضا مع مبدأ من مبادئ المجتمع الحر، وهو مبدأ (المساواة في المعاملة).

ويضاف إلى ذلك أن الملكية إذا أبقيت ضمن نطاق ضيق ولم يجرِ نشرها على نطاق واسع فإن هذا يعني بقاء خطر عودة القطاعات المخصخصة إلى يد المحسوبين على رجال الحكومة، مما يؤدي إلى تسميم فكرة المضي قدما في الخصخصة وإلى عرقلة جهود تقديم مبادئ السوق إلى قطاعات أخرى تديرها الحكومة. إن الناس يحتاجون إلى ما يضمن لهم بأن كل البنى الجديدة ستكون في خدمة الزبون، لا النخب الفاسدة، وهنالك طريقة جيدة لضمان حدوث هذا الأمر، وهي: تقديم أكبر قدر ممكن من التنافس إلى القطاعات المعنية وفي أبكر وقت ممكن.

توفير الخدمات الإنسانية دون الحاجة إلى تدخل الحكومة

هنالك افتراض يرى بأن بعض الخدمات العمومية لا يمكن توفيرها إلا من قبل الحكومات، وخصوصا: الخدمات «الإنسانية» (كالرعاية الصحية، والتعليم، والرعاية الاجتماعية). ويرى البعض بأن هذه الخدمات الضرورية ذات أهمية فائقة تقتضي عدم تكليف السوق بتوفيرها، لكن الحقيقة تقول بأن هذه الخدمات ذات أهمية فائقة تقتضي عدم تكليف الحكومة

33 راجع: الخصخصة الصائبة.. دراسة حالة: وين لايتون (م25).

بتوفيرها، فعندما تحصل جهات توفير هذه الخدمات على تمويلها من الضرائب فلن يتوجب عليها أن ترضي زبائنها في كسب عيشها كما ينبغي أن يكون عليه الحال في البيئة التي تتنافس فيها جهات التزويد الخاصة، وإذا أرادت زيادة ميزانياتها فلن يكون عليها إلا حشد الضغط السياسي من خلال التهديد بإحداث اضطراب في وتيرة التزويد إذا لم تتم تلبية مطالبها؛ أي: أن تركيزها سيكون على الحكومة، لا العموم.

أما الشركات الخاصة فتواجه قدرا أكبر من التنافس بالمقارنة مع ما تواجهه الشركات التي تديرها الحكومة؛ وكثيرا ما يكون التنافس مع الخدمات الحكومية أمرا يحظره القانون فعليا، ولذلك فلن يتوجب على جهات التزويد التابعة للقطاع الحكومي أن تبتكر، أو حتى أن تقدم خدمات تساير العصر، وذلك لأن زبائنها لا يملكون إمكانية الاستعاضة عنها بجهات أخرى.

لكن مهما كان حجم التدخل الحكومي في إدارة الخدمات العمومية فإن الناس يجدون دائما السبيل للالتفاف حول هذه الاحتكاريات، وهنالك الكثير من الأمثلة، ومن جميع أنحاء العالم، التي تشير إلى قيام جهات التزويد غير الحكومية وغير الرسمية بالتزويد بهذه الخدمات الضرورية، بل: التزويد بها على نحو أفضل.

توفير الخدمات التعليمية دون تدخل الحكومة

لنأخذ التعليم على سبيل المثال، فالكثير من الناس يتخيلون بأن التعليم الخاص أمر محصور بالأغنياء فقط، لكن العكس من ذلك هو ما خلصت إليه دراسة استمرت سنتين وهي تدرس الأوضاع التعليمية في الهند وغانا وكينيا، وقد قام بها الخبير التعليمي البروفيسور جيمس تولي؛ ففي أفقر الأماكن ضمن هذه البلدان دأب الأطفال على الانخراط في مدارس غير حكومية: ففي أفقر أنحاء مدن حيدر آباد وآكرا ولاغوس تمثل المدارس الحكومية (30% أو أقل) من إجمالي عدد المدارس، حيث يذهب ثلثا التلاميذ أو أكثر إلى مدارس خاصة، ومعظم هذه المدارس هي مدارس غير رسمية لا تعترف بها الحكومة، ويدير هذه المدارس غير الحكومية مالكون من القطاع الخاص، والقليل جدا منها يحصل على دعم

من جهات خيرية، ولم تحصل أي منها على الدعم الحكومي، إذ يأتي تمويلها الأساسي مما يدفعه الأهالي من رسوم منخفضة جدا.[34]

ومع ذلك، فقد وجد تولي بأن معدل النجاح الدراسي أعلى بكثير في المدارس الخاصة، ففي حيدر آباد زاد المعدل الوسطي لدرجات الرياضيات في المدارس غير الحكومية بمقدار الخُمس على نظيره في المدارس الحكومية، وذلك على الرغم من أن راتب المعلم في القطاع الخاص يبلغ (25-50%) من راتب مثيله في القطاع الحكومي. ويمكن القول بأن التفوق جاء في المعايير الأخرى أيضا، حيث وجد تولي في القطاع الحكومي معلمين ينامون في الصفوف الدراسية أثناء الدوام الرسمي، كما إن معدل غياب المعلمين في القطاع الحكومي أسوأ، وهنالك مراقبة أفضل في القطاع الخاص للسبورات والساحات والطاولات الدراسية ومياه الشرب ودورات المياه (خمس المدارس الحكومية فقط تحتوي على دورات مياه، لكنها متوفرة في 96% أو أكثر من المدارس الخاصة)، كما إن نسبة عدد الطلاب إلى عدد المعلمين في المدارس الخاصة تبلغ حوالي نصف نظيرتها في المدارس الحكومية.

إن الحكومات تبدو وكأنها لا تعبأ بالأهمية الكبيرة للتعليم الخاص في المناطق الفقيرة؛ فسجلات الحكومة الصينية لا تحتوي إلا على (44) مدرسة خاصة في محافظة غانسو الجبلية، إلا أن مساعدي تولي وجدوا (696) مدرسة خاصة في هذه المنطقة، وكانت (593) من هذه المدارس تخدم (61,000) طفل في القرى النائية. وكانت الأغلبية الغالبة من هذه المدارس تدار على يد أهالي الطلاب وسكان القرى، واستطاعت أن تزدهر على الرغم من أن المعدل الوسطي للدخل السنوي في غانسو يبلغ حوالي (150 دولارا) فقط. وحتى إذا انتقلنا إلى كينيا، فقد وجد البروفيسور تولي بأن (كيبيرا)، وهي أكبر العشوائيات في منطقة جنوب الصحراء الأفريقية بتعداد يصل إلى ثلاثة أرباع المليون، تحتوي على (76) مدرسة خاصة ينخرط فيها (12,000) تلميذ.

وهكذا فإن من الواضح بأنه حتى في أفقر بقاع العالم يمكن

34 راجع: الشجرة الجميلة.. رحلة شخصية في كيفية تدبر أفقر فقراء العالم للعملية التعليمية: جيمس تولي (م26).

للمبادرات الخاصة أن تقدم خدمات تعليمية أعلى مستوى مما تقدمه الدولة (وهذا ما يحدث على أرض الواقع)، وبتكلفة منخفضة إلى درجة يمكن للأسر الفقيرة أن تتحملها، وهكذا يبدو أنه ليست هنالك حاجة لتدخل الحكومة في مجال التعليم إطلاقا.

وليس من الغريب أن نجد البلدان الغنية، والتي لديها في الغالب برامج دراسية واسعة تديرها الحكومة، وهي تهتم بإحضار بعض من هذا التنافس والخيار الأهلي إلى التعليم؛ ففي العام 1991 قدمت السويد لشعبها منظومة جديدة استمرت فيها الحكومة بدفع التكاليف الأساسية للتعليم المدرسي، لكن المجموعات المؤيدة للتعليم المدرسي الربحي واللاربحي يمكنها أن تقيم أيضا مدارسها التي تتلقى التمويل من الدولة، وذلك بحسب عدد التلاميذ الذين يمكنها اجتذابهم، واليوم نرى بأن هنالك تأييدا لهذا النهج حتى لدى المنتقدين من أمثال نقابات المعلمين التي عارضته في البداية ثم انتقلت إلى تأييده، وهذا التأثير القوي كان له انعكاسات أخرى على كفاءة التعليم والابتكار والنوعية في المدارس الجديدة التي ناف عددها على الألف، وبالأخص في المناطق الأشد فقرا والأكثر صعوبة؛ ويمكننا أن نرى اليوم بلدانا أخرى وهي تحذو حذو السويد وتتبنى النموذج ذاته في التعليم المدرسي.

توفير خدمات الرعاية الصحية دون تدخل الحكومة

الرعاية الصحية من الخدمات المهمة الأخرى التي تهيمن الحكومة على توفيرها في الكثير من البلدان، وفي الغالب يحاط توفير هذه الخدمة بجدار يحميها من المنافسين من خلال امتيازات قانونية ودعم حكومي ممول ضريبيا وضوابط خاصة؛ وهنا نكرر القول مجددا بأن هذا الحرص يجعل جهات التزويد بالخدمات الحكومية تركز جهودها على الحصول على أموال أكثر وامتيازات أكبر من جيب الحكومة، عوضا عن التركيز على توفير خدمات أفضل للمرضى.

إن الولايات المتحدة تتعرض للانتقاد في كثير من الأحيان بسبب التكاليف العالية لما يفترض بأنه منظومة رعاية صحية تعتمد مبادئ "السوق الحر"؛ ولا شك في أن هذه التكلفة عالية، إلا أن الحقيقة تقول

بأن منظومة الرعاية الصحية في هذا البلد هي من أكثر منظومات الرعاية الصحية إثقالا بالضوابط على مستوى العالم، ومعدل إنفاق الحكومة على الرعاية الصحية للفرد يحتل المرتبة الثالثة عالميا (بعد النرويج ولوكسمبورغ). إن القواعد الضريبية والتنظيمية تربط الضمان الصحي بالوظيفة، ولذلك فإن العاملين الذين لا يملكون وظيفة مستقرة لا يتمتعون بخدمات هذا الضمان؛ أما الموظفون الآخرون فيشجعهم الأطباء على الخضوع لفحوص وعلاجات لا يحتاجونها فعليا، وذلك لأن التكلفة تقع على كاهل أرباب العمل. كما تنص الضوابط المتبعة على الأمور التي يجب أن يحتويها عقد الضمان الصحي وكيفية بيعه (كحصر إجراء العمليات الجراحية في الولاية نفسها، مما يحرم المريض من الاستفادة من اقتصاديات السعة الهائلة). وعلى النحو ذاته، فإن ممارسة مهنة الطب محكومة بشروط ترخيص جاء معظمها على يد الأطباء أنفسهم، مما يتيح لأرباب المهنة حصر عدد الأطباء والمحافظة على ارتفاع أجورهم. إن ما أسلفنا الحديث عنه من ضوابط، وغيرها الكثير، تؤدي إلى تفاقم تكلفة الرعاية الصحية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى النقيض من ذلك، نجد بأن سنغافورا، وهي بلد صغير أغنى من الولايات المتحدة، تنفق على برامج الرعاية الصحية الحكومية سدس معدل إنفاق الولايات المتحدة على الرعاية الصحية للفرد؛ وهذا البلد لا يشترط على الأسر إلا أن تدخر حوالي خُمس دخلها من أجل الرعاية الصحية المستقبلية والتقاعد وتكاليف السكن (مع أن هنالك برنامج تموله الحكومة يعنى بالاحتياجات الصحية الكارثية). وعندما يرى الناس بأنهم يدخرون أموالهم الخاصة بهم في حسابات ادخار صحي خاصة بهم فإنهم يصبحون أكثر ميلا إلى البحث عن رعاية صحية جيدة، وستتنافس الجهات الخاصة، من أطباء ومستشفيات، على هذه الأموال.

وإذا انتقلنا إلى سويسرا فسنجد بأنها لا تحتوي على ضمان تديره الحكومة: فالناس يشترون الضمان والخدمات الصحية من جهات تزويد خاصة، وينحصر دور الحكومة في تقديم الدعم المالي، لا لجهات التزويد

هذه، وإنما للمرضى الذين لا يمكنهم تحمل تكاليف الرعاية الصحية الأساسية بأنفسهم. فهاهنا أيضا، وعلى العكس من الولايات المتحدة، يستطيع المواطن السويسري أن يحصل على قيمة مناسبة مقابل ما ينفقه من مال على الرعاية الصحية؛ وهنالك الكثير من الأوروبيين الذين ينظرون إلى هذه المنظومة السويسرية (والتي تتبع مبادئ السوق الحر إلى مدى بعيد) باعتبارها أفضل منظومة للرعاية الصحية على مستوى العالم.

توفير خدمات الرعاية الاجتماعية دون تدخل الحكومة

إن أفضل أنواع الرعاية الاجتماعية التي يتلقاها الفقير هو أن يحصل على وظيفة تحقق له دخلا ، لكن خطط الرعاية الاجتماعية التي تديرها الحكومة تدمر الوظائف، ففي معظم أنحاء أوروبا يجري تمويل «الضمان الاجتماعي» من خلال ضريبة خاصة يدفعها العاملون، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف التي يتحملها أرباب العمل وتجعلهم أكثر ترددا في توظيف عاملين جدد، وهذا يعني ارتفاع عدد الأشخاص الذين يستلمون إعانات البطالة، مما يستوجب زيادة إضافية في الضرائب، وهذا يؤدي إلى زيادة إضافية في تردد أرباب العمل في التوظيف؛ أي: إنها دوامة لا تعرف نهايتها.

لقد كانت السويد دولة حرة مزدهرة منخفضة الضرائب حتى أواسط القرن العشرين، وفي العام 1970 بدأت السويد عقدين من فرض ضرائب عالية جدا لتمويل برامجها الواسعة لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية (اشتكت إحدى الكاتبات السويديات في العام 1976 من أن معدل ضريبتها الحدية وصل إلى 102%!)، وقد لعبت هذه الضرائب المرتفعة دور مثبط رئيسي للعمل والاستثمار، وحكمت على السويد طوال عقدين بالنمو البطيء إلى أن بدأ التراجع عن هذه السياسة في تسعينيات القرن الماضي.

إن البلدان الحرة تميل إلى أن تكون أغنى من غيرها، والبلدان الأغنى تميل إلى إنفاق المزيد على الدعم الخيري للمحتاجين؛ وهذا الحال أكثر سلامة من الناحية الأخلاقية عند مقارنته بما يحدث حين تأخذ

الحكومة الأموال من الناس عبر الضرائب من أجل الإنفاق على برامج الرعاية الاجتماعية التي تصممها بنفسها، ناهيك عن أن الحكومة تميل إلى شمول من يحابيها بالمنافع وفرض الضرائب على من يعاديها. إن العمل الخيري الحقيقي هو انتقال طوعي لخدمة ما من شخص لآخر، وليس انتقالا إجباريا.

وهنالك مشكلة أخرى تكتنف البرامج الحكومية للرعاية الاجتماعية، وهي أنها تقوم بخلق ثقافة اتكالية؛ فبما أن هذه البرامج ضخمة، وتدار على يد موظفين عموميين، فلا بد من عملها على أساس القواعد عوضا عن التقييم الشخصي لاحتياجات المنتفعين وإمكانياتهم، وذلك بالمقارنة مع ما يحصل في العمل الخيري الحقيقي؛ وهذا يشجع الناس على "اللعب" مع القواعد من أجل التأهل للمنافع. وفي بعض الأحيان، تقوم الأسر الفقيرة بمفاقمة أحوالها سوءاً بشكل متعمد من أجل التأهل للحصول على منافع أعلى، وهو على العكس من غرض البرامج. ويلاحظ المسؤولون في أقدم وأكبر دول الرعاية الاجتماعية (كبريطانيا) ظاهرة اتكالية الجيل الثالث، فهنالك أسر تعيش على إعانات الرعاية الاجتماعية كما فعل آباؤها وأجدادها من قبل.

إن المساعدة الذاتية التي تدعمها الجمعيات الخيرية الخاصة يمكن اعتبارها بديلا أكثر إنسانية وتحفيزا وتأثيرا؛ فلقد كانت بريطانيا تتمتع بمنظومة مزدهرة لتوفير الرعاية الاجتماعية للطبقة العاملة قبل أربعينيات القرن الماضي، لكن دولة الرعاية الاجتماعية أزالتها من الوجود. وكانت هذه المنظومة تتكون من (جمعيات ودية) يدفع أعضاؤها مساهمات أسبوعية مقابل الحصول على منافع معينة: كإعانات البطالة، والتأمين الصحي، وحتى دفع تكاليف المآتم؛ وكانت هذه الجمعيات تركز في العادة على مهن بعينها، ولذلك كانت تتمكن من خدمة الاحتياجات الخاصة للعاملين في هذه المهن؛ ولقد قررت الملايين من الأسر، والفقيرة منها خصوصا، أن تدخل في عضوية إحدى هذه الجمعيات؛ فتوفير الرعاية الاجتماعية للجميع، ومن دون التدخل الحكومي، أمر يمكن إنجازه حتما.

إحياء القطاع الخيري

إن الكثير ممن يعيشون في بلدان ذات منظومات متقدمة للرعاية الاجتماعية يحاججون بأن القطاع الخيري الخاص لا يمكنه أن يحل محل سخاء الإعانات والرواتب الاجتماعية؛ فمن السهل للحكومات أن تكون «سخية» في إنفاق أموال الآخرين طبعا، ومن المنطقي أن يملك السياسي كل المحفزات التي تدفعه إلى تقديم الوعود للناس بمنافع اجتماعية باذخة في الوقت الراهن عندما يعلم بأن تكلفتها ستقع على كاهل أجيال لم تولد بعد، وهو في حد ذاته سيكون سببا ملائما لإبقاء السياسيين بعيدا عن مجال الرعاية الاجتماعية. لكن يضاف إلى ذلك: أن المنافع الحكومية إذا كانت مرتفعة فستقل المحفزات التي تدفع الأسر لإعالة أنفسها، والمحفزات التي تدفع الأفراد إلى البحث عن عمل عوضا عن العيش على الإعانات، وذلك خصوصا إذا كان من يعمل يجب عليه أن يدفع ضرائب عالية لتمويل منظومة الرعاية الاجتماعية. ومع أن هذه النتيجة وليدة نية حسنة، فإنها تؤدي في نهاية المطاف إلى تجفيف منابع الأمل والطموح لدى الناس وتحكم عليهم بالعيش في حياة اتكالية.

ولا بد للبلدان التي تأمل بالسير في طريق الحرية أن تبدأ مسيرتها بتفكيك ما لديها من منظومات ضخمة للرعاية الاجتماعية إلى منظومات أصغر حجما بكثير وأكثر محلية، بل يمكن حتى "فردنة" هذه المنظومات من خلال استخدام بعض أنواع الحسابات الشخصية، وهذا من شأنه أن يساعد الأسر على إدراك مسؤولياتها وأن تفهم بأنها تتلقى الدعم من دافعي ضرائب حقيقيين، لا من "منظومة" منتشرة؛ وإن تفكيك منظومة الرعاية الاجتماعية بهذا الشكل يتيح إدارتها بكفاءة أكبر على يد جهات تزويد تنتمي إلى القطاع الخاص.

ومن الأمثلة على ذلك: منظومة الرواتب التقاعدية في تشيلي، ففي العام 1981 قام هذا البلد بشطر المنظومة الحكومية الفاشلة وغير المنصفة إلى حسابات شخصية، وأجبر العاملون على الادخار من أجل التقاعد، لكن أتيح لهم الاختيار بين عدة جهات خاصة لإدارة أموالهم. لقد قامت هذه المنظومة بتعزيز المسؤولية الشخصية في مجال الادخار، وأنتجت

عائدات أفضل للعاملين، وجرى استنساخها منذ ذلك الحين في عدد من بلدان العالم.

ومن الأمثلة أيضا: منظومة حسابات الادخار للرعاية الصحية في سنغافورا (تكلمنا عنها في ما سبق)، والتي وضعت قدرا كبيرا من المسؤولية على كاهل الأفراد والأسر، فشجعت الناس على تحمل تكاليف ما يخصهم من رعاية صحية واحتياجات أخرى. ولنا في (الجمعيات الودية) التي سادت في بريطانيا سابقا نموذج آخر يمكن إحياؤه مجددا من خلال تقسيم الإعانات الحكومية إلى حسابات شخصية خاصة.

عندما يجري إصلاح الجهاز الفاشل للدعم الحكومي بهذه الطرائق وأمثالها فستبرز حينها محفزات أعظم تدفع الأفراد إلى البحث عن عمل والاعتماد على جهودهم الخاصة وعلى الدعم الذي تقدمه أسرهم، عوضا عن الاعتماد على الدولة، ولن تنتفي كليا الحاجة إلى القطاع الخيري الخاص، لكن هذه الحاجة ستكون بحجم قابل للإدارة أكثر مما كانت عليه. وكما رأينا في ما سبق، فإن الحرية والضرائب المنخفضة هي طريقة جيدة لمنح الناس كلا من الإرادة والثروة ليكونوا أسخياء، وهو محفز تخمده الدولة الكبيرة والضرائب العالية.

العولمة والتجارة

منافع العولمة

كما رأينا في كيفية تعامل النيبال مع شركات الاتصالات الأجنبية، فإن الكثير من البلدان يشعر بقلق من الكيفية التي ستؤثر بها عليه الأسواق التي تزيد عولمتها يوما بعد يوم، لكن معظم هذا الشعور بالقلق لا أساس له، والمكاسب الإيجابية الناتجة عن العولمة والتجارة جديرة بالاهتمام.

فبفضل آلية الأسعار السوقية يمكننا اليوم أن نتاجر بشكل مباشر أو غير مباشر مع أشخاص من جميع أنحاء العالم؛ فما نرتديه من ملابس، وما نأكله من غذاء، وما نستعمله من أدوات في منازلنا ومكاتبنا ومصانعنا، جميعها نتاج لعدد كبير مدهش من بلدان بعيدة.

لكن عولمة الأسواق تعمل على الجهتين في آن واحد: فهي لا تكتفي بتمكين البلدان الغنية من شراء الأشياء من جميع أنحاء العالم، وإنما تقوم أيضا بتمكين شعوب البلدان التي كانت بعيدة، في السابق، من تطوير آفاقها عبر الانخراط بمنتجاتها في الأسواق العالمية. وعلى سبيل المثال: ما هي المحاصيل التي يجب أن يزرعها أحد المزارعين المحليين؟ في السابق، كانت المصادر الوحيدة للمعلومات بشأن أسعار المحاصيل تتمثل في التجار المحليين أو الوكالات الحكومية، وهي جهات لا شك في أنها تمتلك مصالحها الخاصة بها؛ كما إن الأسعار المحلية قد تتقلب على نحو واسع وفقا لعدة عوامل كحالة الطقس، والأسواق المحلية لم تكن منظمة بشكل جيد في جميع الحالات. أما في يومنا هذا فإن المزارع يمكنه أن يستعمل هاتفه النقال ويطلع على ما يشاء من المواقع الإلكترونية التي تحتوي على قوائم للأسعار السوقية (بما فيها: العروض السعرية المستقبلية) المتعلقة بكل أنواع المحاصيل تقريبا، وذلك في عدد لا حد له من الأسواق على امتداد العالم. لقد أصبح بإمكان المزارع، أينما كان، أن يبيع منتجاته في سوق عالمي منظم بأسعار يمكن التنبؤ بها على نحو أسهل بكثير مما كان سائدا في السابق.

الانفتاح في نيوزيلندا

تعتبر نيوزيلندا مثالا لبلد تغيرت وجهته بسبب التخلي عن الضوابط الناظمة للشؤون التجارية؛ ففي بداية الثمانينيات الماضية كان هذا البلد يعيش حالة من الركود الشديد والأوضاع الاقتصادية الصعبة الناتجة في معظمها عن هذه الضوابط، لكنه بدأ في العام 1984 يتخلى عن الحمائية وقام بتحرير تجارته مع العالم، وفتح أسواقه أمام التنافس العالمي، وألغى الدعم الحكومي للصناعة والزراعة، وأنهى الضوابط التي كانت تتحكم بالأسواق المحلية (بما فيها: سوق العمل المثقل بالضوابط، حيث أصبح الانتماء إلى نقابات العاملين أمرا اختياريا وتُركت عقود العمل لتكون شأنا يجري التفاوض عليه بين العامل ورب عمله).

وتبين في ما بعد خطأ التوقعات الكئيبة لمجموعات الضغط السياسي والأكاديميين والزعماء الدينيين ومسؤولي نقابات العاملين، والتي أجمعت

على أن الإجراءات الجديدة ستؤدي إلى نشوء "اقتصاد ورشات العمل المضني»؛ فارتفع المعدل الوسطي للأجور، وأصبح البت في عقود التوظيف أسرع من ذي قبل، وكادت الإضرابات تغيب عن نيوزيلندا، وانخفض معدل البطالة (انخفض بشكل أسرع من غيره لدى السكان الأصليين "الماوري" والمهاجرين وغيرهم من المجموعات الفقيرة أو المحرومة)؛ وهكذا أصبحت نيوزيلندا إحدى أكثر بلدان العالم حرية وتنافسا.[35]

الهوية الثقافية

يبدي البعض قلقه من أن عولمة الأسواق قد تؤدي إلى سلب الهوية والثقافة الخاصة بكل بلد؛ ويمكن القول خصوصا بأن انتشار العلامات التجارية الأمريكية يؤدي إلى الخشية من أن تتحول بلدان كانت مميزة في السابق إلى بلدان متشابهة على نحو يثير الإحباط، وبأن السلع والسلوكيات الغربية ستغرق نظيراتها في البلدان الأخرى، وأن أرفع ثقافات العالم ستطغى عليها صفات مشتركة أدنى شأنا.

لا شك في أن هنالك تغيرا في الثقافات الاقتصادية والاجتماعية، فالمنتجات التي كانت تنتج يوما ما في بلد معين دون غيره أصبحت اليوم توجد في متاجر الشوارع الرئيسية في جميع البلدان، وهذا لا يعني بأن الخيار والتنوع يختفيان أيضا، وإنما على العكس من ذلك، فهو يعني بأن شعوب البلدان جميعها أصبح يتاح لها اليوم خيارات أكبر بكثير مما كان يتاح لها سابقا؛ وعلى سبيل المثال: لم يعد المواطن البريطاني مضطرا إلى تحمل ما اشتهرت به بلاده يوما من الأطعمة المملة المطهوة كثيرا، فقد أتيحت له اليوم مطاعم ومحلات للوجبات السريعة ومجمعات استهلاكية تبيع أطعمة من الهند وفيتنام وأمريكا اللاتينية وإيران ومنغوليا وبولندا وغيرها. وهنالك اليوم أشخاص آخرون في أنحاء العالم يتمتعون بالنوع ذاته من الخيارات، خيارات كانت في يوم من الأيام حكرا على القلة التي أسعفها الحظ بأن تكون غنية على نحو يكفي للسفر. إذن، فالثقافات لا تتعرض للضياع، وإنما هي تنتشر على نحو يمكن للجميع أن يتمتع به.

35 للاطلاع على نظرة عامة للتجربة النيوزيلندية يمكن الرجوع إلى الكتاب الذي ألفه عنها مهندس هذه الإصلاحات: نحو الازدهار: روجر دوغلاس (م27).

إن الثقافات لا تظل ساكنة وبمنأى عن التغير كما يرى أولئك الذين يرغبون بالدفاع عنها أمام العولمة، فثقافة البلاد تتغير دائما، وكلما كانت الثقافة أكثر حيوية ونشاطا كلما أنتجت المزيد من الأفكار الثقافية الجديدة وكلما كانت أكثر تغيرا. إن الفن والموسيقى وأنماط المعيشة والأذواق والطرازات التي تسود في أكثر بلدان العالم حيوية في يومنا هذا تختلف اختلافا تماما عما كان سائدا في البلدان نفسها قبل قرن من الزمان.

إن الثقافات تنتفع من تعرضها لتأثيرات الثقافات الأخرى، مما يتيح للناس انتقاء العناصر الأكثر ملاءمة لحياتهم وعصرهم، فالتجارة العالمية تجعلنا نلاحظ ونفهم العناصر الثقافية الأجنبية التي نجد أن من المفيد تكييفها مع العناصر الثقافية الخاصة بنا، لكن عملية التغيير هذه مستمرة منذ أمد بعيد يسبق أول حديث عن العولمة وتأثيراتها.

إن التغير الذي يحظى بالقسم الأوفى من عبارات الندم، أي: خسارة الأجزاء الأكثر حيوية من ثقافتنا، لم يحدث بسبب أي إمبريالية ثقافية قدمت من الخارج، وإنما بسبب التأثيرات البسيطة للتحديث، فاختفاء المناسبات والتقاليد والأزياء الوطنية القديمة لم يحدث بسبب العولمة، وإنما لأن الحياة تتغير، فالمهرجانات التي كانت تميز بعض فصول السنة كانت مهمة للمجتمعات الزراعية، لكنها لا تجد اليوم صدى كبيرا في عالم يعيش نصف سكانه في المدن.[36]

وربما يكمن السبب أيضا في أن الثقافات تتغير، فالكثير من ثقافات العالم فرضت على شعوبها من قبل قوى محتلة، ومعظم ثقافات البلدان الأقل حرية ذات تأثيرات هدامة في الواقع. إن علينا أن نرحب بالواقع الذي أدى فيه تطوير وسائل السفر وتوسيع عملية المساءلة إلى تعسير مهمة البلدان التي تحاول الإبقاء على ثقافات تتعرض فيها بعض المجموعات إلى الإساءات أو القمع أو التمييز بشكل دائم.

سؤال: أليست البلدان الغنية تنتزع قدر ا مفرطا من ثروات العالم؟

الجواب: لا؛ فالثروة أمر (يُخلق) من خلال المهارات والمغامرة والطاقة

---

36 للاطلاع على تفاصيل أوفى حول هذه النقاط يمكن الرجوع إلى مقالة الكاتب البيروفي ماريو بارغاس يوسا (ثقافة الحرية) في كتاب (أخلاقيات الرأسمالية): توم بالمر (م28).

والجهد والتنظيم والاستثمار. ولا شك في أن البلدان الغنية تستهلك الثروة، لكنها تقوم بخلقها أيضا، وهي لا تقوم بذلك من أجل أنفسها وحسب: فهي تكتشف وتطور منتجات وعمليات ضرورية تؤدي إلى تحسين حياة الجميع، وخصوصا حياة أفقر الفقراء على الأرض.

وعلى سبيل المثال: إن التطورات الطبية تساعد في القضاء على بعض أكثر الأوبئة فتكا كالسل والملاريا. والتكنولوجيا الجينية تساعد في تعزيز الغلة ومقاومة الأمراض لدى عدد من المحاصيل الزراعية الضرورية كالرز وغيره، كما إن مواد البناء الجديدة جعلت الأبنية أرخص ثمنا وأكثر أمانا.

ليس هنالك معروض ثابت من الثروة كي تتمكن البلدان الغنية من انتزاع حصة غير منصفة، وإنما على العكس من ذلك، فالخبرة التي تقدمها البلدان الغنية في يومنا هذا تخلق فرصا جديدة للآخرين.

أهمية السلام

كتب آدم سميث ذات مرة: «إذا استطعنا الحصول على ضرائب سهلة ومنظومة عدلية مقبولة فلن نحتاج بعدها إلا إلى القليل من أجل إيصال الدولة إلى أعلى مراتب الثراء انطلاقا من أدنى مراتب البربرية".[37] ولا شك في أن السلام في الداخل والخارج هو من متطلبات الاقتصاد الحر المزدهر، فلن يستثمر الناس في المشروعات ولن يجمّعوا رأس المال الإنتاجي إذا كانوا يعتقدون بأن ثرواتهم قد تتعرض للسرقة على يد ميليشيات متحاربة أو جيوش غازية. وإن البلدان التي ينخرط مواطنوها في التجارة مع مواطني بلدان أخرى يقل كثيرا احتمال سعيهم إلى الصراع مع من يتاجرون معهم؛ وينقل عن فريدريك باستيا، السياسي والاقتصادي الفرنسي الذي عاش في القرن التاسع عشر، أنه قال: «إذا لم تقم السلع باجتياز الحدود فستجتازها الجيوش».[38]

---

37 من محاضرة لآدم سميث ألقاها في العام 1775؛ راجع:
سيرة حياة آدم سميث وكتاباته: دوغولد ستيوارت (م29)؛ القسم الرابع؛ ص25.

38 ليس هنالك دليل على أن باستيا قال هذه الكلمات فعلا، لكنها تلخص وجهة نظره. راجع:
القانون: فريدريك باستيا (م30).

إن منافع السلام اقتصادية وثقافية في الوقت نفسه، فالسلام يتيح تركيز الجهود والموارد على النشاطات الإنتاجية، لا النشاطات التدميرية، وهو يسمح للناس بالتخطيط لمستقبلهم ومستقبل أسرهم، وهو يمنحهم ما يلزم من الوقت والثروة والثقة للانخراط في المساعي الثقافية والتعليمية. كما إن السلام يتيح حرية الحركة للناس والسلع والأفكار، مما يؤدي إلى انتشار التفاهم والازدهار والابتكار.

ومن حكم آدم سميث أنه كان يرى بأنه لا يلزم إفقار بلد ما من أجل إغناء بلداننا، فمن الأفضل لنا أن يكون زبائننا أغنياء من أن يكونوا فقراء؛[39] وعلى النحو ذاته: لا يلزم إضعاف الآخرين إذا أردنا أن نكون أقوياء، فالطرفان كلاهما ينتفعان من فوائد السلام.

ولا بد من القتال لتحقيق السلام بين حين وآخر، إذ يجب الدفاع عن أرواح الناس وملكياتهم، وإذا أردنا التمكن من تنظيم الموارد اللازمة لذلك فقد يتطلب الأمر (قدرا محدودا) من التدخل الحكومي؛ لكن الحكومات التي تنمو لتبلغ أحجاما كبيرة تصبح في الغالب مادية أيضا، إذ قد تسعى إلى إخفاء غياب الازدهار والحرية من خلال الإيحاء بأن أمن البلاد يتطلب التضحيات ووحدة الغايات وتقوية العسكر. إن شعوب المجتمعات الحرة ليسوا أقل ولاء لبلدانهم، لكنهم يحملون التزاما بمجتمع منفتح وحر والتزاما بأسرهِم وأصدقائهم وزبائنهم وزمالاتهم الطوعية، وليس التزاما لدكتاتور أو علَم أو حلم قومي ما.

يتخيل البعض بأن الطريق إلى السلام يتمثل في تشكيل كيان أشبه بحكومة عالمية عابرة للقوميات، وعلى الرغم من أنه لا جدال في أن هنالك حاجة إلى منتديات عالمية للتعبير عن الاختلافات ونزع فتيل الصراعات المحتملة، فيجب أن لا يتحول ذلك إلى الافتراض بأن الحكومة العالمية يمكنها أن تكون أفضل من الحكومات الوطنية القائمة بأي حال من الأحوال؛ فإذا أخذنا بعين الاعتبار حجمها الواسع، وابتعادها عن الناس أكثر من غيرها، فإن ميلها إلى التوسع وإساءة استخدام السلطة سيكون

---

39 يقول سميث: "بما أن الغني يمثل زبونا أفضل من الفقير في عين رجال الأعمال ضمن محيطهم، فكذلك حال الأمة الغنية أيضا". راجع: ثروة الأمم (م12)؛ الباب الرابع، الفصل الثالث، القسم الثاني.

أقوى من ميل الحكومات الوطنية، ولن يكون حينها بإمكان أي أحد أن يفلت من إساءة استخدام السلطة هذه بالهرب إلى ناحية أخرى من أنحاء العالم. إذن، فالسبيل الأمثل لتعزيز السلام يتمثل في جعل الحكومات أصغر، لا أكبر، والاعتماد عوضا عنها على الميل الطبيعي لدى البشر إلى التعاون السلمي وتحسين حالتهم المتبادلة.

تاسعا:
خلاصة القول

المبررات المنطقية للحرية

الحرية تخلق الازدهار، والمجتمعات التي اعتنقت الحرية استطاعت أن تتحول إلى مجتمعات غنية، أما المجتمعات التي لم تعتنقها فقد استمرت تعاني من الفقر.

كما إن المجتمع الحر يتفوق على غيره في المجالات اللامادية أيضا، فهو يعمل على أساس الثقة المتبادلة والتعاون بين الأفراد، لا على أساس القوة والإجبار. ويتشارك مواطنوه روابط ثقافية وشخصية وأخلاقية عميقة، وهم يقبلون قواعد السلوك المتبادل بين الأشخاص بشكل طوعي لتحقيق منافع متبادلة، وليس لأن هذه القواعد مفروضة عليهم فرضا؛ وحكومتهم تحظى بموافقة المحكومين، وهي نفسها محكومة بقواعد تمنعها من استغلال ما بيدها من سلطات.

إن المجتمع الحر يطلق العنان لمواهب الإنسان وابتكاراته وإبداعاته، وهو يمكّنه من خلق الثروة بدءا من الصفر؛ ولا يمكن للفرد في هذا المجتمع أن يحقق الغنى عبر استغلال الآخرين كما هو الحال مع نخب البلدان الأقل حرية، ولا يمكن له أن يحقق الغنى عبر إفقار الآخرين، ولا سبيل له لتحقيق الغنى إلا من خلال تزويد الآخرين بما يريدونه، ومن خلال جعل حياتهم أفضل مما كانت عليه.

الحكومة المحدودة

لا يختلف معظم الناس على الحاجة إلى الحكومة لأغراض معينة كتوفير العدل واتخاذ القرارات في شؤون لا يمكن للأفراد اتخاذ القرار فيها بمفردهم؛ لكن يمكن القول أيضا بأن معظم الناس يكادون يتفقون على أن سلطة الحكومة يجب أن تكون محدودة. إن الحكومة في المجتمع الحر لا توجد إلا لمنع وقوع الأذى على الآخرين، وهي تحافظ على العدل وتفرضه، والعدل هنا هو القواعد الطبيعية التي تمكّن الناس من التعاون السلمي في ما بينهم.

إن الحكومة في المجتمع الحر مقيدة بمبدأ (حكم القانون)، فقوانينها تنطبق على الجميع بشكل متساو، وقادتها لا يمكنهم نهب المواطنين لخدمة مصالحهم الخاصة، أو أن يمنحوا الامتيازات لأصدقائهم، أو أن يستخدموا السلطة ضد أعدائهم، فما بيدهم من سلطة ومناصب تكبلها القيود من أجل إنقاص سوية الفساد الذي يلازم السلطة؛ وهنالك مؤسسات ديمقراطية يُلجأ إليها من أجل الحفاظ على القيود المفروضة على القادة السياسيين، ومنها: الانتخابات الحرة المنفتحة، والحق في حرية التعبير، والمدد الزمنية التي تحدد ولاية البرلمانيين، والقواعد الواردة في الدستور.

المزيد من المساواة

إن المستفيد الأكبر من الديناميكية الاقتصادية التي يتمتع بها المجتمع الحر هم: الفقراء؛ فالمجتمع الحر يتصف بأن المساواة على الصعيد الاقتصادي تتفوق فيه على نظيرتها في المجتمعات اللاحرة، فالفقراء يتمتعون في المجتمعات الأكثر حرية بوسائل رفاهية لم يكونوا يحلمون بها قبل سنوات قليلة، وهي وسائل رفاهية لا تزال حكرا على النخب الحاكمة في البلدان اللاحرة.

والمجتمع الحر لا يحاول فرض المساواة المادية، وهو يدرك بأن محاولة تطبيق المساواة في الثروة أو الدخل لا تأتي إلا بعكس المرجو منها، فهي تدمر المحفزات التي تدفع إلى تحسين الذات والعمل الجاد

والاستثمار، وهي تثبط عزيمة الناس عن تجميع رأس المال الذي يعزز الإنتاجية على صعيد المجتمع بأكمله، وهي تمنع الفرد من خلق ثروة جديدة وقيمة جديدة.

لكن المجتمعات الحرة تتمتع بمميزات أكثر أهمية لا توجد غالبا في المجتمعات اللاحرة، حيث يُعترَف فيها بالمساواة الأخلاقية: فكل فرد تُعتَبر حياته ذات قيمة وجديرة بالحماية، وهي تتمتع بالمساواة أمام القانون: فالحكم يعتمد على حقائق القضية، لا على الأشخاص؛ ويعيش الناس في جو من المساواة السياسية: فللجميع حق التصويت والترشيح والتعبير عن آرائهم السياسية مهما كانت هذه الآراء لا تريح السلطات الحاكمة؛ ويضاف إلى ما سبق المساواة في الفرص: إذ لا يعاني الناس من التمييز في العمل أو التعليم ويمكنهم تحسين أحوالهم بغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الديني أو الإثني أو أية خصائص أخرى.

الاقتصاد الحر

إن المجتمع الحر يمنح الناس حرية اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بهم، وذلك بالطريقة نفسها التي يتركهم فيها يتخذون خياراتهم الاجتماعية والشخصية الخاصة. ويقوم الأفراد في المجتمع الحر بخلق القيمة من خلال التبادل الطوعي، وهو يجعل طرفي التبادل كليهما أفضل حالا، وإلا فإن هذين الطرفين لن يقوما به أصلا.

إن الأفراد يحققون الازدهار من خلال التعاون مع الآخرين والتزويد بما يريدونه من منتجات، وذلك مقابل شيء يريدونه هم. إن توقع الربح يشجع المستثمرين الرياديين على السعي خلف ما يريده الآخرون والتزويد به، والأسعار تعمل كوسيلة اتصال تنقل المعلومات المتعلقة بحالات العجز والفائض، فتخبر الجميع بما ينبغي إنتاجه وما ينبغي الاقتصاد في استخدامه، وهكذا يجري توجيه الوقت والمهارات والجهود والموارد الأخرى بشكل آلي نحو المواضع التي يكون الطلب فيها ملحا وإبعادها عن الاستخدامات الأقل أهمية، فلا حاجة إلى الحكومة كي تملي على الناس ما يجب فعله.

إن الاقتصاد الحر لا يحتاج كي يعمل سوى إلى إطار مقبول من القواعد المتعلقة بكيفية تعاون الناس في ما بينهم، وهذه القواعد تتضمن: قواعد حيازة الملكية ونقلها، وقواعد التعاقد التي يجري احترام الاتفاقيات بموجبها. إن الملكية الخاصة أمر لا بد منه إذا كان الناس يرغبون ببناء الاستثمارات وتبادل السلع، لكنها أمر ضروري أيضا إذا كنا نرغب للحريات الأخرى بأن تحصل على الاحترام اللازم؛ وإذا كانت السلطات الحاكمة تتحكم بالملكية جميعها فإن العمل السياسي والنقاش المنفتح سيصبحان من المستحيلات.

العدل وحكم القانون

العدل ليس شيئًا يمكن إملاؤه من قبل المشرعين، فقواعد العدل جزء من الطبيعة البشرية، أي: إنها جزء حيوي منا يساعدنا على تعزيز التعاون السلمي بين الأفراد.

إن الأفراد يمتلكون في المجتمع الحر الحق بهذا العدل الطبيعي بسبب انتمائهم إلى البشرية؛ والعدل الطبيعي يؤكد على أن القوانين يجب أن تكون واضحة وأكيدة، وأنها تعامل الجميع بالتساوي، وأنها لا تطلب منهم المستحيل، وأن لا تكون ذات أثر رجعي، وأن تكون العقوبات قابلة للتوقع وتتناسب مع الإساءة. ولا بد أن تكون هنالك (إجراءات قانونية مرعية) في كافة الحالات، ومحاكمات منصفة لا يتعرض الناس فيها للاعتقال الطويل دون محاكمة. ولا بد من التعامل مع المتهمين بارتكاب الإساءات على أساس أنهم أبرياء ما لم تثبت إدانتهم، ويجب أن لا يتعرض الأفراد للمضايقات من خلال محاكمتهم مرات عدة للإساءة نفسها. إن هذه المبادئ وأمثالها تكاد تكون مقبولة عند الجميع تقريبا بغض النظر عن البلد أو الثقافة أو العرق أو الدين.

وإذا أردنا ضمان هذا العدل الطبيعي والتأكيد على (حكم القانون) فإن ذلك يتطلب سلطة قضائية مستقلة مناسبة لا يمكن للسياسيين أن يؤثروا عليها؛ وعلى نحو مشابه، فلا بد لجهاز الشرطة أن يكون مستقلا أيضا، فإذا أردنا للحرية أن تسود فلا بد أن لا يكون هنالك مكان للرشوة والفساد في السلطة القضائية وجهاز الشرطة.

المجتمع التلقائي

المجتمع الحر مجتمع تلقائي، فهو يُبنى بفضل ما يقوم به الأفراد من أفعال يتبعون فيها القواعد التي تعزز التعاون السلمي؛ فهو ليس مفروضا من الأعلى من قبل السلطات السياسية الحاكمة.

فلا يجب على الناس أن يتفقوا على كل شيء من أجل التعاون بهدف تحقيق الفائدة المتبادلة، ومن يتبادلون السلع يحتاجون للاتفاق على السعر فقط، لكننا إذا أردنا للتعاون أن يكون في أفضل حالاته من الإثمار، فلا بد للأفراد أن يتسامحوا مع آراء الآخرين وأفعالهم. إن المجتمع الحر يتيح للناس أو الحكومات أن يتدخلوا في شؤون الآخرين في حالة واحدة فقط، وهي: منع حدوث أي أذى حقيقي؛ وإذا وضعت الحدود على حرية الناس لأن هنالك من لا يتفق مع سلوكهم أو يراه مسيئا له فإن هذا التصرف يزيل كل عائق من شأنه الحيلولة دون تعرض حرية الجميع للتقليص على يد أشخاص يعتقدون بأنهم يتفوقون على غيرهم من الناحية الأخلاقية.

إن التسامح مع أفكار الآخرين وأنماط حياتهم يعود بالفائدة على المجتمع، فالحقيقة ليست واضحة بشكل دائم، وهي تنبثق من معركة الأفكار، ولا يمكننا أن نثق في قيام جهات الرقابة بمنع الأفكار الخاطئة وحدها دون غيرها، إذ قد تقوم هذه الجهات بقمع أفكار وأنماط سلوك تعود على المجتمع بفوائد عظيمة في المستقبل.

عالم الحرية

تتفاقم يوما بعد يوم الصعوبات التي تواجهها الحكومات الاستبدادية في إخفاء أفعالها عن أعين بقية العالم، ولذلك تلاحظ المزيد والمزيد من البلدان وهي تقوم بالانفتاح على صعيدي التجارة والسياحة، وتجد الأفكار الجديدة وهي تنتشر في كل مكان، ويتزايد عدد الأشخاص الذين يرون بأعينهم فوائد الحرية الاقتصادية والاجتماعية، فيطالبون بها لأنفسهم.

ومن الصعب خلق أخلاقيات ومؤسسات المجتمع الحر في مكان يخلو من الحرية، ولذلك يجب أن لا نعمل لفرض هذه الأخلاقيات والمؤسسات

بشكل كامل في هذه الحالة، فمن الأفضل أن نبدأ على مستوى التفاصيل الدقيقة ونخلق الظروف التي تسمح للناس بأن يتصرفوا بحرية ويبنوا مجتمعا حرا بأفعالهم. ومن الأجزاء الرئيسية في هذا المسعى: العمل على تأسيس حقوق الملكية كي يتمكن الناس من بناء الاستثمارات ومن التبادل التجاري واثقين بأن ما يملكونه لن يتعرض للمصادرة.

ويجب أن تقدم الإصلاحات حرية اقتصادية حقيقية، لا رأسمالية المحسوبية، فالكثير جدا من الحكومات التي ادعت بأنها خصخصت القطاعات الحكومية لم تقم إلا بنقل ملكيتها إلى الأصدقاء والأقارب؛ فلا بد من إدخال السكان جميعهم في عملية الإصلاح الاقتصادي إذا كنا نرغب بإحداث تغيير حقيقي.

إن البلدان لا تخسر من الانفتاح على التجارة العالمية، وإن حماية المنتجين المحليين من التنافس يعني بكل بساطة ارتفاع الأسعار وتدني النوعية في ما يخص المنتجات المعروضة للمستهلكين المحليين. إن العضوية في المجتمع التجاري العالمي تعطي المستثمر الريادي المحلي أسواقا وفرصا جديدة، وقد أدى انفتاح البلدان أمام التجارة العالمية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى انتشال أكثر من مليار إنسان من قيود الفقر المدقع، فالحرية هي بحق إحدى أكثر القوى أمانا وإنتاجا على امتداد تاريخ البشر.

عناوين مختارة

مبادئ لمجتمع حر: نايجل آشفورد (2003)

عرض شامل مختصر للمبادئ التي بنى عليها المجتمع الحر والاقتصاد الحر.

القانون: فردريك باستيا (1850)

نص كلاسيكي يعرض أفكارا ليبرالية لهذا السياسي والمفكر السياسي الفرنسي.

لماذا تنجح الحرية في التأثير: إيرنيست بين (1964)

دفاع قديم لكنه متنور عن الأسواق الحرة يقدمه أحد كبار رجال الأعمال في بريطانيا.

أفضل كتاب عن السوق.. كيف ندع القلق ونحب الاقتصاد الحر: إيمون باتلر (2009)

عرض مبسط لكيفية عمل الأسواق والتجارة فعليا.

مدخل إلى مقاربة الخيار العمومي: إيمون باتلر (2012)

شرح مبسط لإخفاق الحكومة ومشكلات المصلحة الذاتية في المنظومات الديمقراطية.

فريدريك هايك.. أفكار وتأثيرات هذا الاقتصادي الليبرتاري: إيمون باتلر (2012)

مقدمة سلسة حول الخبير السياسي الليبرالي الذي طور الكثير من جوانب التفكير الحديث بمسألة (المجتمع التلقائي).

الرأسمالية والحرية: ميلتون وروز فريدمان (1962)

عرض كلاسيكي للحجج التي تدافع عن المجتمع الحر والاقتصاد الحر يقدمها خبير أمريكي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد.

حرية الاختيار: ميلتون وروز فريدمان (1980)

عرض خلاب للحجج التي تدافع عن المجتمع الحر، والكتاب مستمد من مسلسل تلفزيوني يحمل العنوان ذاته.

الطريق إلى العبودية: فريدريك هايك (1940)

كتاب كلاسيكي كتب في أيام الحرب العالمية الثانية لكشف أخطار التخطيط المركزي والحكومات غير المقيدة.

دستور الحرية: فريدريك هايك (1960)

كتاب ضخم يتتبع جذور الأفكار الليبرالية والمبادئ التي يجب أن يقام المجتمع الحر على أساسها.

الحظر الحكومي: جون ميدوكروفت (تحرير) (2008)

مجموعة قوية من الحجج ضد الضوابط الحكومية المفروضة على الكثير من الخيارات المعيشية.

عن الحرية: جون ستيوارت ميل (1859)

من النصوص الكلاسيكية التي تتناول الدفاع عن الحرية، ومبدأ (كف الأذى)، والحكومة المحدودة، والعدل الطبيعي، والتسامح.

في الدفاع عن الرأسمالية العالمية: يوهان نوربيرغ (2003)

استعراض تثقيفي للمنافع التي تقدمها الرأسمالية العالمية، وخصوصا للفقراء.

أخلاقيات الرأسمالية: توم بالمر (تحرير) (2011)

مجموعة مهمة من المقالات حول الحرية والتعاون والمساواة والتقدم والعولمة والثقافة.

مئة حجة وحجة في الدفاع عن الحرية: مادسين بيري (2008)

استعراض لمئة حجة وحجة تعارض الاقتصاد الحر، والكتاب يخصص صفحة واحدة لنقض كل حجة من هذه الحجج.

دليل المبتدئين إلى الحرية: ريتشارد ويلينغز (تحرير) (2009)

شروح مباشرة للأسواق، وحقوق الملكية، والحرية، وإخفاق الحكومة، والحظر الحكومي، وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية دون الحاجة إلى الدولة.

ببليوغرافيا

1. Amartya Sen, ‘Universal truths: human rights and the Westernizing illusion’, Harvard International Review, 20(3), 1998, pp. 40–43.

2. Deirdre N. McCloskey, ‘Liberty and dignity explain the modern world’, in Tom G. Palmer (ed.), The Morality of Capitalism, Students for Liberty and Atlas Foundation, Arlington, VA, 2011.

3. Fraser Institute, Economic Freedom of the World 2012 Annual Report, Fraser Institute, Vancouver, BC, 2012.

4. Gabriel Openshaw, ‘Free markets and social welfare’, Mises Daily, 4 October 2005, http://www.mises.org/daily/1915#_edn2.

5. Leonid Nikonov, ‘The moral logic of equality and inequality in market society’, in Tom G. Palmer (ed.), The Morality of Capitalism, Students for Liberty and Atlas Foundation, Arlington, VA, 2011.

6. Barclays Wealth, Global Giving: The Culture of Philanthropy, London, 2010.

7. Charities Aid Foundation, World Giving Index 2012, Charities Aid Foundation, West Malling, 2012.

8. Milton Friedman and Rose Friedman, Capitalism and Freedom, University of Chicago Press, Chicago, IL, 1962.

9. Ibn Khaldun, Muqaddimah: An Introduction to History, 1377.

10. 10. Sir Ernest Benn, Why Freedom Works, Sir Ernest Benn Ltd, London, 1964.

11. John Stuart Mill, ‘On liberty’, 1859, in John Stuart Mill, On Liberty and Other Essays, Oxford University Press, Oxford, 2008.

12. Adam Smith, The Wealth of Nations, 1776.

13. Eamonn Butler, Public Choice – a Primer, Institute of Economic Affairs, London, 2012.

14. Nigel Ashford, Principles for a Free Society, Jarl Hjalmarson Foundation, Stockholm, 2003.

15. F. A. Hayek, The Mirage of Social Justice, University of Chicago Press, Chicago, IL, 1978.

16. Milton Friedman and Rose Friedman, Free to Choose, Harcourt Brace Jovanovich, New York, 1980.

17. F. A. Hayek, Individualism and Economic Order, University of Chicago Press, Chicago, IL, 1949.

18. Eamonn Butler, Friedrich Hayek: The Ideas and Influence of the Libertarian Economist, Harriman House, Petersfield, 2012.

19. Garrett Hardin, ‘The tragedy of the commons’, Science, 162(3859), 1968, pp. 1243–8.

20. F. A. Hayek, The Road to Serfdom, Routledge, London, 1944.

21. Daniel B. Klein, ‘Rinkonomics: A window on spontaneous order’, Online Library of Liberty (Articles), 2006.

22. John Meadowcroft (ed.), Prohibitions, Institute of Economic Affairs, London, 2008.

23. Mao Yushi, 'The paradox of morality', in Tom G. Palmer, The Morality of Capitalism, Students for Liberty and Atlas Foundation, Arlington, VA, 2011.

24. Wolfgang Kasper, 'The Sichuan experiment', Australian Journal of Chinese Affairs, 7, February 1981, pp. 163–72.

25. Wayne A. Leighton, 'Getting privatisation right: a case study', Institute of Economic Affairs blog, London, 2013.

26. 26. James Tooley, The Beautiful Tree: A Personal Journey into How the World's Poorest People Are Educating Themselves, Cato Institute, Washington, DC, 2009.

27. Roger Douglas, Toward Prosperity, David Bateman, Auckland, NZ, 1987.

28. Mario Vargas Llosa, 'The culture of liberty', in Tom G. Palmer, The Morality of Capitalism, Students for Liberty and Atlas Foundation, Arlington, VA, 2011.

29. Duguld Stewart, Account of the Life and Writings of Adam Smith LLD.

30. Frédéric Bastiat, Bastiat's 'The Law', Institute of Economic Affairs, London, 2001 [1850].

31. Eamonn Butler, The Best Book on the Market: How to Stop Worrying and Love the Free Economy, Oxford: Capstone Books, 2009.

32. F. A. Hayek, The Constitution of Liberty, London: Routledge, 1960.

33. Norberg, In Defense of Global Capitalism, Washington, DC: Cato Institute, 2003.

34. Tom G. Palmer, The Morality of Capitalism, Students for Liberty and Atlas Foundation, Arlington, VA, 2011.

35. Pirie, Freedom 101, London: Adam Smith Institute, 2008.

36. Wellings (ed.), A Beginner's Guide to Liberty, London: Adam Smith Research Trust, 2009.

معهد الشؤون الاقتصادية (IEA)

يعد معهد الشؤون الاقتصادية (IEA) من المؤسسات الخيرية التي تعنى بالشؤون البحثية والتعليمية، وهو مؤسسة محدودة بالضمان مسجلة في إنكلترا بالرقم (CC 235 351). وتتلخص مهمة المعهد في تحسين فهم المؤسسات الرئيسية للمجتمع الحر من خلال تحليل وتوضيح دور الأسواق في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

يسعى المعهد إلى إنجاز مهمته هذه من خلال:

- برنامج لطباعة كتب عالية المستوى.
- إقامة المؤتمرات والندوات والمحاضرات وغيرها من الفعاليات.
- بذل الجهود التوعوية التي تستهدف طلاب المدارس والجامعات.
- ترتيب فرص الظهور في وسائل الإعلام وتقديم وجهات النظر من خلالها.

تأسس معهد الشؤون الاقتصادية على يد رجل الأعمال البريطاني الراحل السير أنتوني فيشر كمؤسسة خيرية تعليمية، لا كمنظمة سياسية؛ وهو مستقل عن أي حزب أو مجموعة سياسية ولا يمارس نشاطات تهدف إلى حشد التأييد لأي حزب أو مرشح سياسي في أي عملية انتخابية أو استفتاء أو غير ذلك. ويتلقى المعهد تمويله من بيع منشوراته، والرسوم التي يتقاضاها مقابل حضور مؤتمراته، والتبرعات التي تصله بشكل طوعي.

بالإضافة للسلاسل الرئيسية التي يصدرها المعهد، تصدر عنه أيضا

مجلة فصلية تحت عنوان (شؤون اقتصادية).

يتلقى المعهد المؤازرة في عمله من (الهيئة الاستشارية الأكاديمية) المتكونة من أعضاء بارزين من مختلف أنحاء العالم، ومن لجنة (الزملاء الفخريين) التي تحتوي الكثير من الأسماء المرموقة، ويقوم هؤلاء جميعا، ومعهم أكاديميون آخرون، بمراجعة الإصدارات الاستشرافية التي يصدرها المعهد، ثم يتم إيصال الآراء إلى المؤلفين مغفلة من الأسماء، ولذلك فإن كل إصدارات المعهد تخضع لعملية التحكيم المستقل الصارمة نفسها التي تستخدمها المجلات الأكاديمية البارزة.

تتمتع إصدارات المعهد بانتشار واسع في الصفوف والمناهج الدراسية للمدارس والجامعات، وهي تباع في كل أنحاء العالم، وكثيرا ما تتم ترجمتها وإعادة طباعتها.

ساعد المعهد منذ العام (1974) على إنشاء شبكة عالمية تضم مئة مؤسسة مشابهة تتوزع على أكثر من سبعين بلدا، وهذه المؤسسات تتصف جميعها بالاستقلالية لكنها تشاطر معهد الشؤون الاقتصادية العمل على إنجاز المهمة نفسها.

الآراء الواردة في إصدارات المعهد تعبر عن وجهات نظر مؤلفيها، ولا تعكس وجهة نظر المعهد (لا يمتلك المعهد وجهة نظر جماعية)، ولا وجهات نظر لجنة (الأمناء الإداريين)، أو أعضاء (الهيئة الاستشارية الأكاديمية)، أو كبار موظفي المعهد.



يسعى هذا الكتاب إلى تسليط الضوء على المبادئ الجوهرية التي تحدد معنى المجتمع الحر، وتنطلق الحاجة إلى هذا التوضيح من أن الحرية الحقيقية، على المستوى الشخصي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، هي من الأمور النادرة في عصرنا الحاضر، حتى وإن كنا نتحدث عن بلدان تعتقد بأنها تتمتع بالحرية. ولا شك في أن هنالك فروقا كبيرة بين البلدان الأكثر حرية وبين نظيراتها الأقل حرية، لكننا نلاحظ في النوعين كليهما أن حياة الشعوب على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي تتعرض للتقييد والضبط من قبل السياسيين والمسؤولين الرسميين، وذلك باختلاف المدى الذي قد يصل إليه هذا التعرض ارتفاعا وانخفاضا. وما نتحدث عنه هنا من مقيدات وضوابط لم يظهر إلى الوجود بين ليلة وضحاها، فهو موجود منذ أمد بعيد، وهو يهيمن على مساحة كبيرة من الحياة اليومية إلى الحد الذي جعل منه جزءا لا يتجزأ من أي ثقافة من ثقافات العالم، حيث دأب الناس على النظر إليه باعتباره جزءا من الحياة ينتمي إليها بشكل طبيعي ولا يمكن تجنبه.

إيمون باتلر